الفصل الأول

مدخل تمهيدي

١- علم الاقتصاد: تعريفه

للإنسان حاجات كثيرة ومتنوعة، تنشأ مع ولادته، وتتطور في الكم والنوع مع تطور المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمع الذي يعيش فيه، فمن هذه الحاجات ما يكون ذات طبيعة فيزيولوجية يجب إشباعها، حتى يستطيع الإنسان الاستمرار في الحياة والقدرة على العمل، مثل الحاجة إلى الطعام والملبس والمسكن .. الخ ومنها يكون ذات طبيعة اجتماعية تاريخية بمعنى أنها تنشأ وتتطور في مراحل تاريخية من تقدم المجتمع حضارياً وهي بهذا تختلف من مجتمع إلى آخر.

وأهم ما يميز الحاجات الإنسانية أنها متجددة ومتعددة ومتزايدة باستمرار، و لا يمكن حصرها، فكلما وصل الإنسان إلى مستوى معين في إشباع بعضها ظهرت له حاجات أخرى يجب عليه من جديد العمل على تلبيتها وهكذا أصبحت حاجات الإنسان ولاسيما في المجتمعات الحديثة غير محدودة.

إن سعي الإنسان في نشاطه اليومي هو من أجل إشباع حاجاته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال خلقه للمنتجات من السلع والخدمات القابلة لإشباع هذه الحاجات، إذاً إن هذه المنتجات هي الوسائل الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية. لكن الإنسان لايمكنه الحصول على هذه المنتجات (السلع والخدمات) إلا باستخدام موارد مختلفة قادرة على إنتاجها مثل (الأرض والعمل والآلات والمواد الأولية وغيرها). وهذه الموارد تتميز بأنها محدودة الكمية وذلك على العكس تماماً من الحاجات الإنسانية، أي أنها لاتكفي لإنتاج المنتجات جميعها التي يحتاجها أفراد المجتمع كله. ولهذا تعتبر محدودة.

إن النشاط الذي يقوم به الإنسان لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته هو مايطلق عليه (النشاط الاقتصادي).

إذاً حاجات الإنسان غير محدودة بينما الموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات محدودة أو نادرة نسبياً. وهذا ما جعل الفرد، وبالتالي المجتمع في مواجهة مايسمى (المشكلة الاقتصادية)، والتي فرضت عليه البحث عن طرق المعالجة وإيجاد الحلول لها. ومن هنا نشأ المبرر الموضوعي لوجود علم الاقتصاد الذي يهتم:

أ- بمشكلة التناقض القائم بين الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة.

ب- بإيجاد الوسائل المثلى الكفيلة بخلق المواءمة بين الموارد والحاجات.

على ضوء ذلك يمكن القول بأن علم الاقتصاد هو(العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد المحدودة لإنتاج مختلف السلع والخدمات وتوزيعها على أفراد المجتمع لاستهلاكها وبالصورة التي تحقق أفضل مستوى في إشباع حاجات أفراد المجتمع)[1].

بهذا فإن علم الاقتصاد يدرس طرق استخدام الموارد الاقتصادية ويحلل التكاليف والمنافع في هذه الطرق ويدل على وسائل تحسين استخدام الموارد بقصد تلبية الحاجات المتزايدة والمتطورة لأفراد المجتمع.

٢- علم الاقتصاد: موضوعه ومجاله الأساسي (حدوده وعلاقته بالعلوم الأخرى):

إن علم الاقتصاد يدرس بشكل أساسي النشاط الاقتصادي للإنسان المتعلق بكيفية إشباع الحاجات على السلع والخدمات، أي النشاط المتعلق بالإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، وهذا هو ما يشكل الموضوع أو المجال الأساسي لعلم الاقتصاد، إلا أن أهمية هذا العلم تتعدى حدود هذا النشاط الاقتصادي الصرف، إن مجال علم الاقتصاد وحدوده خلال تطوره بوصفه فرعاً من العلوم الاجتماعية لم يبق ثابتاً تماماً بمعنى إن عدد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر بشكل قوي على منحى هذا العلم تكون غير محدودة.

وإن العلوم الخارجة عن نطاق علم الاقتصاد، كعلم السياسة، وعلم النفس، والتكنولوجيا، ..... الخ يمكن أن يكون لها تأثير عميق على سلوك النظام الاقتصادي. لهذا فإنه يمكن لعلم الاقتصاد أن يتخطى إلى فروع العلوم الأخرى ويتلاحم معها. وهذا التشابك يبدو في ظهور عناوين وتسميات مثل التاريخ الاقتصادي، الإحصاء الاقتصادي، وطبعاً الاقتصاد السياسي .....الخ، ولهذا فإنه لا يمكن في حقيقة الأمر فصل هذا العلم أو عزله عن العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع والقانون والسياسة وعلم السكان وغيرها. ذلك أن السلوك الإنساني في المجتمع إنما يكون وحدة واحدة مركبة ومتنوعة الموضوعات أو الوجوه، وما الاقتصاد سوى وجهٍ واحدٍ، وليس مجالاً منعزلاً من هذا السلوك وبالتالي فإنه لا يمكن للاقتصادي أن يتجاهل تماماً الوجوه غير الاقتصادية للمشكلات التي يدرسها. إن السلوك الإنساني الاجتماعي يعتبر ميداناً واسعاً، ومن أجل تسهيل دراسته يمكن تقسيمه إلى عدد من الجوانب المتميزة يختص بكل جانب منها علم اجتماعي معين يهتم ببحث ودراسة هذا الجانب من السلوك الإنساني، إلا أن هذا لا يعني مطلقاً وجود حدود فاصلة تماماً بين العلوم الاجتماعية، فهذه العلوم كلها مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها وتتداخل فيما بينها في كثير من الجوانب. فعلم الاقتصاد يستقي من دراسات العلوم الأخرى، وكذلك يساهم معها بالمنفعة المتبادلة. فمثلاً يستقي مناهج البحث والمعلومات

[1] لا يوجد تعريف واحد ومتفق عليه من قبل الاقتصادين جميعهم لعلم الاقتصاد، وسبب ذلك هو التطور الدائم والمستمر لهذا العلم واتساع نطاقه الأمر الذي جعل من تعريفه وتحديد مجاله محلاً لتطور دائم وموضوعاً لجدل مستمر.

التجريبية من الرياضيات والإحصاء والتاريخ ليختبر نظرياته، ويأخذ الفرضيات الأساسية التي يبني عليها فيما بعد نظرياته الاقتصادية من علم النفس وعلم الاجتماع والسياسة والقانون، كما أن علم الاقتصاد يقدم إلى الفروع الأخرى منطقاً للاختيار العقلاني وتقريراً سليماً للحقيقة وللنماذج الواقعية في سلوك الإنسان وربما يقدم أسلوباً للتمييز بين عوامل ما هو ممكن وعوامل ما هو أفضل أي ما بين تحديد التغيرات واختيار أفضلها.

٣- طرق البحث العلمي في علم الاقتصاد:

عرفنا مما سبق أن الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد هو النشاط الاقتصادي للإنسان الهادف إلى إشباع الحاجات الإنسانية. هذا النشاط الاقتصادي الاقتصادي حاول الإنسان يكتشف أسراره، أن يكونَ أفكاراً خاصة به، بطبيعته، بالكيفية التي يسير بها، بنتائجه، وباستمراره من فترة إلى أخرى. والإنسان في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي إنما يبذل جهداً آخر يتمثل في نشاط فكري، يوصله إلى الأفكار الاقتصادية ... أي إلى القوانين والنظريات الاقتصادية، هذه القوانين أو النظريات إذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية وتمثل جزءاً من (علم الاقتصاد). ويهمنا الآن أن نعرف كيف يعمل هذا العلم، أي ماهي طرق البحث التي يستخدمها من أجل الوصول إلى هذه القوانين والنظريات الاقتصادية. وما المقصود بطريقة البحث العلمي؟

إن الطريقة العلمية هي المنهج المنطقي والعقلاني الذي يسمح باكتشاف الحقيقة والبرهان عليها، أو هي المسار الي يسلكه العقل لدراسة موضوع معين في علم من العلوم للوصول إلى فهم قضاياه الكلية واستيعابها، أي الوصول إلى القوانين التي تحكمه وترعاه. وغاية البحث العلمي تتمثل في الوصول إلى حقيقة الشيء الذي هو موضوع البحث. إن كافة أنواع العلوم بما فيها علم الاقتصاد تستعمل طريقتين شائعتين في البحث هما الطريقة الاستنتاجية (الاستنباطية) والطريقة الاستقرائية.

أ- الطريقة الاستناجية:

تعتمد هذه الطريقة على وضع فرضيات عامة، يتم التسليم بصحتها بصفة مسبقة، ولاياقش في مدى التصاقها بالواقع ومن خلال اخضاع هذه الفرضيات العامة لقواعد التحليل المنطقي والعقلي يتم استنتاج قوانين وأحكام منها يمكن تطبيقها على وضعيات وحالات خاصة أو أمور جزئية إنها عملية الانتقال من العام إلى الخاص.

ويشترط لصحة النتائج التي تؤدي إليها الطريقة الاستنتاجية أن تكون نقطة البدء واقعة حقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة مع مراعاة التحقق الدائم أثناء عملية التحليل والاستنتاج من توافر هذه الظروف أو الشروط، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار دائماً عند تقدير النتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الطريقة على أنها قائمة على أساس افتراضي.

فمن الفرضيات المعروفة مثلاً (إن باعث المصلحة الشخصية هو الذي يسير الفرد في هذا العالم) أي أن الفرد لا يعمل ولا يتصرف إلا بدافع منفعته الشخصية فقط. ومن هذه الفرضية تم الاستنتاج (بأن الفرد يجب أن يترك حراً من دون تدخل من الآخرين لأنه خير من يدافع عن مصلحته الخاصة والتي من خلالها تتحقق مصلحة المجموع)، وبالتالي ليس من الضروري حسب هذه الطريقة العودة إلى ملاحظة الواقع أولاً لتحليل التصرفات الاقتصادية للفرد بل الاكتفاء بالتطبيق المجرد لهذا الاستنتاج على كل تصرف فردي للوصول إلى تحليل وفهم آلية الحياة الاقتصادية.

ب- الطريقة الاستقرائية:

تعتمد هذه الطريقة على مشاهدة أكبر عدد ممكن من الوقائع والحالات الخاصة ودراستها، ليتم بعد ذلك استخراج أحكام من هذه المشاهدات وتعميمها في شكل قوانين تفسيرية للوقائع. فهكذا يقوم الكيميائي بتجارب عدة فإذا لاحظ أن كل التجارب التي قام بها في شروط معينة تؤدي إلى النتائج نفسها استخرج من ذلك قانوناً عاماً، هنا يتم الانتقال من الوقائع إلى القوانين، أي من الخاص إلى العام.

فمثلاً لوحظ في حالات كثيرة أنه كلما زاد دخل الفرد فإنه يخصص نسبة أصغر من تلك الزيادة لشراء السلع الغذائية. ومن هذه الملاحظات توصل الاقتصادي (أنجل) إلى القانون المسمى باسمه (إن نسبة الدخل التي يخصصها الفرد للاستهلاك تتناقص كلما زاد مجموع الانفاق).

إن علم الاقتصاد استعمل الطريقتين معاً، ولكن الأهمية النسبية لكل طريقة اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية.

٤- صعوبات البحث العلمي في علم الاقتصاد:

من الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في علم الاقتصاد، هو ما ينشأ عن كون الاقتصاد علماً اجتماعياً. فمختبر الباحث الاقتصادي هو العالم الحقيقي الواقعي نفسه. مما يضعه في وضع حرج مقارنة بالباحث الطبيعي الذي يمكن له التحكم بدقة بتركيب المواد ودرجة حرارتها مثلاً، مما يستطيع معه أن يتأكد من نقاوة تجربته، أي من عدم وجود مؤثرات خارجية تعمل على اضطراب العلاقة التي

يسعى إلى توضيحها، وليس للاقتصادي مثل هذه القدرة على التحكم في مواده الأولية، إذ إن مختبره هو المجتمع كله، فلا يستطيع أن يعزل وضعاً حياتياً واقعياً، وأن يوقف سيره، ومن ثم يعمل على تبسيطه ليلائم عرضه ويجري أخيراً تجاربه عليه. فهو لا يستطيع التخلص من المؤثرات الخارجية وإنما يمكنه أن يفترض عدم وجودها فقط. فالباحث الاقتصادي لا يستطيع أن يسيطر سيطرة كاملة على العوامل التي تؤثر في الحياة الاقتصادية، بعكس الباحث في العلوم الطبيعية الذي يستطيع إجراء أي تجربة بمعزل عن جميع العوامل التي لا يريد إدخالها في التجربة. فالفيزيائي والكيميائي يتمتعان بقدرة كاملة على تثبيت آثار ما يشاءان من العوامل والسماح فقط للعوامل المدروسة بالتغيير لمعرفة النتائج واستخلاص القانون الملائم. وفي هذه الحالة يكون القانون صحيحاً مئة بالمئة، فمثلاً عندما يضع الكيميائي الماء في الحوجلة وثم يحلل الماء فإنه سوف يحصل – وفقاً لتركيب ثابت معين لا يتغير – على ذرة اوكسجين وذرتين هيدروجين بغض النظر عن تاريخ أو مكان إجراء التجربة.

أما بالنسبة للاقتصادي الذي يريد أن يحلل العلاقة بين تغير سلعة ما وبين الكمية المطلوبة منها، فهو لايستطيع أن يعزل هذه العلاقة في حوجلة او غرفة ويدرس تغيراتها.

أما الصعوبة الثانية التي تواجه الاقتصادي فتتمثل في أن المادة الأولية للاقتصادي هي السلوك الإنساني الذي أقل توحداً وتجانساً من مادة الباحث الطبيعي. فالأنماط التي يكتشفها الباحث الطبيعي هي شديدة التكرار وليس الأمر كذلك بالنسبة للإنسان حيث يختلف سلوك الواحد عن الآخر، كما يختلف سلوك الفرد الواحد في وقت معين عن سلوكه في وقت آخر حتى تحت الظروف نفسها لذلك لايمكن التكهن بسلوك الإنسان بالدقة نفسها والتأكد كما في سلوك الطبيعة غير البشرية ولذلك فإن علم الاقتصاد لايملك الدرجة العالية من الموضوعية التي تتصف بها العلوم الطبيعية بسبب استعمال الاقتصاديين لأحكام قيمية وذاتية (سياسية وأخلاقية) لاينتج عنها إلا اكتشاف ميول فقط. وليس قوانين موضوعية قائمة على التجربة المخبرية الخاضعة للتجريب المطلق.

ضمن الحدود والتحفظات المذكورة سابقاً يمكن القول إنه ليس هناك من اختلاف مهم بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، فطرق الدراسة والتحليل الاقتصادية هي طرق علمية تقوم على الحقائق والمنطق، حيث نقطة البدء لدى الاقتصادي (مثله في ذلك مثل الفيزيائي والكيميائي) هي الفرضية أو التعبير عن علاقة بين شيئين أو أكثر، لكن الاقتصادي يخرج عند هذه النقطة عن حدود مختبر الفيزيائي والكيميائي إلى عالم الواقع غير المؤكد الذي لا يخضع للتحكم والتوجيه.

٥- القانون الاقتصادي والنظرية الاقتصادية:

فقد رأينا سابقاً انه من خلال استخدامنا لطرق البحث العلمي (الطريقة الاستنتاجية والطريقة الاستقرائية) يمكن التوصل إلى نتائج وتعميمات يطلق عليها اسم (قوانين اقتصادية) وهي قوانين موضوعية، بمعنى أن وجودها وسريان مفعولها يجري بشكل مستقل عن إرادة الإنسان ورغبته وينحصر دور الإنسان فقط في اكتشافها ومحاولة توجيهها في المسار الذي يخدم مصالحه.

عندما يقوم الاقتصادي بإجراء دراسته على الظواهر الاقتصادية قد يصل إلى نتيجة معينة يتم صياغتها وتعميمها على شكل قانون اقتصادي. فالقانون الاقتصادي يكشف عن المتشابهات في مجموعة الظواهر ويعكس الترابط الداخلي الضروري لهذه الظواهر. إلا أن القانون الاقتصادي يحمل صفة تقريبية، إنه يعكس فقط جوهر الظاهر، أي يعكس ماهو عام وأساسي في مجموع هذه الظواهر. فهذه القوانين تعكس ميلاً أو اتجاهاً عاماً للتطور ومن هنا كانت مشكلة القوانين الاقتصادية في أنها ليست دقيقة مثل دقة قوانين العلوم الطبيعية لأن القوانين الاقتصادية تعتمد على اتجاهات بشرية غير متجانسة ويعود ذلك إلى اختلاف الطبيعة البشرية وإلى تباين المؤسسات الاجتماعية والقانونية التي يعيش الناس في ظلها. بالإضافة إلى صعوبة إدراك واكتشاف هذه القوانين نتيجة ضيق مدى الاختبار في الاقتصاد بسبب التعامل مع الإنسان الذي يخضع لأذواق وعادات وميول ذاتية لايمكن التحكم بها.

أما النظرية الاقتصادية فهي مجموعة القوانين الخاصة بالعملية الاقتصادية في مجموعها متحدة في إطار فكري منسجم منطقياً، يقدم شرحاً لطريقة عمل هذه القوانين من حيث الافتراضات التي تقوم عليها، ومن حيث الشروط الواجب توافرها ومن حيث النتائج. فالنظرية الاقتصادية تعد نتاجاً معرفياً علمياً، فهي نتاج لعملية تجريد للواقع الاقتصادي الملموس بكل غناه وتفصيلاته وتعقيداته، يتم بمقتضاها استخلاص العلاقة الأساسية الثابتة والمتكررة على شكل قوانين اقتصادية، ولكن يجب عدم الإدعاء أن هذه النظرية تعكس وصفاً دقيقاً للآلية الاقتصادية بكامل تفاصيلها بل صورة مبسطة لواقع المعلومات والحقائق حذفت منها التفاصيل والاضافات، الذي قد تطمس المعالم الأساسية للحقائق والوقائع. بمعنى آخر أنها تجريد مبسط جداً للعناصر الأساسية للواقع الذي تنطبق عليه، وللعلاقات السببية بين هذه العناصر، إنها تمثل الواقع الاقتصادي بمقدار ما تمثل الخارطة الواقع الجغرافي إذا صح التشبيه. والهدف من هذه الصورة المبسطة هو فهم الواقع والحقيقة فالنظريات الاقتصادية تساهم في فهم وتفسير الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد والعوامل المؤثرة فيها والمحددة لها فهي تشرح كيف تجري العمليات الاقتصادية وتفسر لماذا تأخذ خطوطاً معينة أو اتجاهات محددة فعن طريق النظريات يمكن مثلاً فهم وتفسير لماذا ترتفع الأسعار أو كيف تحدث الأزمات الاقتصادية وكيف تنشأ البطالة؟. فالنظريات بقدر ما تقدمه من أدوات

تحليلية علمية، تساعد في تحديد ومعرفة المشاكل الاقتصادية وفي اتخاذ القرارات ووضع السياسات المناسبة لتحسين الاقتصاد وجعله يعمل بشكل أفضل، كما تعمل النظرية على شرح وتفسير نتائج الاقتصادية في الماضي وتحديد العناصر الرئيسية التي أدت إلى أن تكون هذه النتائج بها الشكل أو ذاك بالإضافة إلى ذلك تساعد النظرية على التنبؤ بالكيفية التي سيسلك بها الاقتصاد بالمستقبل في ظل ظروف وشروط معينة.

٦- السياسة الاقتصادية:

إن علم الاقتصاد يسهم ضمن إطار النظرية الاقتصادية في وضع وتوجيه السياسة الاقتصادية.

والسياسة الاقتصادية هي: مجموعة التقنيات والوسائل والاجراءات والترتيبات والتوقعات التي تهدف إلى إدارة وتنظيم العمليات الاقتصادية وكذلك السيطرة عليها والتأثير فيها. إنها تعني الكيفية التي يمكن خلالها مواجهة وحل المشكلات الاقتصادية وبالتالي جعل الاقتصاد يعمل بشكل أفضل والتحليل الاقتصادي من خلال استخدامه لأدوات النظرية الاقتصادية يعتبر الأساس الضروري لسياسة اقتصادية سليمة. ولكنه – أي التحليل الاقتصادي- لا يقترح أهدافاً سياسية أو اجتماعية ولكنه بالنسبة لأهداف معينة يستطيع أن يظهر:

١- ما إذا كانت هذه الأهداف منسجمة فيما بينها وقابلة اقتصادياً للتحقيق.

٢- ما إذا كانت الوسائل المختارة متوافقة وهذه الأهداف وتشكل فضلاً عن ذلك أفضل الطرق لتحقيقها. وبالتالي فإن التحليل الاقتصادي قادر على بيان النتائج التي يمكن أن تخلفها سياسة ما، مظهراً حدود إمكانيات هذه السياسة ومبيناً سلبيات (تكاليف) تجاوز هذه الحدود. غير أن القرار النهائي حول السياسة الاقتصادية قد يعتمد على اعتبارات تتعدى النظرية الاقتصادية وبالتالي نطاق علم الاقتصاد. إذ عندما تعرف النتائج المحتملة لسياسة ما، فإن الآراء قد تختلف حول ما إذا كانت الآثار الناتجة مرغوبة أم لا، جيدة أم سيئة، وقرارات من هذا النوع تقوم على أحكام قيمية تتعلق بالأهداف العامة للمجتمع.

- **إعداد السياسة الاقتصادية:**

ليس هناك طريقة مثلى في إعداد السياسة الاقتصادية، إلا أنه من المفيد أن نتبع الخطوات التالية:

- **تحديد المشكلة:** عندما نريد أن نضع سياسة اقتصادية يجب أن نحدد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية. وتحديد المشكلة يتألف من قسمين: الأول تفهم الأحوال والظروف التي توجد بها المشكلة. والثاني تحديد الأهداف التي يجب على السياسة المطلوبة أن

تحققها. وبتعبير آخر إن تحديد المشكلة يعني أن نوضح أين نحن وإلى أين نريد أن نسير؟.. من دون هذا التحديد فإن الحل الذي نصل إليه يمكن أن يكون سيئاً أو عديم النفع. فمثلاً إذا أردنا أن نحارب التضخم النقدي. فكيف نحدد المشكلة ...؟ إن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتألف من:

أولاً: التعرف على نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامله المختلفة.

ثانياً: تحديد الهدف الذي نريد من أجله محاربة هذا التضخم. فهل الهدف هو محاربة الوقوع في أزمة اقتصادية نتيجة التضخم؟ أم أن الهدف هو حماية أصحاب الدخل المحدود؟ أم هو حماية الفقراء من خسارة قسم جديد من دخلهم؟

ومن الواضح أن كل هدف من هذه الأهداف يستوجب خطوة أو سياسة قد تختلف عما يجب اتباعه لتحقيق الأهداف الأخرى.

- **تحديد الحلول البديلة المتاحة:**

من المفيد للاقتصادي أن يحدد بوضوح جميع الإمكانات أو الطرق التي يستطيع أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه ففي المثال السابق يمكن للاقتصادي أن يحارب التضخم بواحد أو أكثر من الحلول أو الطرق التالية:

أ- اتباع سياسة ضريبية حيث ترفع معدلات الضرائب وبالتالي تمتص قسماً من النقد الفائض في أيدي الناس.

ب- إنقاص الكمية النقدية عن طريق التشتت في الإقراض المصرفي وذلك لإجبار المصارف على تقليص القروض واستدعاء القروض الحالية للتسديد ورفع أسعار الفائدة.

ج- تقليص الانفاق الحكومي.

د- تجميد الأجور والرواتب والأسعار.

- **تحليل دقيق لكل من الحلول البديلة المتاحة:**

يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وأن تحدد الآثار التي سوف تنتج عن تطبيق كل منها. وعملية التحليل هذه تتم بمساعدة النظريات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصادي، ففي مثالنا السابق عن

التضخم يجد الاقتصادي عدداً من النظريات التي تشرح له ماذا يحدث في الاقتصاد عندما تزداد الضرائب، أو عندما يتم تحجيم عملية الإقراض، أو عندما يقلص الانفاق الحكومي أو تجمد الأجور والأسعار.

وعن طريق معرفته لهذه النظريات يقسم الاقتصادي هذه الآثار ليختار من بين الحلول المقترحة الحل الذي برأيه هو أفضل الحلول، أو ليقترح حلاً جديداً إذا وجد أن الحلول المدروسة غير كافية أو غير مجدية.

- **مقارنة الحل المختار مبدئياً مع الماضي:**

بعد أن يحلل الاقتصادي الاقتراحات جميعها لابد له أن يفاضل مبدئياً أحد الحلول على الباقين. وهنا يجب عليه أن يدرس هذا الحل وتطبيقاته ليستطيع تقديم توقعاته على ضوء الخبرة الماضي عند تطبيق الحل المقترح. فمثلاً إذا كان الحل الذي أخذ به الاقتصادي لمحاربة التضخم هو تجميد الأجور والأسعار ووضع سقف لها لايجوز قانوناً تجاوزه. فإن مهمة الاقتصادي لن تنتهي عن اختيار هذا الحل، بل يجب أن يدرس كيف كانت فعالية هذا الحل في الماضي وأن يتعرف إلى مدى نجاحه وإلى أسباب النجاح والإخفاق على حد سواء، ففي ذلك ما يساعده إما على الاستمرار في تبني الحل ومحاولة دعمه بإجراءات وتنظيمات تكفل نجاحه أو يقوده إلى التفتيش عن حل أفضل.

بعد وضع السياسة الاقتصادية وتطبيقها يقارن الاقتصادي النتائج الفعلية مع ما كان متوقعاً وفقاً للسياسة المقررة. فإن كان هناك تطابق أو تقارب دل على تأييد للنظريات المستعملة، وإن كان هناك اختلاف كبير عاد الاقتصادي من جديد ليعدل نظرياته.

٧- التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي:

يمكن تمييز الدراسات الاقتصادية من حيث شمولها ومن حيث إطارها التحليلي إلى نوعين:

١- الدراسات الاقتصادية على المستوى الكلي (التحليل الكلي).

٢- الدراسات الاقتصادية على المستوى الجزئي (التحليل الجزئي).

فالتحليل الكلي يهتم بدراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي بكامله، مثل الناتج القومي، الادخار والاستثمار والاستهلاك الاجمالي...الخ، ويدرس الظواهر الاقتصادية وعلاقاتها السلوكية على مستوى النظام الاقتصادي بوصفه كلاً، أي على مستوى الوطن. أما التحليل الجزئي فيهتم

تحليل سلوك المتغيرات والفعاليات الاقتصادية داخل الوحدة الاقتصادية الفردية (الجزئية) سواءً كانت وحدة انتاجية أم استهلاكية حيث تعتبر العائلة الواحدة، أي الأسرة بمثابة الوحدة الجزئية الأساسية في الاستهلاك والمشروع أو المنشأة بمثابة الوحدة الجزئية الأساسية في الانتاج ويهتم بدراسة كيفية تخصيص الموارد الانتاجية المستخدمة داخل الوحد الانتاجية وبدراسة كيفية توزيع السلع والخدمات على المستهلكين.

أما طبيعة العلاقة بين اسلوبي التحليل فيمكن القول أنها علاقة متبادلة، إذ أن الكثير من الاجراءات التي تتخذ على المستوى الكلي تؤثر تأثيراً كبيراً على نشاط الوحدات الاقتصادية الفردية، وهذه الاجراءات قد تعزز نشاط هذه الوحدات وتقويه أو تضعفه. فالإجراءات الحكومية الخاصة بالضرائب أو بالرسوم الجمركية والاستيراد والتصدير والقروض المصرفية أو منح تراخيص الانتاج ..الخ كلها تؤثر تأثيراً بالغاً على نشاط الوحدات الانتاجية وعلى دخول الأفراد وقدرتهم الشرائية. لهذا فإن دراسة الاقتصاد الكلي تساعد في دراسة الاقتصاد الجزئي وتفيد في شرح وتفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية الجزئية.

كذلك فإن الفعاليات الاقتصادية الجزئية التي تجري في الوحدات الانتاجية أو الاستهلاكية تحدد بمجموعها معالم الاقتصاد الكلي. ذلك أن الاقتصاد الكلي ليس إلا تجميعاً للاقتصادات الجزئية، فالدخل القومي مثلاً ليس إلا تجميعاً للدخول التي تحصل عليها عوامل الانتاج، والادخار الاجمالي ليس إلا مجموع مدخرات الأفراد أو الأسر. بهذا فإن دراسة الاقتصاد الجزئي مقدمة لاغنى عنها لفهم حركة المجاميع الاقتصادية على المستوى القومي. هذا وعلى الرغم من أن المتحولات الكلية هي حاصل جمع الكميات الفردية، فإن الانتقال من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي يثير مجموعة من الصعوبات الهامة، حيث إن كثيراً من القواعد التي تصدق على مستوى العناصر الفردية لا تصبح محققة عندما تأخذ بالاعتبار النظام الاقتصادي بمجمله. والأمثلة على ذلك أن الفرد الذي يملك حساباً في مصرف ما يستطيع بسهولة الحصول على السيولة اللازمة ضمن حدود دائنية حسابه، ولكن إذا طالب جميع أصحاب الحسابات في هذا المصرف بآن واحد بالحصول على أرصدتهم فإن المصرف يعلن إفلاسه. وكذلك الأمر بالنسبة للفرد الذي لا ينفق كامل دخله ويستطيع أن يدخر نسبة معينة من دون أن يتأثر هذا الدخل. في حين أن هذه البديهية تغدو مستحيلة على صعيد الاقتصاد الكلي لأن نفقات بعضهم تشكل مورداً بالنسبة للآخرين وبالتالي فإن زيادة عامة في الادخار الاجمالي– مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – تنعكس انخفاضاً في الدخول أي في الدخل القومي وبالتالي انخفاضاً في امكانيات الادخار.

تؤكد هذه الأمثلة وسواها بأن الكلي ليس مجرد مجموع رقمي للعناصر الفردية، أن التمييز بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي ليس تمييزاً مصطنعاً، بل إنه أساسي ومهم ومبرر والسبب في ذلك هو التباين

الأساسي بين قواعد وأهدافهما ووسائلهما ومواضيعهما كل من التحليلين الجزئي والكلي. فالأسعار تلعب دوراً أساسياً في نظرية الاقتصاد الجزئي التي تختص غالباً بدراسة الأسعار على مستوى الوحدة الاقتصادية فرداً كانت أم مشروعاً وتهدف أساساً إلى تحليل وتحديد الأسعار وتنسيق موارد معينة بهدف استخدامات خاصة. في حين أن نظريات لاقتصاد الكلي تهدف بشكل رئيس إلى تحديد مستوى الدخل القومي وتنظيم استخدام الموارد من وجهة نظر كلية أي على صعيد المجتمع. ومع ذلك يجب أن لا نستنتج بأن مواضيع الدخل الكلي مهملة في نظريات الاقتصاد الجزئي وأن نظريات الاقتصاد الكلي لا تأخذ الأسعار بعين الاعتبار.

فاعتماد المتحولات الكلية أساساً مفرداً في التحليل قد يقود إلى نتائج خاطئة ويؤكد عجز المتحولات الكلية. لأن الأسلوب الذي يتم بموجبه الانتقال من علاقات الاقتصاد الجزئي إلى المستوى الكلي يلعب دوراً لا يقل أهمية عن قيم المتحولات الكلية المأخوذة بالاعتبار في التحليل. لذلك فإن الدراسات الحديثة تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط قيمة المتحول الكلي بل وبنيته أيضاً. وهذا يعني العودة بالمتحولات الكلية إلى جذورها الجزئية، ومن يتراخى الفصل والتمييز الحاد بين هذين النمطين من التحليل وتتبوأ بالتالي النظرية الاقتصادية الجزئية مكانة مهمة ويصبح التحليل الجزئي أساساً لا غنى عنه في كل تحليل اقتصادي حديث.

٨- التحليل السكوني والتحليل الحركي:

سواءً كان الاهتمام منصباً على الاقتصاد الجزئي أم على الاقتصاد الكلي فإن الدراسة يمكن أن تتم بطريقة سكونية أو بطريقة حركية. ففي الدراسة السكونية لا يهتم بالمدى الزمني أو المسار الذي تتخذه المتغيرات الاقتصادية حتى تصل إلى وضعها النهائي. فإذا ارتفع سعر سلعة معينة فإن الطلب على تلك السلعة ينخفض. فما يهم في التحليل السكوني هو مقارنة الوضع الذي كان عليه الطلب قبل ارتفاع سعر السلعة بالوضع الذي صار عليه الطلب بعد ارتفاع سعر السلعة من دون أن ننظر إلى الفترة الزمنية التي يستغرقها الانتقال من الوضع الأول إلى الثاني، ومن دون أن يهتم كثيراً بكيفية الوصول إلى الوضع الثاني.

أما الدراسة الحركية للاقتصاد فتأخذ بالاعتبار الفترة الزمنية التي يستغرقها المتغير الاقتصادي من وضع إلى وضع آخر والمسار الذي يتخذه المتغير الاقتصادي بين الوضعين. أي أن هذه الدراسة لا تركز على وضع البداية ووضع النهاية فقط وإنما تركز على كل الأوضاع الأخرى بينهما وتهتم بالزمن اللازم للانتقال من وضع إلى آخر. ويجب ملاحظة أن المصطلحين(ساكن وحركي) يشيران إلى أسلوبين في

التحليل وليس إلى الاقتصاد نفسه. فقد يكون الاقتصاد راكداً. بمعنى أن الانتاج والاستخدام يبقيان على حالهما في الأوقات جميعها أو قد يكون نامياً بمعنى أن الإنتاج والاستخدام يكونان في حالة نمو مع ذلك يمكن تطبيق أسلوبي التحليل على كلتا الحالتين.

٩- التوازن الاقتصادي:

يقصد بتعبير التوازن الاقتصادي في علم الاقتصاد حالة لاتوجد معها أية أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم الوصول إليه.

وغالباً عند تحليل مسار متغير اقتصادي معين وتطوره، ننطلق من افتراض تحقق حالة توازن اقتصادي معينة لهذا المتغير. بعد ذلك نبدأ التحليل في إدخال عاملاً تلو الآخر من العوامل المؤدية إلى اختلال هذا التوازن. ثم نبحث في النتائج المترتبة لتأثير كل عامل على وضع التوازن، وكذلك نبحث في الآلية التي يتم بموجبها التوصل إلى حالة توازن جديد.

والجدير بالذكر أن حالة التوازن الاقتصادي تتحقق غالباً في الفترة القصيرة ذلك أن العوامل التي تدفع باتجاه التوازن تتغير بشكل متواصل في الفترة الطويلة وعندها تبدأ عوامل التوازن عملها من جديد لتحقيقه.

وهناك نوعان من التوازن الاقتصادي: يتحقق الأول منهما على المستوى الجزئي ويسمى (بالتوازن الاقتصادي الجزئي)، في حين يتحقق الثاني على المستوى الكلي ويسمى (بالتوازن الاقتصادي الكلي) والتوازن الجزئي يرتبط بالتحليل الجزئي ومن أمثلته توازن المستهلك وسعر التوازن وتوازن المنتج (المشروع) وتوازن القطاع الانتاجي (مجموعة مشاريع) في حين يرتبط التوازن الكلي بالتحليل الكلي ومن أمثلته توازن الدخل القومي من خلال توازن أهم مكوناته الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار.

الفصل الثاني

المشكلة الاقتصادية

١- أسباب وخصائص المشكلة الاقتصادية

إن مجال علم الاقتصاد – كما رأينا في فقرة سابقة – يتحدد بشكل أساسي في دراسة النشاط الاقتصادي للإنسان الذي يهدف لإشباع الحاجات الإنسانية على السلع والخدمات. وهذا النشاط يرتكز على سببين أساسيين يؤلفان فيما بينهما نقطة الارتكاز في علم الاقتصاد:

السبب الأول: هو أن حاجات المجتمع بأفراده ومؤسساته على السلع والخدمات غير محدودة ولايمكن إشباعها نهائياً.

السبب الثاني: هو ان الموارد الاقتصادية، أو الإمكانيات المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة أو نادرة نسبياً.

إن حاجات الإنسان متجددة ومتعددة ولا يمكن حصرها، فكلما وصل الإنسان إلى مستوى معين في إشباع بعضها ظهرت له حاجات أخرى يجب عليه من جديد العمل على تلبيتها، ولا يمكن ان يصل الإنسان إلى حد الإشباع التام، أي التوصل إلى الاستجابة الكاملة لحاجاته جميعاً. بالمقابل فإن الموارد المتاحة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات محدودة مقارنة بالحاجات المطلوب إشباعها.

صحيح أن تقدم القوى المنتجة وتطور الحضارة والعلم (اللذان هما نتاج سعي الإنسان لإشباع حاجاته) يخلقان وسائل إضافية لإشباع الحاجات، لكن بالوقت نفسه يخلقان حاجات جديدة، كما يطوران الحاجات القديمة بأشكال جديدة. لقد تقدمت المجتمعات في كثير من البلدان وارتفع مستواها الاقتصادي والمادي ولكنها ماتزال تواجه مشكلة الندرة الاقتصادية، فالتقدم الاقتصادي لا يزيل هذه المشكلة، ولكن يغير من درجة حدتها فقط. فوتيرة تطور الحاجات الإنسانية تبقى أسرع من وتيرة تطور وسائل إشباعها. فالإنسان لا يستطيع إذاً إشباع حاجاته كلها معاً من خلال الموارد المتاحة المحدودة. هذا الأمر يفرض على الإنسان وبالتالي على المجتمع أن يؤخر إشباع بعض حاجاته أو أن يستغني عنها نهائياً، وفي هذه الحالة لابد للمجتمع من أن يحدد الحاجات التي يفضل إشباعها أولاً ويبين الحاجات التي لا مانع من تأخيرها أو حتى الاستغناء عنها نهائياً. كما يجب على المجتمع أن ينظم استعمال موارده بحيث تحقق له إشباع الحد الأقصى من الحاجات. إن عملية الموازنة بين الموارد والحاجات وتقديم بعضها وتأخير

يعضها الآخر، وتنظيم استعمال الموارد من أجل إشباع الحاجات يؤلف ما يسميه الاقتصاديون (المشكلة الاقتصادية) ولا تنشأ هذه المشكلة إلا بسبب زيادة الحاجات عن الموارد المتاحة لإشباعها. وتتجلى هذه المشكلة الاقتصادية من خلال الخصائص التالية:

أ- الندرة النسبية: وهي السبب الرئيس لوجود المشكلة الاقتصادية، وحينما تزول الندرة الاقتصادية تختفي المشكلة الاقتصادية. والندرة الاقتصادية هي صفة نسبية تتحقق عندما يكون المقدار المطلوب من شيء ما أكثر من المقدار المتوافر منه في وقت الحاجة إليه. فالأفراد لا يمكنهم الحصول على كل ما يريدون من كل شيء. فمعظم الأفراد يرغب في أن يكون لديهم وقت للراحة والاستمتاع وممارسة الهوايات، كما يتمنون أيضاً أن تكون لديهم ثروة أكثر ومدخرات أكبر وسلع استهلاكية أوفر. ومع ذلك فكل هذه الأشياء إما نادرة أو تتطلب استخدام موارد إنتاج نادرة، فهي تتعارض مع بعضها بعضاً فكيف إذاً يمكن الاستمتاع بوقت للراحة وفي الوقت نفسه جمع ثروة أكبر؟ وكيف يمكن زيادة الاستهلاك الحالي وفي الوقت نفسه الذي يتم فيه زيادة المدخرات؟

إن الإجابة هي أن ذلك غير ممكن وهذا يقود إلى الخاصة الثانية وهي انتقاء إحدى هذه الحاجات واختيارها. وعملية الاختيار هذه تقضي التضحية أو التنازل عن الحاجات الأخرى كلياً أو جزئياً وهذه الخاصة الثانية. ولكن قبل شرح هاتين الخاصتين لا بد من الإشارة إلى أن الندرة والفقر ليست شيئاً واحداً.

فالفقر يتضمن حداً معيناً من الاحتياجات الأساسية، سواء كان ذلك من الناحية المطلقة أم النسبية. وتحقيق هذا المستوى المعين من الاحتياجات الأساسية يعني زوال الفقر. وعلى العكس، فغياب الندرة لا يعني الحصول على قدر من الاحتياجات الأساسية، ولكن يعني هذا إمكانية امتلاك الأفراد لكل ما يرغبون فيه من كل السلع. فالفقر لا يخضع على الأقل للقياس الموضوعي، ولكن هناك اختياراً موضوعياً لتحديد ما إذا كانت السلعة نادرة أم لا، فالسلعة النادرة هي تلك السلعة التي يدفع الناس فيها شيئاً ما من أجل الحصول عليها. فالمعركة ضد الفقر يمكن كسبها، إلا أن المعركة ضد الندرة كما هو واضح ما زالت شاقة بصورة جلية.

ب- الانتقاء والاختيار: بما أن الموارد أقل من الحاجات، لذلك لابد من انتقاء الحاجات التي يجب إشباعها أولاً، فتقدّم الحاجات الأساسية وبعد إشباعها يأتي دور الحاجات الثانوية، وبعدها تأتي الحاجات الأقل أهمية وهكذا .... أي أن الفرد أو المجتمع يقوم بوضع سلم للأفضليات ويشبع رغباته وحاجاته وفقاً لهذا السلم.

ج- التضحية: إن هذه الخاصية ناشئة عن وجود الخاصتين السابقتين. إذ يجب على الشخص الذي تقل موارده عن تلبية حاجاته كلها أن يضحي ببعض هذه الحاجات ويحرم نفسه منها وذلك في سبيل تأمين الحاجات التي تأتي في سلم الأفضلية.

إن اختيار فعل شيء معين يعني في الوقت نفسه اختيار عدم فعل شيء آخر. حيث إن اختيار الفرد قضاء بعض الوقت لقراءة كتاب معين يكون في الوقت نفسه اختياراً بعدم حضوره حفلٍ أو الاستماع لمحاضرة، أي أن الأشياء كلها يجب التنازل عنها بسبب اتخاذ قرار القراءة (تكلفة الفرصة البديلة).

٢- الحاجات الإنسانية

الحاجات هي مجموع الضرورات الطبيعية والاجتماعية (الغذاء، السكن، الملبس، الأمن، المعرفة ...الخ) اللازمة للحياة المادية وغير المادية للإنسان في المجتمع. إن حاجات الإنسان كثيرة ومتنوعة، بعضها ذو طبيعة حياتية وبعضها ذو طبيعة اجتماعية. فلكي يعيش الإنسان يجب أن يأكل ويشرب ويلبس ولكي يحمي نفسه من العوامل الطبيعية وليجد الراحة المطلوبة بعد العمل اليومي كان عليه أن يبني المساكن، ولكي يحافظ على جنسه قامت العائلة وتربية الأطفال. كما كان عليه أن يلبي عدداً آخر من الحاجات التي يمكن تسميتها بشكل عام بالحاجات الثقافية والفكرية، كما هي الحال بالنسبة للحاجات العملية والفنية والأدبية .. الخ.

إن الحاجات دائمة، وفي كل لحظة يجب على كل إنسان التمكن من إشباعها، وعندما يعجز عن تحقيق ذلك فيشعر بالحرمان والعوز.

وعموماً كان هناك اتجاهين للتفريق بين الحاجات الطبيعية التي هي ضرورية للطبيعة الإنسانية أي أن إشباعها ضرورة لبقاء الحياة. وبين الحاجات التاريخية التي خلقت وأضيفت نتيجة للحياة المشتركة للإنسان في المجتمع وللمستوى الحضاري لهذا المجتمع.

إن الحاجات ذات طابع موضوعي وبهذا الجانب فهي تختلف عن الرغبة البسيطة التي تعبر عنها أمنية معينة أو رغبة لا تعكس مباشرة ضرورة. ويظهر هذا الطابع الموضوعي، في حالة الحاجات الجماعية التي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق العمل الجماعي، مثل الحاجة للأمن والحاجة للصحة والحاجة للتعليم. بالمقابل فإن الحاجات الفردية الساعية نحو الإشباع هي أقل وضوحاً، وإن طبيعتها الاجتماعية تظهر تحت شكل فردي.

كما يمكن تصنيف الحاجات حسب وسيلة إشباعها إلى نوعين:

- الحاجات الأساسية: وهي الحاجات الضرورية والحيوية (غذاء، ملابس، سكن ... الخ).
- الحاجات الثانوية: وهي الحاجات المتعلقة بشكل نمط الحياة السائد (مجوهرات، عطور نادرة، لوحات فنية، لهو ...الخ).

ويمكن القول: إن هذا التصنيف للحاجات ذو طابع سكوني وذاتي، أي غير موضوعي. فتقييم الحاجات على أساس كونها أساسية أو كمالية يتغير من شخص لآخر ومن زمن لآخر. فما هو أساسي بالنسبة لفلان من الناس قد يكون كمالياً بالنسبة لآخر. وما هو كمالي بالنسبة في فترة زمنية معينة قد يغدو في فترة زمنية لاحقة أساسياً. إن الحاجات تتغير وتتجدد وتنمو بشكل مستمر، وما يحدد ذلك بشكل أساسي هو درجة تطور المستوى الحضاري للمجتمع، فالحاجة إلى التنقل مثلاً تغيرت عبر الزمن من استخدام السيارة إلى القطار إلى الطائرة.

ويجب الإشارة إلى أنه ليست الحاجات كلها تدخل في دراسة علم الاقتصاد، فعلم الاقتصاد يهتم بشكل أساسي بالحاجات التي يمكن إشباعها عن طريق السلع الاقتصادية التي تتطلب موارد نادرة من أجل انتاجها، وبالتالي دفع شيء معين من أجل الحصول عليها، أما الحاجات التي يمكن إشباعها بسلع لا حاجة لإنتاجها أو لبذل أي مجهود من أجل الحصول عليها لأنها متوافرة بحرية (الهواء – نور الشمس – الماء في الطبيعة) والتي تسمى " بالموارد الحرة " فإنها تخرج عن نطاق الدراسة الاقتصادية وذلك على الرغم من أهميتها في الحياة الاقتصادية علماً أن هذه "الموارد الحرة" قد تتحول إلى سلع اقتصادية في حال بذلت جهود في سبيل الحصول عليها ودفعت الأموال لاستعمالها...

٣- الموارد الاقتصادية أو عوامل الإنتاج

لقد رأينا سابقاً أن النشاط الاقتصادي للإنسان يهدف إلى إشباع حاجاته، ويتوصل الإنسان إلى هذا الإشباع عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة لإشباع هذه الحاجات. لكن الإنسان لا يمكنه الحصول على هذه المنتجات من السلع والخدمات إلا باستخدام موارد مختلفة قادرة على إنتاج هذه السلع مثل العمل والأرض بالإضافة إلى وسائل سبق للإنسان أن صنعها لتساعده في عملية انتاج هذه الموارد. ودرج الاقتصاديون على تصنيفها في ثلاثة أنواع:

- **الموارد الطبيعية:** وهي تشكل كل ما تحويه الطبيعة سواءً تحت الأرض أم في جوفها أم على سطحها، مثل المناجم والأراضي الزراعية والغابات .....الخ والتي من الممكن استعماله في إنتاج السلع.
- **الموارد البشرية:** وهي القدرات الإنسانية الجسدية والفكرية المتوفرة في المجتمع ويمكن استعمالها في عملية الإنتاج.
- **الموارد المنتجة (المصنوعة):** وهي كل السلع الرأسمالية التي قام الإنسان بخلقها وصنعها.

ويطلق الاقتصاديون عادة على هذه الموارد الاقتصادية اسم "عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج "، لكن ما يجب ملاحظته في هذا السياق هو أن الموارد الاقتصادية قد تظل معطلة وغير مستغلة في الإنتاج، وقد يجري تكييف واستخدامها هذه الموارد في الإنتاج، وفي هذه الحالة، أي حالة استخدام الموارد الاقتصادية ومساهمتها بشكل فعلي في عملية الإنتاج تصبح الموارد الاقتصادية " عوامل إنتاج ". إذا فالموارد الاقتصادية لا تتحول إلى عوامل إنتاج إلا إذا جرى تكييفها للإسهام في العمليات الإنتاجية، فقد تظل الأرض بوراً أو غير مستصلحة فلا تكون في هذه الحالة من عوامل الإنتاج، ولو أنها تعتبر من الموارد الاقتصادية، لكنه إذا جرى استصلاحها ووضعها موضع الاستعمال فإنها تصبح عاملاً من عوامل الإنتاج. على ضوء ذلك يمكن تعريف عوامل الإنتاج بأنها " كل ما يسهم بشكل فعلي من الموارد الاقتصادية في عملية الإنتاج ويؤدي إلى صنع السلع والخدمات ". أما الموارد الاقتصادية فيمكن تعريفها بأنها " كل شيء وكل جهد يمكن استعماله في العملية الإنتاجية من أجل خلق السلع والخدمات.

إن الموارد الاقتصادية لا توجد عادة في حالة تجعلها صالحة لإشباع حاجات الإنسان مباشرة، بل لابد لذلك من تدخل الجهد الإنساني لتحويلها إلى ما يصلح لإشباع الحاجات، وهذا ما نطلق عليه " الإنتاج " أي العملية الموجهة لإجراء التحويلات على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى ظهور السلع والخدمات سواءً كانت إنتاجية أم استهلاكية. فالإنتاج يتحقق إذاً عن طريق استخدام عناصر معينة لابد منها لصنع السلع، وهذه هي عوامل الإنتاج، ويلزم بالإضافة إلى هذا أن يتم الاستخدام على نحو يحقق التعاون فيما بينها في شكل عملية إنتاجية، وهذا هو التأليف ما بين عوامل الإنتاج.

وعوامل الإنتاج هي

أ- الطبيعة (الأرض)

يقصد بالطبيعة بوصفها عاملاً من عوامل الإنتاج، الموارد والقوى كلها التي يجدها الإنسان من دون جهد من جانبه، أي هبات الطبيعة جميعها التي لم يوجدها عمل إنساني سابق ولا حاضر والتي تمكن

الإنسان من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته من مثل الأرض والمناجم والغابات البكر ومصائد الأسماك ومساقط الماء ... ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك بعض الموارد الطبيعية التي تساعد الإنسان في الإنتاج كأشعة الشمس أو الهواء أو المطر ... الخ لا تدخل في مفهوم الموارد الطبيعية كأحد عوامل الإنتاج إذ تعتبر من" الموارد الحرة " أي الموارد غير المحدودة كمياً التي لا تخضع لملكية أحد ولا يمكن السيطرة عليها، وبالتالي لا يمكن الاقتصاد في استعمالها. وبذلك فإن الموارد الطبيعية التي تعتبر من عوامل الإنتاج تتميز بالتالي:

- إن الموارد الطبيعية على خلاف عوامل الإنتاج الأخرى ذات عرض محدود. وإذا كان من الممكن اكتساب مساحات جديدة من الأرض عن طريق تجفيف البحيرات أو عزو البحار، فإن هذه المساحات هي من الضآلة بمكان إذا ما قورنت بالمساحة الكلية للأرض أو اليابسة، مما يمكن معه القول بأن المساحة الكلية من الأرض المتاحة للإنسان ثابتة في كميتها، وإن كانت المساحة الكلية المستغلة من الأرض فعلاً إنما تختلف بطبيعة الحال من زمن إلى آخر. كذلك فإن المساحة الفعالة من الأرض، أي المساحة التي تقاس على أساس الطاقة الإنتاجية، إنما تختلف بحسب درجة الكفاءة التي تستغل بها مساحة معينة من الأرض في عملية الإنتاج. إن ميزة ثبات عرض الموارد الطبيعية هي التي جعلت قانون النسب المتغيرة أو الغلة المتناقصة يصاغ أول الأمر بالتطبيق على الأرض.

على الرغم من ثبات عرض الموارد الطبيعية إلا أن توافرها وزيادتها يتوقف على علم الإنسان بها وقدرته على استخدامها، ويعني ذلك أن التقدم العلمي والتكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الثروات الطبيعية وذلك عن طريق الاكتشافات.

- إن الموارد الطبيعية لا تحمل المجتمع أي نفقة إنتاج، وذلك على خلاف العوامل الإنتاجية الأخرى. فالأرض وغيرها من الموارد الطبيعية هي منحة من الخالق ولم يضطر أحد أبداً لإنفاق أية أموال لإيجادها أو لخلقها. وبطبيعة الحال فإن الفرد الذي يريد استغلال الأرض يتعين عليه أن يدفع مقابلاً لذلك إلى مالكها مما يعتبر نفقة بالنسبة إليه، لكن هذا إنما يعد من وجهة نظر المجتمع مجرد تحويل للدخول يتم ما بين الأفراد وبعضهم، وأما المجتمع بوصفه كلاً فإنه لا يتحمل أي نفقة في سبيل هذا الاستغلال للأرض. ويترتب على ذلك أن يكون من المفيد اقتصادياً دائماً أن تستخدم الموارد الطبيعية في عملية الإنتاج مهما كان عائدها قليلاً وذلك لأنها لا تكلف المجتمع شيئاً.

- العمل: العمل هو الجهد البشري العضلي أو الفكري، وهو العنصر الإنتاجي الرئيس. ومن المؤكد أنه لا يمكن أن يتم أي إنتاج من دون عنصر العمل. وأكثر من هذا فإن المدرسة الماركسية تعتبر العمل الإنساني العامل الوحيد للإنتاج لأن كلا من رأس المال والأرض يتفرع عن العمل.

فرأس المال بحسب هذه المدرسة هو عمل قديم يتجسد في الآلات والأدوات الإنتاجية وغيرها. كما أن الأرض لا يمكن أن تؤدي أي وظيفة إنتاجية إن لم تحور وتكيف لذلك بواسطة عمل الإنسان، أما التنظيم فهو نوع خاص من أنواع العمل.

والعمل يشير إلى مجموعة الأفراد القادرين على العمل بجميع المواصفات والمؤهلات التي تؤثر في نشاطهم الإنتاجي. ويدخل في هذه المؤهلات بصورة خاصة مستوى الخبرة المهنية والفنية ودرجة التحصيل العلمي ونوعية الإدارة ومستوى الأمية والتركيب العمري والتوزيع على النشاطات الاقتصادية ...الخ. ومن الواضح أن عدد العمال لا يشكل إلا عنصراً واحداً من عناصر أدائهم. لهذا فإن إنفاق الأموال على التعليم والتدريب ومحو الأمية ينمي العوامل الإنتاجية ويزيد في أدائها، فكلما تحسنت نوعية العمال زادت إنتاجية العامل، ولو أن إنتاجية العامل تعتمد اعتماداً كبيراً ليس على نوعية العامل من حيث مهاراته ومؤهلاته وقدراته فحسب وإنما على عوامل عدة يأتي في مقدمتها نوع الآلات والأدوات التي تستخدم في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى عامل التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الذي يلعب دوراً حاسماً في تطور المجتمعات المعاصرة.

ج- رأس المال: يمثل رأس المال رصيد البلد من المصانع والمنشآت والآلات والطرق والسدود والجسور ...الخ. ويجري تطوير رأس المال عن طريق اقتناء التقنيات الحديثة والآلات المتطورة وعن طريق استغلال المتاح من رأس المال استغلالاً كاملاً. ويمكن التمييز بين عدد من المعاني لرأس المال:

- **رأس المال العيني:** وهو كل مادة أو أداة تستعمل في عملية الإنتاج ونطلق عليها اسم " السلع الإنتاجية " من مثل العدد والآلات والمنشآت والنفط والفحم والمواد الأولية، والسلع نصف المصنعة...الخ. ويقسم رأس المال العيني قسمين متميزين: رأس المال الثابت، ورأس المال المتغير. فرأس المال الثابت يضم السلع الإنتاجية من دون أن يطرأ عليها أي تغيير في بنيتها، مثال ذلك الآلات والمباني والمعدات المختلفة. أما رأس المال المتغير فيتكون من السلع الإنتاجية التي لا تستعمل إلا مرة واحدة في الإنتاج ويتغير شكلها من جراء هذا الاستعمال

وتتحول إلى سلعة منتجة جديدة لها شكل مغاير للشكل الأصلي ولها قيمة مختلفة عن القيمة السابقة. مثال ذلك المواد الأولية والمحروقات والسلع نصف المصنعة....الخ.

- **رأس المال النقدي:** يظهر رأس المال النقدي على شكل نقود وأسهم وسندات. ورأس المال بهذا المفهوم النقدي لا يعتبر عاملاً من عوامل الإنتاج إلا إذا استخدم في بناء المصانع وتجهيزها بالآلات والمعدات المختلفة. ذلك أن النقود والأسهم والسندات ليست أداة من أدوات الإنتاج وإنما تخوّل صاحبها امكانية الحصول على أدوات الإنتاج المختلفة أي رأس المال العيني.

وتعتبر عملية تكوين رأس المال من أكثر المسائل أهمية في الدراسات الاقتصادية، ويقصد بتكوين رأس المال إنفاق الأموال (أو استثمارها) في شراء السلع الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة حجم رأس المال. ويتم هذا عن طريق ادخار جزء معين من الدخول في المجتمع، واستخدام هذه المدخرات في الاستثمار في هذا المجال الإنتاجي أو ذاك. أي أن الاستثمار هو الذي يؤدي إلى تكوين رأس المال.

د- التنظيم (الاستحداث):

إن عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (الأرض، العمل، رأس المال) لا يمكن أن تجتمع من تلقاء نفسها مع بعضها وأن تمتزج في شكل علاقة محددة بهدف إنتاج سلعة أو خدمة معينة، بل لابد من أن يتم هذا الجمع عن طريق شخص ما يتولى القيام بهذه المهمة وذلك حتى يمكن تحقيق الغاية النهائية من وجود هذه العوامل تحت تصرف الإنسان، وهي الإنتاج بهدف إشباع الحاجات المتعددة للإنسان، ويطلق على هذا الشخص في علم الاقتصاد اسم " المنظم " وعلى المهمة الإنتاجية التي يقوم بها اسم " التنظيم ".

" فالتنظيم " بوصفه عاملاً من عوامل الإنتاج يتمثل في الجهد الإنساني الذي يقوم بجمع عوامل الإنتاج الأخرى والتنسيق بينها وفق نسب معينة بهدف الحصول على أقصى النتائج الممكنة التي غالباً ما تتمثل في الحصول على أكبر ربح ممكن.

" والمنظم" إذاً هو الشخص (أو مجموعة الأشخاص) الذي يؤلف بين عوامل الإنتاج من عمل وأرض ورأس المال في شكل علاقة منظمة هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، والذي يقرر الكمية التي ستستخدم من كل عامل منها والطريقة التي سيستخدم بها في هذه العملية، والذي يقرر كذلك كمية المنتجات وأنواعها التي ستستخدم هذه العوامل من أجل إنتاجها، والذي يتحمل أخيراً مخاطر عملية الإنتاج هذه.

ويلاحظ أن المجهود الذي يبذله المنظم هو مجهود ذهني ويمكن إدخاله في نطاق مفهوم العمل. فالمنظم ليس إلا عاملاً يقدم للعملية الإنتاجية خدمة شخصية تتجسد في كمية العمل الذهني المبذول. وفي حين أن العامل العادي يتقاضى مقابل الذي يبذله في العملية الإنتاجية أجراً محدداً فإن المنظم يتقاضى لقاء عمله ربحاً غير محدد مسبقاً. وتتوقف كمية الربح التي يحصل عليها المنظم على حسن التنظيم والإدارة للمشروع وعلى حجم المشروع والعلاقة بين الايرادات الحاصلة من بيع المنتجات والتكاليف التي يتحملها المشروع.

ونتيجة لتضافر هذه الأربعة عوامل معاً نحصل على السلع والخدمات التي إذا طرحنا من قيمتها قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج. وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل مقابل مساهمتها واشتراكها بالإنتاج بوصفها عوائد. فالأرض تحصل على عائدها الإيجار(الريع)، والعمل الأجر، ورأس المال الفائدة، والتنظيم يحصل على عائده الربح الطبيعي، ويطلق على مجموع هذه العوائد اسم " كلفة عوامل الإنتاج ".

سمات الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج)

تتصف عوامل الإنتاج كلها بسمات عدة من أهمها:

- إنها محدودة كمياً، وذلك على العكس تماماً من الحاجات. وهي لا تكفي لإنتاج جميع المنتجات التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع، ولهذا تعتبر نادرة نسبياً أي بالنسبة إلى الحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها. ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة إلى الحاجات لما كان لتعدد الحاجات أي معنى اقتصادي، كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها أي أهمية اقتصادية. ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد عدم إمكان إشباع الحاجات الإنسانية جميعها منها وبالتالي حتمية اختيار أنواع الحاجات التي ستستخدم الموارد المتاحة لإشباعها وكذلك مدى أو درجة هذا الإشباع مما يعني التضحية بإشباع الحاجات الأخرى غير المختارة جميعها. كذلك يترتب على هذه الندرة في الموارد وجوب الاقتصاد في استعمالها، ومنها كان وصفها بالاقتصادية تمييزاً لها عن الموارد غير المحدودة الكمية (الموارد الحرة).
- إنها قابلة للاستخدام في مجالات مختلفة، فالعمل قادر على انتاج منتجات لا حصر لها والأرض يمكنها أن تنتج العديد من المحاصيل الزراعية وأن تقام عليها شتى أنواع المباني وهكذا بالنسبة إلى باقي الموارد. ولهذا فإنه يتحتم اختيار ذلك المجال المحدد من مجالات

الاستخدام الذي يوجه إليه كل مورد من الموارد الاقتصادية وكذلك تحديد حجم هذا الاستخدام، أي اختيار أنواع المنتجات وكمياتها التي ستخصص هذه الموارد لإنتاجها.

- قابليتها عادة، وفي حدود معينة، للإحلال محل بعضها في عملية إنتاج المنتجات فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو بالعكس. ومن الضروري إذاً أن يتم اختيار تلك النسب التي تستخدم الموارد الاقتصادية وفقاً لها في إنتاج منتج معين.

أنماط معالجة المشكلة الاقتصادية

١- المشكلة الاقتصادية والأسئلة الاقتصادية الرئيسة الثلاثة:

سبق القول أن المشكلة الاقتصادية الأساسية تتمثل في أن الموارد الاقتصادية المتاحة محدودة بالمقارنة بالحاجات عليها وبسبب هذه المحدودية تنشأ مشاكل أخرى في الاختيار بين الاستخدامات للموارد وفي اختيار طرق تنظيم الموارد وتوزيعها، هذه المشاكل يمكن صياغتها في ثلاثة أسئلة رئيسة.

أ- ماذا يجب أن ينتج؟

إن أي مجتمع لا يستطيع أن ينتج السلع والخدمات التي يحتاجها جميعها.. فماهيي السلع والخدمات التي يجب عليه انتاجها؟ وبأي الكميات؟ هل يجب أن ينتج المجتمع مثلاً سلعاً غذائية أكثر وملابس أقل أو مزيداً من السلع العسكرية لتعزيز القدرة الدفاعية وقدراً أقل من السلع المدنية؟ أو هل يخصص بعض الموارد الانتاجية في انتاج الكثير من السلع للوقت الحالي (أي السلع الاستهلاكية) ومقداراً أقل لإنتاج السلع الانتاجية، حتى لو كان ذلك يعني انتاج سلع استهلاكية أقل في المستقبل؟ فلو الاقتصاد يعمل بكفاءة (أي على منحي امكاناته الانتاجية) فإن اختيار انتاج الكثير من سلعة ما سوف ينقص من القدرة على انتاج سلع اخرى.

فعلى المجتمع أن يقرر (بطريقة أو بأخرى) ماذا ينتج وكم يجب أن ينتج من السلع والخدمات التي يحتاج إليها أفراده؟. فالندرة النسبية للموارد تؤدي إلى حتمية الاختيار كماً ونوعا بين السلع والخدمات التي يمكن انتاجها، وهذا يعني أن المشكلة تكمن هنا في اتخاذ القرارات الخاصة بكفية توزيع الموارد والامكانات المحدودة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات، وتختلف هذه القرارات باختلاف النظام الاقتصادي السائد.

ب- كيف ينظم الانتاج؟

إن اتخاذ قرار بإنتاج أنواع السلع والخدمات وتحديد الكميات اللازمة من كل منها لا يعني أن المهمة قد انتهت إذ يجب تحديد كيف يمكن للموارد أن تتحول إلى منتج نهائي من السلع والخدمات؟ أي على المجتمع أن يحدد (الكيفية) التي سيتم بها انتاج ما يتقرر انتاجه من سلع وخدمات، أي لابد من اتخاذ قرار بشأن أنسب الطرق المواتية لإنتاج ما استقر الرأي عليه من سلع وخدمات. وواضح أن الحاجة إلى اتخاذ قرار من هذا القبيل تبرز في حالة وجود أكثر من وسيلة فنية واحدة للإنتاج، وهذا يطرح اسئلة مثل:

أ- كيف يتم توجيه الموارد وتوزيعها نحو الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المرغوبة وكيف يتم حجب تلك الموارد عن الأنشطة غير مرغوبة...؟

ب- ماهي المؤسسات التي سوف تقوم بالإنتاج المطلوب، وكيف ستحصل كل منها على الموارد اللازمة لتأدية دورها وتحقيق الانتاج المطلوب منها..؟

جـ- ما هو الأسلوب الأكثر كفاءة للجمع بين عوامل الانتاج لكل مؤسسة أي ما هو الأسلوب التقني الأمثل اللازم اتباعه في الانتاج ..؟

ج- كيف يوزع الناتج.؟

بعد الحصول على المنتجات بشكلها النهائي، يجب تحديد الكفية التي سوف يتم بوساطتها توزيع الناتج على الوحدات والمؤسسات الموجودة في المجتمع، بمعنى آخر كيف ستوزع السلع الاستهلاكية على قطاع المستهلكين وكيف ستوزع السلع الانتاجية على قطاع المنتجين من أجل إعادة استثمارها من جديد..؟ وماذا يجب أن يدفع للحكومة كي تقوم بدورها في المجتمع؟

إن طبيعة الاجابة عن هذه الاسئلة لا تتعلق فقط بالاقتصاد وإنما أيضاً بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع. إن الأسئلة الثلاثة ماذا وكيف ولمن نتج ترتبط ببعضها ارتباطاً قوياً ذلك أن اسلوب توزيع الناتج يوثر بقوة على اختيار ما ينتج كما أن اختيار ما ينتج سوف يؤثر في نوعية الموارد وكيفية استخدامها. وفي الحقيقة فإن الأسئلة الاقتصادية الثلاث يجب أن يجاب عليها في وقت واحد.

النظام الاقتصادي[1]

استقر الرأي على أن كل مجتمع بشري يمر في تطوره عبر أنظمة اقتصادية مختلفة. ولقد حاول كثير من الاقتصاديين تحديد الانظمة الاقتصادية الموجودة حالياً أو التي وجدت في حقبات تاريخية سالفة من خلال بعض المقاييس السوسيولوجية أو الاقتصادية.

فقد قدم العالم الاجتماعي الفرنسي " كورفيتش Gurvitch" في كتابه "المحددات الاجتماعية والحرية البشرية" تقسيماً للأنظمة الاقتصادية على أساس عوامل سوسيولوجية محضة أهمها " سلم المعتقدات الاجتماعية"، حيث يقسمها إلى قسمين:

- مجتمعات عتيقة أساسها المجتمع القبلي.
- مجتمع حضارية، ومنها مجتمعات قديمة تضمنها التاريخ وتسمى بالمجتمعات التاريخية ومجتمعات معاصرة.

أما التيار الأكثر من المؤلفين فقد اتخذ من المقاييس الاقتصادية أساساً لتفريق بين الأنظمة الاقتصادية. فالتحليل الماركسي مثلاً يعتبر الأنظمة الاقتصادية ماهي إلا بنى فوقية تتولد على اسلوب الانتاج المتشكل من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج. ويميز بين الانظمة على أساس طبيعة ملكية عوامل الإنتاج ومصدر التحكم فيها.

أما انتونيلي Antonelli فيميز بين الأنظمة على أساس العلاقات والمؤسسات الاقتصادية فيعرف النظام الاقتصادي بقوله: النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة معينة محددة في الزمان والمكان.

أما صومبارت Sombart الذي أخذ عنه بيرو F. Perroux فقد عرف النظام الاقتصادي بقوله: إنه المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

- الروحية، أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.
- الشكل، أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي (نظام الملكية ،نظام العمل، دور الدولة في الحياة الاقتصادية).

---

[1] Economie Politique.R. Barre.Op.Cit. Pp.١٦٧-١٨٨

التحليل الاقتصادي د. انطوان أيوب. مصدر سبق ذكره ص٦١-٧٥

الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، فتح الله.ص١٥٤-١٨٥.

- المادية ، أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمجموعة وسائل وطرق انتاج التي يتم بواسطتها الحصول على السلع والخدمات .

الملاحظ أن هناك تداخلاً منطقياً بين العناصر الثلاث في تكوينها لنظام اقتصادي معين . ولكن واحداً منها في تقديرنا هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام الاقتصادي وهو عنصر "الشكل" ،لأن هذا "الشكل هو تعبير "الروحية" التي تتجسد في النهاية بالخلفية الفكرية "الايديولوجيا" التي يقوم عليها النظام، وهي أيضاً التي تتزامن وتتوافق مع مستوى معين من وسائل وطرق الانتاج .

ولكن هل هناك اجماع بين المفكرين على هذا العنصر؟

أساس التمييز بين الانظمة الاقتصادية :

إذا عدنا في الواقع إلى الأدبيات الاقتصادية لوجدنا أن المفكرين قد انقسموا بشكل عام إلى قسمين:

القسم الأول: اتخذ من الشكل، أي مجموعة العناصر القانونية والاجتماعية والتأسيسية التي يقوم عليها النظام أساساً لتصنيف الأنظمة الاقتصادية.

القسم الثاني: اتخذ من المادية، أي المستوى التقني الذي درجة التطور في الفعاليات الاقتصادية أساساً لتصنيف الأنظمة الاقتصادية. وتبعاً لذلك نلاحظ تصنيفات مختلفة للأنظمة الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية.

أشكال النظم الاقتصادية:

سوف نعمل لعرض أشكال النظم الاقتصادية تبعاً للقسمين المذكورين أعلاه أي على أساس الشكل والمادية.

تصنيف النظم الاقتصادية حسب الشكل:

هنا نلاحظ أيضاً تصنيفين للنظم الاقتصادية، أحدهما اعتمد في التصنيف على مجموعة عوامل العنصر (نظام الملكية، نظام العمل، دور الدولة) والآخر اعتبر أن نظام الملكية وحده هو العامل المحدد للتفريق بين الأنظمة حيث أن جميع العوامل الأخرى إنما تتحدد وفقاً لطبيعة الملكية.

التصنيف الأول:

يمكننا هنا أن نلاحظ أنظمة اقتصادية أساسية وأخرى ثانوية أو هامشية وسوف تعرض بإيجاز، لكل من هذه الأنظمة طبقاً لعناصر النظام.

أولاً- الأنظمة الاقتصادية الرئيسية:

١- نظام الاقتصاد المغلق:

وقد ساد هذا النظام في عصور الاقطاع ويتميز بالخصائص التالية:

أ- تتلخص الدوافع الاقتصادية في هذا النظام بمبدأ الاكتفاء الذاتي، أي تلبية حاجات الاقطاعي وحاجات الفلاحين القاطنين ضمن أملاكه، وليس من سمات هذا النظام الخروج عما هو مألوف والتعرض للمخاطرة من أجل تحسين الوضع الفردي والعام. فينتهي الاقتصاد حيث تنتهي مساحة أراضي الاقطاعي.

ب- يرتكز هذا النظام على مبدأ أساسي هو حصر سلطة التقرير والبت بشخص واحد هو الاقطاعي. فله سيطرة مطلقة على الأشياء والأشخاص ونتاج عملهم.

جـ- يتميز النظام بمستوى تقني متدني وراكد، حيث أن التطور في وسائل الانتاج تحتاج إلى حافز أساسي وهو تنامي الطلب على المنتجات، ورأينا انعدام الحافز في هذا النظام.

٢- نظام الاقتصاد الحرفي:

ويمثل هذا النظام اقتصاد اوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ويتميز بالسمات التالية:

أ- لا تختلف الدوافع الاقتصادية في هذا النظام عما هي في النظام السابق سوى أن إطار هذا النظام امتد إلى المدينة بعد أن كان مقتصراً على الاقطاعيات. غير أن ما يميز هذا النظام هو دافع" إجادة السلعة" و المهارة في صنعها لدى الحرفيين.

ب- يعتمد النظام الحرفي من الناحية الاجتماعية والقانونية على أساسين اثنين : الأول هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . حيث أن الحرفيين أحرار يمتلكون رؤوس أموالهم . والثاني هو خضوع كل الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة ونابعة من تقاليد تحدد بمقتضاها طرق الانتاج والسلم

الاجتماعي داخل المهنة كما تحدد مقاييس الانتاج الجديد ومقاييس صمود الحرفي عبر مختلف مستويات المسؤولية المهنية .

جـ- من الناحية التقنية. لم يعرف هذا النظام تطوراً كبيراً في وسائل الانتاج . فما يزال الحرفي يستعمل المعدات اليدوية الصغيرة . حيث لا ينتج الا كميات صغيرة من السلع بناء "على الطلب " ولزبائن معينين.

٣- النظام الاقتصادي الرأسمالي:

ولد النظام الرأسمالي في اوروبا وساد معظم دولها منذ القرن الثامن عشر وانتقل مركزه الأساسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ويتميز بالخصائص التالية:

أ- الدافع الأساسي في الحياة الاقتصادية لهذا النظام هو السعي للحصول على أكبر قدر ممكن " الربح". ولقد أرجع صومبارت الفكرة الرأسمالية إلى مبادئ ثلاثة هي: حرية التملك. وحرية المزاحمة. والعقلانية أو الرشادة (أي تقدير الأشياء يرتكز على الحسابات الدقيقة للكلفة و الربح).

ب- أما من الناحية القانونية والاجتماعية فإن النظام الرأسمالي يرتكز على المقومات التالية:

١) الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحرية الفرد في استعمال ملكيته غير المقيدة. كيف شاء. مما يؤدي ذلك إلى تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين الذين يملكون وسائل الانتاج من رأسمال وأرض. والذين لا يملكون هذه الوسائل فيضطرون لبيع قوت عملهم لأصحاب رؤوس الأموال.

٢) العمل من الناحية الحقوقية حر، غير مقيد. غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط كأي سلعة، بالسوق.

٣) الدور الهام والمتميز الذي يقوم به" المستحدث" الذي يجمع عناصر الانتاج في وحدته الاقتصادية (المشروع). ويؤلف بينها ليحصل على ناتج يدفعه للسوق من أجل تحقيق هدفه الأساسي الذي هو أقصى ربح.

٤) تبقى الدولة في هذا النظام بعيدة عن الحياة الاقتصادية. فينتج عن ذلك أن الحكم بين المصالح الخاصة المتصارعة هو السوق. غير أن تغيرات هامة طرأت على دور الدولة في الحياة الاقتصادية خلال العقود الأخيرة فلم تعد غائبة عن الميدان الاقتصادي.

جـ- بالنسبة لوسائل الانتاج وللتطور التقني فإن هذا النظام كون مناخاً مناسباً. فالتقدم الكبير الذي حققته البشرية منذ مطلع القرن التاسع عشر في ميادين الانتاج المختلفة إنما يعود الفضل فيه لهذا النظام، حيث تطلب باستمرار استخدام الوسائل والأساليب الحديثة لتخفيض النفقات وزيادة الأرباح والفوز في المنافسة.

٤- النظام الاقتصادي الاشتراكي:

ويدعوه بعض المؤلفين بالنظام الجماعي فقد ظهر على صعيد التطبيق في الاتحاد السوفياتي اعتباراً من نجاح ثورة عام ١٩١٧ ثم امتد إلى دول اوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية وانضمت إليه دول أسيوية كالصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام ثم كوريا في القارة الامريكية. كما أن بعض الدول الأخرى أخذت تنهج سبيلاً يؤدي بها إلى هذا النظام. وأهم خصائص هذا النظام ما يلي:

أ- الدوافع الأساسية في هذا النظام هي إزالة الفوارق الطبقية في المجتمع والوصول إلى اقتصاد متوازن. متناغم يبعد عن المجتمع والتقلبات والهزات التي يعرفها النظام الرأسمالي. وكذلك لتلبية الحاجات المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع.

ب- أما القاعدة القانونية لهذا النظام فتركز على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج، وتفقد السوق في هذا النظام قوتها السحرية ويدها الخفية المحركة للاقتصاد. وتحل الخطة محل السوق، حيث يصبح للدولة الدور الهام في الحياة الاقتصادية، فهي التي تدير الانتاج العام وتقرر قواعد توزيع الدخل.

جـ- ومن ناحية المستوى التقني فيعتمد الانتاج الاشتراكي على تقنية متقدمة لأنه يستهدف استخراج أكبر فائض ممكن لاستخدامه قصد الدفع بالإنتاج إلى الأمام في سبيل الاستجابة لحاجات كل أفراد المجتمع عند كل مرحلة من مراحل التقدم الاقتصادي.

ثانياً- الأنظمة الاقتصادية الثانوية:

وقد نعتت بهذا الوصف إما لأنها وجدت في فترات زمنية معينة. أو لأنها تتداخل مع انظمة أخرى. ويمكن أن نميز نظامين منها: نظام الطوائف والنظام التعاوني.

١ – نظام الطوائف:

يتسم هذا النظام باعتماده على تنظيمات مهنية تسمى بالطوائف تضم كل العاملين في المهنة، فتجمع بين رأس المال والعمل في سبيل خلق انسجام بينهما وعلى أساس محو كل أثر للصراع الطبقي داخل المجتمع. وقد طبق هذا النظام في مراحل تاريخية معينة تميزت بسلطة ديكتاتورية مثلما حدث في النظام النازي بألمانيا ونظام الفاشيستي بإيطاليا ونظام فيشي بفرنسا ونظام سان سالازار بالبرتغال.

لقد انطلقت هذه الأنظمة كلها نتيجة الأزمات التي عرفتها الدول الرأسمالية بين الحربين والتي نتجت عن التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي. وباعتبار أن المناخ الذي سادت فيه هو الديكتاتورية وقمع الحريات الفردية مع احترام لأساسيات النظام الرأسمالي فقد زال بزوال الأنظمة السياسية التي أقامته.

أما عن خصائص هذ النظام فيمكن تجسيد أهمها بما يلي:

أ– من ناحية الدوافع، فالهدف الأساسي لنظام الطوائف هو خلق الانسجام بين الطبقات التي تكون المجتمع وجمع رأس مال والعمل في حركة واحدة بقصد رفع المستوى الاقتصادي لكل العناصر التي تكون المجتمع. فهو يريد أن يذيب التناقضات الاجتماعية في بوتقة واحدة وفي حركية دائمة تدفع بالمجتمع إلى الارتقاء نحو مستويات مادية مرتفعة والسيطرة على مجتمعات اخرى.

ب– ومن الناحية القانونية يعتمد النظام على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج على أساس خضوع هذه الملكية للقوانين والمواثيق التي تضعها الطوائف والتنظيمات التي تضم كل العاملين داخل مهنة معينة ولتوجيهات الدولة التي تفرض على كل المنتجين وكل الطوائف اختيارات قسرية باعتبارها الممثل للصالح العام والحكم بين مختلف المصالح.

جـ– من الناحية التقنية اعتمدت هذه الأنظمة على تقنية متقدمة لأنها بنيت على أساس النظام الرأسمالي.

٢ – النظام التعاوني:

والنظام التعاوني هو هامشي لأن تطبيقه جزئياً فقط، فهو يتعايش مع أنظمة سياسية أو داخلها كالنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، ويعتقد بعض الاقتصاديين أن وجوده داخل نظام رأسمالي يدل على تغلغل بعض التطبيقات الاشتراكية في هذا النظام في حين أن وجوده داخل نظام اشتراكي يعتبر تساهلاً في

تطبيق مركزية التسيير الاقتصادي . فالقطاع التعاوني في النظام الرأسمالي يظهر من خلال مشاركة المنتجين او المستهلكين في عملية الانتاج أو في عملية الاستهلاك. فالمنتجون يوزعون أرباحهم بحسب كمية العمل التي قدمها كل واحد منهم . والمستهلكون يشتركون في عمليات الشراء قصد التوصل الى أقل الاسعار الممكنة ويخضع القطاع التعاوني في آخر الأمر الى قواعد النظام الرأسمالي السائد وإلى تأثير السوق.

أما القطاع التعاوني في النظام الاشتراكي فيسود أساساً في قطاع الزراعة، حيث يتم تجميع الفلاحين للإنتاج في وحدات تعاونية على أساس الملكية الجماعية ، بحيث يحصل كل منهم على دخل يتناسب ومقدار العمل الذي قدمه، ويخضع القطاع التعاوني في النظام الاشتراكي إلى الخطة الاقتصادية العامة للدولة.

التصنيف الثاني:

يعتمد هذا التصنيف، وهو الذي أخذت فيه الماركسية، على طبيعة الملكية لعناصر الانتاج وما ينتج عن ذلك من علاقات تقوم بين أفراد المجتمع وبناء على ذلك يميز بين أنظمة اقتصادية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واستغلال الانسان للإنسان، ونظام اقتصادي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وخالٍ من الاستغلال.

ويتركز الأساس الفلسفي لهذا التصنيف على مقولة " التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية " التي تتألف من عناصر ثلاثة: أسلوب الانتاج، البنيان التحتي، البنيان الفوقي.

وفهم مضمون " التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية " يتطلب إيضاح عناصرها وتفاعل هذه العناصر فيما بينها.

١- اسلوب الانتاج:

ذهبت الماركسية إلى أن الانتاج هو الأساس المادي لكل تشكيلة اجتماعية – اقتصادية. ويتألف أسلوب الانتاج من جانبين:

أ- القوى المنتجة: وهي تعبير عن علاقة الانسان بالطبيعة وتطور درجة وعيه لها وسيادته عليها. ودرجة الوعي والسيادة هذه تحكمها وتحددها أدوات ووسائل الانتاج التي بواسطتها يتوجه الناس بعملهم إلى الطبيعة ليحصلوا على ما يلبي حاجته من الخيرات المادية.

ب- علاقات الانتاج: وهذه تعبر عن العلاقات التي تنشأ بين الناس من جراء قيامهم بالعمل للحصول على الخيرات المادية في مجرى تعاملهم مع الطبيعة. فالإنسان عندما يؤدي عمله في سياق عملية الانتاج لا يؤديه منفرد وإنما يشترك معه أناس آخرين، وكنتيجة لعملية الاشتراك هذه لابد وأن بين تقوم الناس علاقات معينة هي علاقات الانتاج.

إن علاقات الانتاج التي تقوم بين الناس إما أن تكون علاقات سيادة وخضوع، سيادة مجموعة من أفراد المجتمع على المجموعة الأخرى التي تخضع لهذه السيادة. وإما أن تكون علاقات تعاون ومشاركة ومساعدة متبادلة بين جميع أفراد المجتمع دون ان يكون هناك أي مظهر من مظاهر السيادة والخضوع.

أما المعيار المحدد لطبيعة علاقات الانتاج فتراه الماركسية في علاقة الناس بأدوات ووسائل الانتاج، أي في شكل الملكية الواقعة على هذه الأدوات والوسائل. فإذا كانت مملوكة من قبل فئة من أفراد المجتمع فلابد أن ينشأ في المجتمع علاقات ذات طابع طبقي، أي علاقات سيادة وخضوع. أما إذا كانت أدوات ووسائل الانتاج مملوكة من قبل جميع أفراد المجتمع. أي واقعة في الملكية الاجتماعية فإن علاقات الانتاج تأخذ في هذه الحالة طابع التعاون والمشاركة المتبادلة.

من جهة أخرى ترى الماركسية أن مستوى تطور أدوات ووسائل الانتاج يحكم ويحدد طبيعة العلاقات الإنتاجية. فعندما تكون هذه الأدوات بسيطة يكون بمقدور كل فرد أن يصنعها، كما أن بساطتها تجعل من العسير على الإنسان أن ينتج ما يكفيه ومن يعيله من الخيرات المادية. الأمر الذي يحتم اشتراك الناس مع بعضهم في عملية الانتاج، وينتفي بالتالي وجود الملكية الخاصة ويحول دون ظهور الاستغلال. وعندما تتطور أدوات ووسائل الانتاج ويصل التطور إلى مستوى يتعذر فيه على الفرد الواحد أن ينتجها بنفسه يغدو محتماً تغير علاقات الانتاج.

وتخلص الماركسية إلى نتيجة هي وجود ترابط بين العلاقات التي تنشأ بين الناس من خلال قيامهم بعملية الإنتاج وبين القوى المنتجة. أي ترى أن هناك وحدة وتلازماً بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وتتجلى هذه الوحدة في أسلوب الانتاج.

إن الوحدة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج والتلازم بينهما في أسلوب الانتاج يفترضان وجود انسجام وتوافق بينهما. غير أن حركة تطور كل منهما مختلفة عن حركة تطور الأخرى.

فالقوى المنتجة تتميز بديناميكية وسرعة حركتها بالمقارنة مع حركة تطور علاقات الانتاج. الأمر الذي يجعل تطور القوى المنتجة يسبق تطور علاقات الانتاج ويتحول التوافق بينهما إلى تناقض. وعندما يبلغ

تطور القوى المنتجة مستوىً معيناً يبلغ التناقض بينهما وبين علاقات الانتاج حداً كبيراً، وتصبح الأخيرة عائقاً أمام استمرار تطور القوى المنتجة، الأمر الذي يهدد الوحدة بينها بالانفصام وبالتالي انهيار اسلوب الإنتاج، ولما كان التلازم بينهما أمر حتمي فلابد من تبديل أحدهما.

ولما كان تبديل القوى المنتجة أمراً مستحيلاً، إذاً لابد من تبديل الجانب الآخر – علاقات الانتاج القائمة بعلاقات جديدة تتوافق مع مستوى تطور القوى المنتجة. وهذا يعني تبديل أسلوب الانتاج.

وبما أن أسلوب الإنتاج هو الأساس المادي الي تقوم عليه التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، فإن تغير أسلوب الانتاج تؤدي بالتبعية إلى تغير التشكيلة. إذا إن تعاقب أساليب هو بذلك الوقت تعاقب للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية.

٢- البنيان التحتي والبنيان الفوقي:

البنيان التحتي هو مجموعة علاقات الإنتاج القائمة على شكل الملكية وما يتولد عنها من علاقات بين الناس في عمليات الانتاج والتوزيع والتبادل، هذه العلاقات في مجموعها تؤلف البنية الاقتصادية للتشكيلة وعلى أساسها يتم التمييز والفصل بين تشكيلة وأخرى. إذاً إن مضمون البنيان التحتي هو البنية الاقتصادية التي تحدد الصفة النوعية لكل تشكيلة اجتماعية اقتصادية.

أما البنيان الفوقي فهو مجموعة الظواهر والتطورات الاجتماعية والسياسية والقانونية والفكرية والدينية والفلسفية وغيرها أو ما يشكل مجموعة الخصائص الروحية والاجتماعية أو الضمير الاجتماعي للتشكيلة. ومجموعة الظواهر والتطورات المذكورة التي تشكل مضمون البنيان الفوقي إنما تتحدد وفقاً لعلاقات الانتاج، أي أن علاقات الإنتاج هي القاعدة التي تنبثق منها وترتكز عليها المؤسسات السياسية والحقوقية والثقافية والدينية والاجتماعية والأفكار الفلسفية وغيرها.

والخلاصة أن لكل تشكيلة اجتماعية – اقتصادية قاعدة خاصة بها هي النية الاقتصادية التي تحدد صفاتها وخصائصها أي علاقات الانتاج. وبناءً فوقياً يتلاءم معها ويتصل بها بصورة وثيقة ويحدد الخصائص الاجتماعية والروحية لها. والعنصر المحرك للتشكيلة هو القوى المنتجة التي هي الجانب الأكبر ديناميكية في أسلوب الانتاج الذي يحدد الطابع العام لعلاقات الانتاج ويحتم تطوره تغييرها عندما تصبح معيقة له.

نستطيع أن نستخلص من كل ما تقدم أن دراسة أي نظام إنما تتوقف على دراسة خصائص البنية الاقتصادية له. فالنظام هو الإطار الذي تعمل بداخله عناصر التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ومحورها هو الأساس المادي الذي هو أسلوب الانتاج الذي يتجلى بالبنية الاقتصادية.

وتبعاً لتغير أسلوب الانتاج تتغير التشكيلة الاجتماعية برأي الماركسية. وعليه يميزون بين خمس تشكيلات اجتماعية – اقتصادية. التشكيلة المشاعية البدائية، تشكيلة مجتمع الرق، التشكيلة الاقطاعية، التشكيلة الرأسمالية والتشكيلة الاشتراكية.

وحسب طبيعة الملكية التي سادت في كل من هذه التشكيلات فإن تشكيلة الرق والاقطاعية والرأسمالية تميزت بعلاقات السيادة والخضوع والاستغلال. أما التشكيلة المشاعية البدائية والتشكيلة الاشتراكية فتقوم على علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة، حيث تسود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وينتفي الاستغلال.

تصنيف الأنظمة الاقتصادية حسب المستوى التقني:

لاشك في أن للمستوى التقني دوراً كبيراً في تحديد سمات تطور المجتمع. حيث ينعكس في مدى تلبية حاجات المجتمع ورفاه الأفراد. ولذلك نرى بعض الاقتصاديين ينظرون إلى تطور المجتمعات من خلال المستوى التقني ومستوى تلبية الحاجات. ففي كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " يرى روستو أن تصنيف المجتمعات يمكن أن ينحصر في خمس فئات: المجتمع التقليدي، المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق، المجتمع المنطلق، المجتمع السائر نحو النضوج، مجتمع الاستهلاك الوفير.

١- المجتمع التقليدي:

وهو المجتمع القائم على مستوى تقني متخلف ويتميز بمحدودية الانتاج، ويعمل غالبية سكانه بالزراعة، ويخضع هذا المجتمع لعبء ثقيل من العادات والتقاليد التي تنعكس سلبياً على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

٢- المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق:

يقول روستو: ظهرت الشروط المؤهلة للانطلاق بشكل واضح لأول مرة في أوروبا الغربية في أواخر القرن السابع عشر عندما أخذت الاكتشافات العلمية تترجم الى وسائل ووظائف انتاجية في حقلي الزراعة والصناعة ضمن إطار حركي كان العنصر المحرك فيه هو الاتساع الجغرافي الأفقي للأسواق العالمية والمزاحمة الدولية عليها .

٣- المجتمع المنطلق:

تزول في هذا المجتمع العقبات التي تعيق النمو ويتولد الحافز الذي يدفع للانطلاق وهو الحافز التكنولوجي. ويتم في الصناعات الجديدة بسرعة وتنتشر الأساليب الجديدة في الزراعة كما انتشرت في الصناعة.

٤- المجتمع السائر نحو النضوج:

يتمكن هذا المجتمع من الاستفادة القصوى من ثرواته وموارده باستخدام التقنيات المتطورة المتاحة لديه ويتمثل أحداث الاكتشافات المعاصرة في الحقل التقني وتطبيقها على جانب كبير من موارده.

٥- مجتمع الاستهلاك الوفير:

نتيجة للمستوى التقني المتقدم الذي يتمتع به هذا المجتمع يتمكن من انتاج السلع الاستهلاكية والخدمات بكمية كبيرة، مما يتيح لأفراده التمتع بأنماط استهلاكية عالية .

كما يلاحظ من هذا التصنيف أنه لا يفرق، في الواقع بين أنظمة اقتصادية تختلف في بنيتها وفي القوانين الاقتصادية التي تحكمها. فكيف نفرق بين نظام رأسمالي ونظام اشتراكي، الأول يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وما يتبع ذلك من قواعد في الانتاج والتوزيع والاستهلاك، والثاني مبني على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وله قواعده وقوانينه في الانتاج والتوزيع والاستهلاك. علماً أن المستوى التقني يكاد يكون متقارباً، كل من النظامين يستخدم أحدث الوسائل والأساليب التقنية في مختلف مرافق الحياة الاقتصادية.

النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي:

لابد لنا في ختام هذا البحث من التفريق بين مدلول النظام الاقتصادي ومدلول التنظيم الاقتصادي. فالنظام الاقتصادي – كما رأينا سابقاً – إنما تعبر عنه مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين محدد في الزمان والمكان. أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة النظام الاقتصادي لتنظيم العلاقات بين الفعاليات الاقتصادية. فهو إذاً أحد جوانب النظام الاقتصادي.

أنواع التنظيمات الاقتصادية:

تختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر، ويمكننا بشكل عام أن نميز بين نوعين من هذه التنظيمات: التنظيم العفوي والتنظيم الموجه.

١- التنظيم العفوي:

ويشاء البعض أن يطلق عليه تعبير " التنظيم اللامركزي " وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم الفعاليات الاقتصادية فيه ويوصف هذا التنظيم بالعفوية لأن جهاز السوق هو اليد الخفية للاقتصاد في هذا النظام. أما صفة " اللامركزية " فقد اكتسبها التنظيم عندما بدأت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية غالباً بشكل غير مباشر. وأهم خصائص التنظيم اللامركزي:

أ- أنه اقتصاد سوق، وهذه السوق مؤلفة من مركز أو وحدات اقتصادية مختلفة ذات تأثير متبادل فيما بينها.

ب- أنه اقتصاد المشروع الخاص. وهو الوحدة الاقتصادية التي تقوم بدور الرابط والوسيط بين مختلف الأسواق.

جـ- اقتصاد لا تتدخل فيه الدولة إلا بصورة غير مباشرة. حيث تترك الدولة الحرية لقوى السوق مع توجيه غير مباشر بواسطة السياسات النقدية والمالية والتجارية.

٢- التنظيم الموجه:

وهو صفة ملازمة للاقتصاد الاشتراكي، حيث يتسم بوجود تخطيط شامل وإلزامي تخضع له كل النشاطات الاقتصادية. وما يميز هذا التنظيم:

أ- وجود مركز أساسي يقرر كل الاختيارات ويسهر على تطبيقها أو يراقب بصفة مباشرة من يطبقها ويتمثل هذا المركز في الدولة. حيث تضع الخطة الاقتصادية الموجهة والمسيرة لمختلف القطاعات الاقتصادية صوب الأهداف التي ينشدها المجتمع.

ب- يكتسب المشروع في هذا التنظيم صفة جديدة، حيث يصبح وحدة اقتصادية في جسم اقتصادي متناغم فالمشروع وحدة اقتصادية منفصلة فقط من الناحية الفنية.

جـ- تفقد السوق فاعليتها في هذا التنظيم وتحل محلها الخطة الاقتصادية. فالخطة هي التي تحدد الانتاج وبالتالي المقادير التي ستعرض من السلع والخدمات، وهي التي تحدد الدخول الموزعة، وبالتالي الطلب على السلع والخدمات.

تجدر الملاحظة إلى أن المركزية لا تعني، كما يعتقد البعض، أن الدولة هي التي تنفرد بوضع الخطة الاقتصادية، بل إن المركزية تعني أن الخطة تصدر موثقة من السلطة السياسية فتصبح إلزامية. أما إعداد الخطة فيشترك فيه جميع أجهزة الجسم الاقتصادي على مختلف مستوياتها القطاعية والمكانية.

الرأسمالية

لقد كان النصف الثاني من القرن الخامس عشر بداية تحولات هامة في المجتمع الغربي نتيجة عوامل مختلفة. فقد شهدت تلك الفترة مرحلة تفكك وتقويض المجتمع الاقطاعي بمختلف عناصره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبدأت تتكون أشكال وأنماط جديدة للانتاج انعكست آثارها في النواحي الاجتماعية والسياسية وكذلك في النواحي الجغرافية . كل ذلك أدى إلى قيام أسلوب جديد للانتاج في إطار نوع جديد لعلاقات الانتاج هو أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

إن الشرط المبدئي لنمو الرأسمالية هو تركز الثروة عند الأقلية وحرمان الأغلبية من وسائل الإنتاج وقد تحقق الشرطان معاً أثناء عملية تفكك النظام الإقطاعي.

المقدمات المادية لنشوء النظام الرأسمالي

من أهم الاحداث التي مهدت وساعدت على قيام الرأسمالية الاكتشافات الجغرافية الكبرى، فقد أعطت هذه الأحداث دفعة قوية لعجلة التطور الاقتصادي وسارعت في تكوين أسلوب الإنتاج الرأسمالي مقوضه ما تبقى من ركائز النظام الاقطاعي.

ونتيجة لتوسع دائرة النشاط الاقتصادي والنمو المطرد في المبادلات فقد تكونت ونمت بسرعة طبقة من كبار التجار ورجال المال، استطاعت من خلال تحالفها مع الملوك والامراء ضد الاقطاعيين أن تقوي نفوذها مستغلة سلطتهم وتحصل بالتالي على الثروات الضخمة وتسيطر على الادارة العامة وتسخرها لمصالحها.

وقد أتى التطور السريع والتقدم الكبير في وسائل الانتاج نتيجة الثورة الصناعية، التي ولدت في انكلترا ثم امتدت في أوروبا ووصلت أمريكا، ليكمل ويعزز قيام اسلوب الانتاج الرأسمالي . فكانت تلك العوامل (الاكتشافات الجغرافية ، تراكم رأس المال ، الثورة الصناعية) بمثابة القاعدة المادية والأرضية الملائمة لنشوء وقيام الرأسمالية.

أولاً – الاكتشافات الجغرافية :

تعتبر الاكتشافات الجغرافية من أهم العوامل التي أدت إلى سرعة التطور الاقتصادي في أوروبا الغربية وعجلت في تفكك وانحلال النظام الاقتصادي الإقطاعي ثم إلى نشوء النظام الرأسمالي.

وقد تمثلت هذه الاكتشافات بشكل أساسي في اكتشاف الطريق البحرية إلى الهند حول القارة الافريقية واكتشاف القارة الأمريكية إضافة إلى القيام بالجولات الأولى حول الأرض.

وعندما تدرس هذه الاكتشافات لا بد لنا من التساؤل عن الأسباب التي دفعت اوروبا للقيام بمحاولات الاكتشاف مع كل ما تحمله أعمال كهذه من مخاطر ومصاعب ونفقات . **فما هذه الأسباب؟**

١- انتكاس التجارة مع بلاد المشرق، تلك التجارة التي كانت تدر الربح الوفير، إذ أصبحت الطرق الجنوبية الرئيسية للتجارة (الشمال الافريقي) خاضعة لسلطة العرب والأتراك ، أما الطريق الشمالية (عبر بلاد الروس) فقد وقعت تحت سلطان التتر والمنغوليين.
٢- لقد أصبحت كميات المعادن الثمينة الذهب والفضة قليلة جداً في التبادل بسبب نمو حجم التجارة العام من جهة وسلبية التجارة مع المشرق من جهة أخرى.
٣- لقد توفرت الأسباب الأولية للقيام بمثل هذه الاكتشافات الضخمة ، فقامت الحكومات المركزية المطلقة القوية التي أصبح بمقدورها تمويل مثل هذه الأعمال (اسبانيا، البرتغال، انكلترا) ، فقد لاقت صناعة السفن في ذلك العصر نجاحات عظيمة وتقدمت على صناعة الأسلحة النارية و اخترعت البوصلة.

كانت اسبانيا والبرتغال هما الدولتان السباقتان للقيام بهذه الاكتشافات.

النتائج الاقتصادية للاكتشافات الجغرافية:

١- لقد سهلت الاكتشافات الجغرافية عملية تراكم رأس المال، وتعتبر هذه العملية الشرط الأولي لنشوء وتطور النظام الرأسمالي كأسلوب جديد للإنتاج وذلك عن طريق نمو وتوسع المبادلات التجارية.
٢- لقد ولدت الاكتشافات الجغرافية الأسباب الموضوعية للتقسيم العالمي للعمل.
٣- تحول الطرق التجارية من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي وبحر الشمال.
٤- تغير طبيعة التجارة التي أصبحت تقوم بشكل رئيسي على عمليات المضاربة، فعلى انقاض الأسواق التقليدية الاقطاعية أخذت تظهر أسواق البورصة، التي تعتبر العنصر الأساسي في التجارة الرأسمالية. كما بدأت تظهر كذلك الشركات المساهمة التجارية الغير خاضعة لحماية الدولة.
٥- أدت الاكتشافات الجغرافية إلى خلق (ثورة في الأسعار) . وقد كانت الثورة نتيجة لتدفق كميات كبيرة من المعدنين الثمينين (الذهب والفضة) إلى أوروبا، فقد كانت الأسعار حتى القرن السادس

عشر منخفضة بشكل عام وثابتة. ومن بداية العقد الثالث للقرن السادس عشر أخذت الأسعار ترتفع بحدة.

ثانياً – التراكم المبدئي لرأس المال:

إن عملية التراكم المبدئي لرأس المال مقرونة بعملية تشكل الطبقة العاملة وتميز الطبقة البورجوازية ، فالفترة بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن التاسع عشر تميزت بشكل خاص في اوروبا الغربية بتجريد عدد كبير من الحرفيين والفلاحين من أدوات عملهم ومن ثم تحول هؤلاء إلى أفراد يتمتعون بحريتهم الشخصية ويملكون قوة عملهم فقط، هذه القوة أصبحت تطرح من قبلهم في السوق فغدت سلعة كباقي السلع يشتريها البورجوازي مالك أدوات الانتاج لقاء ثمن معين هو ما يطلق عليه اسم (الأجر).

ولقد كان من أهم الأسباب التي أدت إلى تشكل هاتين الطبقتين نمو العلاقات السلعية والنقدية. فقد أدى تطور هذه العلاقات في القرية إلى خراب قسم كبير من الاستثمارات الفلاحية فتحول عدد كبير من الفلاحين إلى عمال بالأجر، كما أثرى قسم آخر منهم وكون بالإضافة إلى طبقة المالكين العقاريين ، فئة جديدة من المزارعين الرأسماليين.

أما في المدينة فان البورجوازية الصناعية تشكلت بصفة خاصة من التجار. فقد رافق تطور الحرفة والتجارة ظهور التباين الواسع بين الحرفيين، حتى ان معلمي الحرفة تحولوا في البداية إلى تجار جملة أو محتكرين ومن ثم إلى أصحاب مشاريع صناعية.

ومن أبرز صور التراكم المبدئي لرأس المال في القرية وتشكل الطبقة البورجوازية فيها الاجراءات القسرية التي اتخذها الملاك العقاريين ضد الفلاحين والتي أدت إلى تجميع الثروات الكبيرة في أيديهم وقد تجلت هذه الاجراءات بصورة خاصة بطرد الفلاحين من أراضيهم بالقوة، ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر عمد الملاكون العقاريين في إنكلترا إلى طرد الفلاحين من الأراضي المشاع وسوروا هذه الأراضي وضموها لممتلكاتهم ومن ثم أخذ تجريد الفلاحين من أراضيهم يرتدي الطابع القانوني عندما أصدر البرلمان الانكليزي عدة قرارات بهذا الشأن.

لقد كان للسلطة الحاكمة دور كبير في تشكل البورجوازية الصناعية عن طريق الاجراءات التعسفية. فقد غدا النظام الاستعماري الذي أعقب الاكتشافات الجغرافية أدلة قوية في ثراء الطبقة البورجوازية. اذ استطاعت هذه الطبقة الناشئة، بحماية السلطات المستعمرة وتحت شعار التجارة، أن تسلب شعوب

المستعمرات ثرواتها، فاستولت على كنوز الذهب والفضة بالقوة بل عمدت إلى تحويل شعوب هذه المستعمرات إلى عبيد يعملون في خدمة الدولة المستعمرة.

إن قيام النظام الاستعماري وما رافقه من نفقات ومصاريف باهظة للاستيلاء على المستعمرات وكذلك النفقات التي استدعتها الحروب التي وقعت في فترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر والتي دارت حول السيادة على التجارة العالمية بين اسبانيا والبرتغال وهولندا وانكلترا وفرنسا، كل ذلك زاد من النفقات الحكومية وجعلها ضخمة جداً، وهذا ما أجبر هذه الحكومات على اللجوء إلى الاقتراض. وكان الممولون بشكل أساسي المحتكرين من التجار والمرابين وأصحاب الأموال فازدادت ثروات هؤلاء زيادة كبيرة بنتيجة حصولهم على الفوائد الضخمة والامتيازات من الحكومات لقاء تقديمهم القروض.

وقد كانت الضرائب المصدر الأساسي الذي اعتمدت عليه الحكومات في تغطية نفقاتها فيما فيها فوائد القروض. ومع زيادة النفقات كانت تتصاعد باستمرار نسب الضرائب فأدى هذا بالطبع إلى إفلاس المنتجين الصغار من جهة وإلى زيادة الثروة في أيدي التجار الكبار والمرابين من جهة أخرى.

أما الأداة الهامة التي أثرت على عملية التراكم المبدئي لرأس المال هو نظام الحماية الجمركية الذي وضعته الحكومات لحماية الصناعة المحلية، اذ كانت تفرض الضرائب الباهظة على البضائع المستوردة وتقدم المساعدات لمصدري السلع الصناعية المحلية، ومن هذا الطريق استطاع أصحاب المشاريع أن يبيعوا سلعهم في الداخل بأسعار مرتفعة وأن يجنوا الارباح الضخمة بين فرق كلفة الانتاج وسعر المبيع المرتفع.

كل هذه العوامل أدت إلى تمركز رؤوس أموال ضخمة في أيدي فئة قليلة من الأفراد وظهور مجموعات كبيرة من الناس يتمتعون بالحرية الشخصية لكنهم محرومون من كل وسائل الانتاج مما يضطرهم إلى عرض قوة عملهم للبيع . وبتحقق هذين الشرطين الأوليين أمكن للنظام الرأسمالي أن يقوم وينمو.

ثالثاً – الثورة الصناعية:

لكي يتمكن رأس المال من أن يدخل ميدان الانتاج لا بد من توفر أسباب فنية لذلك ، وقد أمن هذه الأسباب ما اتفق على تسميته بـ (الثورة الصناعية). فقد تحققت هذه الثورة في سلسلة من الاختراعات الميكانيكية ظهر معظمها في بريطانيا، فساعدت هذه الاختراعات على تغيير نمط الانتاج فحولته من انتاج يدوي إلى انتاج آلي ، واختصرت مدة الانتاج وأدت إلى زيادة كبيرة في انتاجية العمل.

وقد مهد لقيام هذه الثورة في انكلترا بشكل خاص عدد من العوامل أهمها تواجد الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية للتطور كالزوال المبكر للعلاقات الاقطاعية وتكون فئة قوية من الصناعيين البورجوازيين عن طريق تحول قسم كبير من الملاك العقاريين . يضاف إلى ذلك وجود السلطة القوية في بريطانيا ، فبعد أن كانت تدعم في السابق الملاك العقاريين أخذت تدعم الطبقة الجديدة البورجوازية التي انضم إليها قسم كبير من أولئك الملاك.

لقد تجلت الثورة الصناعية في البدء في ميدان النسيج وبصورة خاصة في صناعة النسيج القطني، إذ كانت هذه الصناعة بسبب حداثتها مستقلة عن نظام الحرف وتتمتع بحماية جمركية فقد كان يمنع نقل المنسوجات القطنية إلى بريطانيا.

أن الانقلاب الصناعي من الناحية الفنية فقد بدأ مع اختراع الآلة البخارية بعد القيام بالعديد من التجارب المخبرية خلال مدة طويلة من الزمن، وقد كان من نتيجة كل ذلك تغير طبيعة البناء الاقتصادي والاجتماعي. فقد تم بشكل كامل بناء الصناعة الآلية التي كرست بشكل نهائي الرأسمالية كأسلوب للانتاج. وقد أدى الانقلاب الصناعي إلى نمو سريع للانتاج الصناعي وتغيرت في الوقت ذاته بنية الهيكل الصناعي .

إن الثورة الصناعية جعلت من انكلترا مصنع العالم، وقد مر زمن طويل ، حتى سارت أوروبا والولايات المتحدة على آثارها، ففي الولايات المتحدة ولدت الصناعة الكبرى في مطلع القرن التاسع عشر. أما روسيا فقد بدأ الانتقال من مرحلة الصناعة اليدوية إلى مرحلة الانتاج الميكانيكي قبيل الغاء نظام القنانة.

البنية الاجتماعية في النظام الرأسمالي

كان لانتشار الملكية الرأسمالية على وسائل الانتاج أكبر الأثر في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث استطاعت الرأسمالية ، خلال فترة وجيزة من حياتها، أن تمد المجتمع بقوى انتاجية ضخمة تفوق كثيراً ما تجمع منها خلال المراحل التاريخية السابقة، وقد انعكس التطور العاصف في القوى المنتجة تغييرا واضحاً وهاماً في البنية الهيكلية للمجتمع ، بنتيجته غدا المجتمع منقسما بشكل عام إلى طبقتين متمايزتين ، أحداهما تملك وسائل الانتاج، والأخرى تملك قوة عملها. وبين هاتين الطبقتين فئات اجتماعية تتفكك باستمرار ليصعد قسم منها إلى الطبقة العليا (مالكة وسائل الانتاج) وينضم قسم آخر إلى

الطبقة المحرومة من وسائل الانتاج . وفيما يلي لمحة موجزة عن كل من هذه الطبقات والفئات الاجتماعية.

١ – الطبقة الرأسمالية:

وتشمل مجموعة أصحاب المشاريع الرأسمالية وبصفة خاصة المشروعات الصناعية والتجارية والمالية، وتتميز هذه الطبقة بأن ما يحصل عليه أفرادها من دخل إنما مصدره ما يتمتعون به من ملكية على وسائل الانتاج.

٢ – طبقة العمال:

وهي مصدر ما تحتاجه المشروعات من قوة عمل ، يعيش أفرادها على سواعدهم فيحصلون على أرزاقهم من تأجير جهودهم في المصانع والمتاجر. وتتميز هذه الطبقة بتجرد أفرادها من كافة وسائل الانتاج، وعليهم مواجهة طبقة الرأسماليين أصحاب وسائل الانتاج .

إن العامل في النظام الرأسمالي على خلاف الأمر في نظامي الرق والاقطاع يتمتع بحريته الشخصية لا يقيده بمشروع معين رباط قانوني أو شخصي أو عرفي فهو يعرض سلعته ، قوة العمل، في الأسواق ليطلبها أصحاب المشاريع الرأسمالية.

٣ – الفئات الثانوية:

أ– أصحاب الحرف:

استطاعت المشروعات الحرفية الصغيرة أن تحافظ على بقائها في ظل المشروعات الرأسمالية الكبيرة في عدد من الفروع منها صناعة الملابس وصناعة الأحذية وصناعة الاثاث و ورش التصليح الميكانيكي وتجارة التجزئة والنجارة والحدادة الخ .....

ب– أصحاب المهن الحرة والمثقفين:

وهم جمهور من الأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمدرسين والصحفيين ورجال الدين و جماعة الموظفين الاداريين. وتتميز هذه الفئة في أن دخلها صادر أولاً عن قوة عمل لا عن تملك أدوات انتاج، لكنها تتميز عن طبقة العمال في أنها تتمتع بمستويات أعلى مرتبة وبنمط معيشي يقربها من الطبقة العليا.

ت- أصحاب الأملاك:

وهم مجموعة من الأفراد يحصلون على دخولهم من تملك العقارات المبنية في المدن أو تملك مقدار معين من الأوراق المالية (أسهم ، سندات ذات دخل ثابت) . تتميز هذه الفئة بأنها استهلاكية بحيث تعيش على جهود غيرها ويمكن اعتبارها رديفة للطبقة الرأسمالية.

ث- الريف: يمكننا أن نميز في الريف الفئات الآتية:

- كبار الملاك:

وهي طبق تذكرنا إلى حد بعيد بطبقة سادة الاقطاع بل ومن افرادها في دول أوروبا عدد من الأسر يرجع فعلاً إلى تلك الطبقة القديمة ، وليس هذا بغريب إذا علمنا أن تحول النظام الاجتماعي من الاقطاع إلى الرأسمالية قد تحقق دون أن يجرد سادة الاقطاع من أملاكهم الخاصة.

ما يجعل من هذه الفئة جزءاً من الطبقة الرأسمالية لكنها تختلف عنها بأن دخلها مصدره ريع الأرض التي يملكونها والمؤجرة للغير لقاء الريع.

- صغار الملاك:

وهي فئة تكاد لا تختلف عن فئة كبار الملاك السابقة من حيث مصدر الدخل الذي يشكله.

- المزارعون الكبار:

- المزارعون المتوسطون والصغار:

- العمال الزراعيون:

مراحل تطور النظام الرأسمالي

لقد مرت الرأسمالية بأطوار متعاقبة ومتلائمة مع مستويات تطور القوى المنتجة فتبعاً لتطور القوى المنتجة نستطيع أن نميز بين عدة مراحل لتطور الرأسمالية.

ترافقت المرحلة الأولى مع انتشار المشاغل اليدوية ، وبدأت الثانية مع المصنع الآلي. أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع انتشار ظاهرة الاحتكار وتمركز المشاريع.

المشـــغل اليدوي

فمنذ منتصف القرن السادس عشر بدأت بعض فروع الصناعة تعتمد على وحدات انتاجية على شكل مشاغل يدوية، تتميز بأن عمليات الانتاج تتم في مبنى واحد يجمع العمال المتخصصين في جزئيات انتاج سلعة معينة (أو في جزئية فقط من هذه الجزئيات) تحت اشراف مباشر من صاحب العمل أو مندوب عنه، وتختلف هذه المشاغل عن المصانع الآلية الحديثة في أن أدوات الانتاج المستخدمة بها لاتزال هي نفسها أدوات الانتاج الحرفي ، أدوات تعتمد على يد الصانع ومهارته لا على آلات ذات قوة تحريك ذاتية.

الواقع أن المشاغل اليدوية ظاهرة حديثة تميز العهد الجديد ولم تعرفها المجتمعات السابقة الأخرى ، فحتى في أيام ازدهار الحضارات القديمة حضارة روما مثلاً.

ويتميز المشغل اليدوي بأن رأس المال أصبح يتميز بوضوح وصاحب العمل يتمتع بسلطة مصدرها تملك وسائل الانتاج. اما المنتجون فهم عمال مجردون تماماً من وسائل الانتاج يضطرون في سبيل لقمة العيش إلى بيع قوة سواعدهم . وهنا يكمن الفرق بين الوحدات الحرفية السابقة وبين المشاغل اليدوية. إذ بينما كان صاحب المشروع الحرفي شريكاً في العمل ويستمد سلطته على العاملين تحت ادارته من الخبرة الطويلة التي اكتسبها خلال مرحلة انتقاله في الحرفة من الدرجات والمراتب الدنيا إلى مرتبة المعلم، نرى أن صاحب العمل في المشغل اليدوي لم يعد فرداً متميزاً بين الصناع بل صاحب سيطرة مصدرها المال الذي مكنه من امتلاك وسائل الانتاج، فسيطرة رأس المال على الانتاج والعمل تحل محل سيطرة الانسان المباشر.

المصنع الآلي والرأسمالية الصناعية

تقوم عملية الانتاج وفقاً لهذا الشكل على استغلال العمل المأجور بالاعتماد على مجموعة من الآلات بهدف الحصول على ربح وفير. وقد ولد هذا النمط من الانتاج في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر

في بريطانيا ومن ثم انتشر ليعم الدول الأوروبية الأخرى. فقد خلفت الآلة ثورة في الانتاج شملت جميع الفروع الصناعية الزراعة والمواصلات. وفي هذه المرحلة تأخذ الرأسمالية كأسلوب للانتاج طور النضوج ويتم الانتقال كلياً من الانتاج اليدوي إلى الصناعة الآلية بما فيها صناعة وسائل الانتاج بحيث توفر بناء الاقطاعية. وكانت مرحلة الانتقال قد تمت من مجموعة آلات تستخدم كل مجموعة فيها بعملية انتاجية واحدة، ومن ثم تم الانتقال إلى الشكل الاعلى من استعمال الآلة ، طور الأتمتة بحيث يصبح دور العامل في عملية الانتاج دور المراقب.

الرأسمالية الاحتكارية

في نهاية القرن التاسع عشر دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة فبدأت تظهر الاحتكارات بدلاً من المنافسة الحرة نتيجة للتعدد في فنون الإنتاج، وقيام الانتاج الكبير الذي يخفض التكاليف وظهور تقسم العمل، وظهور المصارف والحصول على الائتمان بشروط ميسرة. فبدأت المشاريع تتكتل فيما بينها وبأشكال مختلفة من الاحتكارات.

ما هي أهم أشكال الاحتكارات:

أولاً – الكارتل أو اتفاق المشاريع (Cartel) :

الكارتل مجموعة من المشاريع تعقد فيما بينها اتفاقاً مؤقتاً ومحدداً تقبل فيه التقيد ببعض الشروط مع بقاء كل منها محتفظاً باستقلاله الاقتصادي والفني والمالي.

أهم أنواع الكارتل (cartel) :

١ – كارتل تحديد الأسعار:

يهدف إلى تحديد السعر الأدنى لمنتجات المشاريع المتفقة حيث يتعهد أصحاب المشاريع ألا يبيعوا بأقل من سعر المبنى، ولكن ليس من السهل حمل أعضاء الكارتل على احترام مثل هذا اتفاق إذ يستطيع كل منهم تخفيض اسعار بشكل مستمر وغير مباشر كأن يتحمل البائع نفقات النقل، أو منح آجال أطول لتسديد الدفع، كما يهدف في بعض الأحيان إلى تحديد أسعار شراء المواد الاولية.

٢ – كارتل تحديد الإنتاج:

ويرمي إلى تحديد مجموع إنتاج مشاريع المتفقة وتحديد حصة كل مشروع من المجموع ، ولا يحق للمشروع أن يتعدى حجم الإنتاج المحدد له وإلا تحمل غرامة مثبتة عليه.

٣- كارتل توزيع الأسواق:

ويكون ذلك بتقسيم المناطق بين مختلف الأعضاء أو توزيع العملاء عليها، ولكل مشروع الحق في بيع منتجاته في منطقته لوحده لا يزاحمه فيها المتفقون الآخرون.

٤- كارتل تجميع الأرباح:

ويكون ذلك بغرض إعادة توزيع هذه الأرباح بعد تجميعها بنسب يتفق عليها، ويهدف مثل هذا الاتفاق إما إلى استمالة مشروعات قد تخشى أن يعود عليها ضرر من جراء اشراكها في الكارتل أو تحقيق شيء من العدالة في توزيع الأرباح بين المتفقين.

٥- كارتل البيع المركزي:

حيث يقيم الكارتل مكتباً مركزياً يتولى بيع منتجات الأعضاء والغرض من ذلك منع الخروج على شروط الاتفاق سواء من حيث الأسعار المحددة أو مناطق البيع الموزعة ويفترض هذا التنظيم أن تقبل المشروعات التنازل للمكتب عن عملائها واتصالاتها التجارية ، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت المشاريع وثيقة الصلة ببعضها.

ثانياً - التروست (Trust):

حيث تفقد في هذا الشكل من الاحتكارات المشاريع استقلالها التجاري والاقتصادي وتصبح جميعها خاضعة لإدارة واحدة، فتندمج المشاريع مع بعضها البعض لتشكل وحدة اقتصادية جديدة تحل محل المشاريع الأصلية.

ويوجد أشكال وتنظيمات عديدة للتروست ولكنها في النهاية تعمل جميعاً لهدف واحد وهو بلوغ الاحتكار والسيطرة على السوق في سبيل الحصول على مغانم أكثر.

ثالثاً - التمركز المصرفي وظهور رأس المال المالي:

حيث تتمركز الخدمات المالية في عدد قليل من البنوك الضخمة وتزداد العلاقة بين المشاريع والبنوك ويتم تشكيل الاحتكارات المصرفية والصناعية فيتحول تدريجياً رأس المال بفرعيه في الصناعة وفي المصارف إلى رأس مال مالي فيتم تمركز رأس المال في أيادي فئة قليلة تسيطر على الصناعة والمصارف وتيم الانفصال بين إدارة المشروع وملكية رأس المال وظهور عنصر التنظيم.

رابعاً – رأسمالية الدولة الاحتكارية:

الاحتكارات في الدول الرأسمالية لها علاقة وطيدة مع الحكومات ولا تنفصل عنها، فتعطي الدولة مثلاً بعض الاحتكارات حق إنتاج أنواع من الأسلحة لقاء مساعدات حكومية فتساعد هذه الاحتكارات في السيطرة على الأسواق العالمية وتوفر الدولة الظروف المناسبة للاحتكارات في مستعمراتها وتقوم الدولة بحماية النظام الرأسمالي من أزماته.

التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل

إن التقسيم العالمي للعمل يعني بحد ذاته تخصص كل قطر من أقطار العالم في إنتاج أنواع معينة من السلع بحيث يؤدي إلى ضرورة مبادلة هذه السلع بسلع الأقطار الأخرى. غير أن التقسيم العالمي للعمل يتصف في ظروف الرأسمالية بخصائص معينة:

١ – **خاصية الاستغلال:**

فالتقسيم العالمي للعمل في ظل الرأسمالية يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية ويعتبر أداة قوية لتشديد استغلال الطبقة العاملة ، إذ يساعد هذا التقسيم على خفض قيمة القوة العاملة وزيادة معدل القيمة المضافة. فرأسماليو الدول المتقدمة اقتصادياً يحصلون على المواد الاستهلاكية اللازمة للطبقة العاملة من الأسواق التي تكون فيها هذه المواد ذات قيمة منخفضة وبفضل ذلك يحصلون على يد عاملة رخيصة وبالتالي يزيدون من حدة استغلال العمال.

٢ – **خاصية العفوية:**

إن التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل كتقسيم العمل بين المشاريع الرأسمالية داخل كل قطر لا يخضع للتنهيج والتنظيم إنما يتم بشكل عفوي حيث تلعب المنافسة دوراً رئيسياً.

٣ – **التخصص بفرع واحد من الانتاج:**

إن الصفة الخاصة المميزة للتقسيم الرأسمالي العالمي للعمل هي توزع بلاد العالم إلى مجموعتين ، احداهما صناعية والأخرى زراعية . فالمجموعة الأولى تنتج السلع الصناعية والثانية تتخصص بإنتاج نوع واحد من المحاصيل الزراعية كإنتاج القطن، أو تعتمد على فرع واحد من الصناعات الاستخراجية ، كالنفط.

٤ – **فرض التخصص الضيق على الدول المتخلفة اقتصادياً:**

وخاصة مميزة للتقسيم العالمي للعمل في ظل الرأسمالية الاحتكارية تظهر في فرض التخصص الضيق على الدول المتخلفة اقتصادياً ، اذ أن الدول الرأسمالية انطلاقاً من مصالحها في تأمين

أنواع معينة من المواد الأولية أو الغذائية عملت بشكل مصطنع على تنمية وتطوير انتاج هذه المواد في مستعمراتها كأن تنشط مثلاً الزراعة الواسعة للقطن أو تنشئ المزارع الكبيرة ، إلى جانب ذلك فقد عملت هذه الدول على خنق الصناعات المحلية في مهدها عن طريق اغراق المستعمرات بالسلع الصناعية.

النظام الاستعماري للرأسمالية الاحتكارية

إن نشوء وتطور الرأسمالية الاحتكارية صاحبه توسع استعماري ضخم للدول الرأسمالية. ففي عام (١٨٧٦) كانت بريطانيا أكبر دولة استعمارية، وقبيل الحرب العالمية الأولى كانت مساحة المستعمرات قد وصلت إلى (٦٥) مليون كيلو مترا مربعاً ويربو عدد سكانها على (٥٢٣) مليون نسمة.

وقد كان من العوامل المساعدة للتوسع الاستعماري تصدير رؤوس الأموال ، فقد كانت الاحتكارات تسعى عن طريق الدول التابعة لها لأن تؤمن لرؤوس أموالها شروطاً جيدة بحصولها على الامتيازات في المستعمرات التي تضمن بواسطتها الحصول على الأرباح الضخمة.

وقد ظهر الاستعمار بأشكال عديدة ، أهمها السيطرة الكاملة على الدول المستعمرة وحرمانها من استقلالها، ونظام الحماية ونظام الانتداب ونظام الوصاية ، ولكن مهما تعددت الأشكال فإن مضمون الاستعمار وجوهره واحد.

ويجدر التفريق بين النظام الاستعماري الذي ساد في فترة ما قبل نشوء الرأسمالية الاحتكارية وما بعد هذه الفترة. ففي فترة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية تحقق الاستعمار من قبل الرأسمالية الصناعية والتجارية، أما في فترة الاحتكارات فإن الاستعمار يجري من قبل هذه الاحتكارات وبواسطة رأس المال المالي.

الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي يتعرض لنوعين من الأزمات: أزمات مصدرها طبيعة هذا النظام وتتصف بالتواتر والتكرار ، وأزمة عامة تتعرض لها الرأسمالية ومصدرها إمكانية نشوء وازدهار نظام اقتصادي جديد كما حدث أثناء ظهور و نشوء النظام الاشتراكي

أولاً – الأزمات الاقتصادية الدورية:

إن النظام الرأسمالي يتصف بسيادة السوق ، التي يعتمد عليها في تحديد حجم الانتاج الوطني . وقد حاول الاقتصاديون الرأسماليون منذ القديم التدليل على أن السوق قادرة على جعل العرض والطب متوازنين مما

يجعل وقوع أزمة اقتصادية عامة غير أكيد . وقد عرض هذه النظرية الاقتصادي جيمس ميل وأيده الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي ،وقد اعتمد ساي في البرهان على صحة هذه النظرية بأن عرض سلعة ما في السوق يعني في الوقت ذاته طلب سلعة أخرى ومن هنا كان استنتاجه عن وجود توازن بين العرض والطب واستبعد وقوع فيض في الانتاج على مستوى المجتمع . وسار على نفس النظرية ريكاردو.

وقد تعرضت نظرية ساي وريكاردو إلى نقد شديد من قبل ماركس حيث أكد ماركس خطأ هذه النظرية لأنها تقوم على بالأساس على افتراض خاطئ. هذا الافتراض الذي يتمثل في التقابل العيني للسلع ، أي أن سلعة ما تبادل بسلعة أخرى، في حين أن السوق الرأسمالية لا تقوم على أساس التبادل المباشر بين السلع وإنما يجري التبادل السلعي على أساس النقد.

إن حدوث الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي يرجع بشكل أساسي إلى التناقض الأساسي بين الطبيعة الاجتماعية للعمل والحيازة الخاصة لنتائج العمل (حيازة الرأسماليين للأرباح) ، هذا التناقض الذي يجر وراءه تبايناً بين نمو الانتاج الرأسمالي من جهة وقدرة الطلب على استيعاب السلع المنتجة من جهة أخرى، حيث يتأخر نمو قدرة الطلب عن نمو الانتاج الرأسمالي.

إن الفترة الزمنية الفاصلة بين أزمتين يطلق عليها اسم الدورة ويتضمن أربع مراحل رئيسية:

١- **<u>الأزمة:</u>**

أ- الفيض في انتاج السلع مما يؤدي إلى زيادة في العرض وعجز القوة الشرائية عن استيعاب السلع المعروضة.

ب- الانخفاض الحاد في الأسعار نتيجة لزيادة العرض على الطلب.

ت- التناقص الكبير في حجم الإنتاج. إن الربح هو العامل المحرك في عملية الانتاج الرأسمالي ، وبما أن الأسعار تميل بشكل عام إلى الانخفاض أثناء الأزمات الأمر الذي يجعل معدل الربح منخفضاً ، فإن اصحاب المشاريع يحجمون عن زيادة الإنتاج.

ث- انتشار ظاهرة الافلاس للمشاريع الرأسمالية.

ج- ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الأجور.

ح- انتشار الأزمة إلى القطاع المصرفي.

٢- **<u>مرحلة الكساد:</u>**

أ- هبوط حجم الفائض السلعي: ففي مرحلة الكساد تصبح قدرة الطلب في علاقة عكسية مع مستوى الأسعار، فبعد أن كانت الأسعار تستمر في الهبوط وقت الأزمة وكانت كميات

السلع المعروضة تفوق كثيراً حجم الطلب تبدأ الحالة بالتغير في فترة الكساد وتبدأ السوق بالانتعاش.

ب- توقف هبوط الأسعار: تستمر الأسعار في بداية مرحلة الكساد في الهبوط ولكن بوتائر أقل حدة، وفيما بعد يتوقف هذا الهبوط نهائياً.

ت- توقف انخفاض الإنتاج.

ث- انخفاض معدل الفائدة: ذلك لأن الطلب على القروض في مجال الصناعة والتجارة أصبح منخفضاً وتعود رؤوس الأموال إلى البنوك الأمر الذي يتبعه الانخفاض التدريجي لمعدل الفائدة حتى يبلغ حده الأدنى.

٣- <u>مرحلتي الانتعاش والازدهار:</u>

تتميز مرحلتا الانتعاش والازدهار بخصائص أساسية مشتركة ، غير أن الفرق بين مرحلتي الانتعاش والازدهار هو أن الانتاج في مرحلة الانتعاش لا يتجاوز المستوى الذي كان عليه إبان الأزمة، أما في مرحلة الازدهار فيبلغ الانتاج مستوى جديداً في حدود الدور الاقتصادي الجديد . وأهم خصائص المرحلتين:

أ- النمو السريع للانتاج.

ب- ارتفاع الأسعار : إن زيادة الانتاج ترافقها زيادة في الطلب على السلع ، الأمر الذي يستدعي ارتفاع الأسعار.

ت- انخفاض حجم البطالة وارتفاع الأجور.

ث- التوسع في الاعتمادات المصرفية.

<u>ثانياً – الأزمة العامة للرأسمالية:</u>

ويمكن أن نعرف هذه الأزمة بأنها المرحلة التي يبدأ من خلالها النظام الرأسمالي طور التفكك ، المرحلة المتميزة بالانحلال الداخلي للرأسمالية والانهيار التدريجي للمنظومة العالمية للرأسمالية عن طريق انفصال حلقاتها الواحدة تلو الأخرى.

لا بد من التمييز بين الأزمات الاقتصادية لهذا النظام ويمكن رد الفروق بينها إلى ما يلي:

١- أن الأزمة العامة يتعرض لها النظام الرأسمالي ككل ، أم الأزمات الاقتصادية فهي فترات تتعرض لها الرأسمالية وتتميز بفيض في الانتاج ، ولا تدل على اتجاه النظام نحو الانحطاط.

اضافة لذلك ترافق الازمة الاقتصادية ظاهرة انخفاض معدلات الانتاج ، أما الأزمة العامة فأهم مظاهرها تقليص دائرة سيادة الرأسمالية عن طريق الانفصال التدريجي لبلاد المنظومة الرأسمالية.

٢- تشمل الأزمة الاقتصادية الاقتصاد الرأسمالي ، أما الأزمة العامة للرأسمالية فلا يقتصر مداها على الاقتصاد وانما تمتد إلى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية للنظام الرأسمالي.

٣- إن الأزمات الاقتصادية تمتد إلى فترة زمنية قصيرة وهي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ، وتمتد الأزمة الاقتصادية على الغالب سنة أو سنتين ، أما الأزمة العامة للرأسمالية فتشمل مرحلة الامبريالية بكاملها، الامبريالية هي آخر وأعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية.

٤- وتتميز الأزمة الاقتصادية عن الأزمة العامة من حيث امكانية الخروج من الأزمة ، فالأزمة الاقتصادية ستنتهي حتماً مهما طال أمدها ، أما الخروج من الأزمة العامة للرأسمالية لا يكون إلا بنهاية الرأسمالية وانهيارها.

الأفكار الاقتصادية في الرأسمالية الناشئة

لقد كان للوقائع والأحداث التي بدأت منذ منتصف القرن الخامس عشر تأثير كبير على الفكر الاقتصادي، حيث أخذت الأفكار الاقتصادية تتجه نحو الوضوح والتركز وتتميز وتستقل عن الفلسفة والأخلاق والتعاليم الدينية، فبدلاً من دراسة المسائل الاقتصادية على أساس ما تقتضيه فكرة العدالة من قواعد أخذ المفكرون يدرسون هذه المسائل على أساس البحث عن وسائل الاغتناء وزيادة الثروة، وبمعنى آخر فقد أخذ المفكرون يطرحون مسائل اقتصادية صرفة بدلاً من طرح هذه المسائل في نطاق فلسفة معينة وتصور معين للأخلاق ولفكرة العدالة.

هذا وأمام الأفكار الجديدة، في حق الأفراد المشروع في البحث عن الربح غير المحدود وعن التوسع والقوة، تحولت أهداف البحث الاقتصادي من كيفية إثراء الفرد الذي كان سائداً قبل القرن السادس عشر، إلى كيفية إثراء الدولة وتحقيق مركز مميز لها، أي أن هناك تحولاً من المثالية الفردية إلى المثالية السياسية، وهذا يعني التحول من "اقتصاد الفرد" إلى " الاقتصاد السياسي" .

هذا ويرجع التحول في الفكر الاقتصادي في الاطار العام إلى بروز حركتين فكريتين هما حركة الانبعاث وحركة الإصلاح الديني، حيث ظهرت حركة الانبعاث في إيطاليا منذ القرن الرابع عشر وحولت الفكر من الاهتمام بالمسائل الدينية وحدها إلى الاهتمام بأمور الأرض والمصالح المالية، هذا وقد أبرزت هذه الحركة إلى الوجود مفهوم الدولة المستقلة ذات السيادة وغير الخاضعة للكنيسة وأبرزت الفرد باعتباره عضواً في الدولة.

أما حركة الإصلاح الديني فقد حمل لواءها كالفن Calvin السويسري ، حيث أنه أوجد تصوراً جديداً للحياة الاقتصادية ، فهو يرى بأن السعي وراء المال مشروع وأن العمل هو وسيلة الاغتناء، وأنه يجب على الغني أن لا يستفيد من ثروته ليعيش حياة الخمول والتبذير، كما يرى بأن فكرة تحريم الفائدة التي كانت موجوده في العصور الوسطى والتي كان يناصرها الراهب الألماني لوثر لم يبقى لها مبرر حيث أنه في العصور الوسطى كان الاقتراض يتم بغرض الاستهلاك وليس الإنتاج أما اليوم فإن المقترض يستثمر القرض في إقامة مشاريع إنتاجية تحقق ربحاً.

إن دراسة الفكر الرأسمالي تقتضي التركز على أربعة مدارس فكرية هي المدرسة التجارية (الميركانتيلية) المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) ومدرسة الحرية الاقتصادية (الكلاسيك) و مدرسة الاقتصاد الموجه (الكينزي). والشكل التالي يبين تطور هذه المدارس وأبرز خصائصها:

١- الميركانتيلة :

- ثروة الدولة تقدر بما تملك من ذهب وفضة (معادن ثمينة).
- ضرورة تعظيم ثروة الدولة من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- تحقيق الفائض في الميزان التجاري يتم من خلال التجارة الخارجية .
- ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (دافع قومي : تغليب المصلحة الوطنية على مصلحة الأفراد).

أدى إلى تقليل التبادل وبالتالي تدهور الأحوال الاقتصادية .

٢- الفيزيوقراط :

- الطبيعة تحكمها قوانين سماوية تؤمن الخير في ظل نظام يقوم على الحرية والمزاحمة ، ويجب الانصياع إلى هذه القوانين .
- يجب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتنحصر مهمتها في الحفاظ على الحرية وضمان سير القوانين الطبيعية .
- حرية التجارة والصناعة .

رفض فكرة القانون الطبيعي

٣- الكلاسيك

أدم سميث ، ريكاردو

- حرية الأسواق .
- يجب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتنحصر مهمتها في إزالة العقبات في وجه المنافسة الكاملة .

في بداية القرن العشرين حدثت أزمات وابتكارات

٤- اقتصاد موجه

كينز

- ضرورة تدخل الدول بأساليب مختلفة بهدف تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع بما يؤمن العدالة و المساواة للجميع ويحقق الرفاهية الاقتصادية للمواطن .

المركانتيلية

عني الاقتصاد السياسي في بدايات تطوره بالتجارة الخارجية عندما توجهت اهتمامات المدرسة التجارية Mercantilist إلى زيادة الصادرات من أجل الوصول إلى ميزان تجاري رابح، فبذلك يصبح بالإمكان زيادة ثروة الأمة، فثروة الأمة تتمثل فيما تملكه الأمة من المعدنين الثمينين (الذهب والفضة)، ووسيلة الحصول عليها هي التجارة، وقد أيدت المدرسة التجارية جميع الوسائل التي تتخذها الدولة من أجل الحفاظ على ميزان تجاري رابح، هذا وقد أدى الاهتمام بالميزان التجاري إلى ترجيح التجاريين لأسلوب الحماية بغرض طرد المستوردات

لقد أصبح هناك اعتقاد بأن إثراء الدولة يمكن أن يتم بنفس طريق إثراء الفرد ، وهذا يتم بشكل أساسي عن طريق التجارة. ومن هنا جاءت كلمة مركانتيلية وهي مشتقة من كلمة Mercante الإيطالية وتعني التاجر، وهذه الكلمة بدروها تعود للأصل اللاتيني Mercator الذي يعني نفس الشيء أيضاً.

يرى التجاريون بأن العجز في الميزان التجاري يكون غالباً سيئاً للإنتاج، ويكون له تأثير كابح على الطلب الفعال، أي أنهم يرون أن فائض الصادرات يميل إلى تنشيط الاقتصاد المحلي في حين أن فائض الاستيراد يجعل الاقتصاد المحلي خاملاً.

هذا ويلاحظ أن المذاهب المركانتيلية تستند في مجموعها إلى أسس ثلاثة:

- **الأول:** هو أن الهدف الذي يجب تحقيقه هو زيادة ثروة الدولة وأن كل النشاط الاقتصادي يجب أن يتجه إلى تحقيق هذا الهدف.
- **والثاني:** ان ما يجب وضعه فوق كل اعتبار هو مصلحة الدولة وتغليبها على مصلحة الأفراد .
- **والثالث:** أنه لا بد للدولة من أن تتدخل في الحياة الاقتصادية.

هذا وفي الاطار العام فإنه يمكن تمييز ثلاث مراحل وثلاثة أشكال لتطور المركانتيلية وهي:

١- المركانتيلية النقدية في إسبانيا (القرن السادس عشر).

قام المذهب في إسبانيا على أساس الفكرة القائلة أن ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود التي تملكها. ولذلك كانت الفكرة الرئيسية التي تسيطر على الفكر في إسبانيا هي أن تسعى الدولة إلى جلب أكبر كمية ممكنة من المعدن الثمين من ممتلكاتها فيما وراء البحار (المكسيك والبيرو) وبأن تعمل على المحافظة على أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة على أرضها وأن تمنع تسربها إلى خارج البلاد،

ولما كان أهم سبب لخروج النقد هو دفع أثمان البضائع المستوردة فالمطلوب من الدولة أن تحد من الاستيراد عن طريق الحماية الجمركية.

ولكن سرعان ما تظهر الحقيقة وتكشف زيف التصور القائل بأن النقد هو الثروة، إذ سرعان ما يؤدي تدفق المعادن الثمينة وازدياد كمية النقد المتداول والحد من الاستيراد إلى ارتفاع الأسعار دون أن يزداد إنتاج السلع، ولما كان الطلب على السلع لا تلبيه الكمية الموجودة منها فلا بد من البحث على هذه السلع في الخارج ولا بد بالتالي من أن يتسرب الذهب إلى خارج البلاد لدفع أثمانها، ولكن كميات النقد التي تخرج على هذه الصورة لا تلبث أن تغطى بالكميات الجديدة التي ترد من المستعمرات (أمريكا). وانتهى الأمر إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي إلى أدنى المستويات فازداد الفقر وعم البؤس في إسبانيا.

لاحظ بعض الاقتصاديين الإسبان ظهور تأثير لكمية النقد على الأسعار، وزاد اهتمام الاقتصاديين بهذا الموضوع، وخصوصاً الاقتصادي جان بودان الذي كان يريد معرفة كيفية تشكل قيمة الوحدات النقدية ملمحاً بذلك إلى النظرية الكمية في النقد، وتتلخص في قوله: ترتفع الأسعار منذ عام (١٥٦٠ م) في أوروبا ليس فقط بسبب نقص التغطية النقدية ، ولكن لأن قيمة الذهب نفسه في انخفاض وهذا الانخفاض ناتج عن غزارة الذهب المتدفق للبلاد.

كما وتساءل عن الفائدة من تجميع الذهب والفضة في بلد ما إذا كان هذا التجميع سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وأكثر من ذلك فإن التجميع لن يدوم لأن ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى تخفيض الصادرات وارتفاع الواردات واختلال الميزان التجاري، وهذا لن يصلح إلا " بالطرائق المعدنية" (الذهب والفضة)، وهو ما سيؤدي من جديد إلى ارتفاع الأسعار وهكذا.

دراسة جان بودان أظهرت بشكل قاطع أن سياسة تجميع الذهب والفضة في دولة ما التي يعتمدها المركانتيليون الإسبان ليست الطريق الناجع نحو ثروة الدولة إضافة إلى كونها سياسة ليست ممكنة.

ولقد لوحظ بحق أن الوهم الذي يرى الثروة متمثلة في النقود بني على فكرة بدائية خالية من كل تحليل علمي وهي الفكرة التي تصورت بأن ما هو صحيح بالنسبة للفرد صحيح أيضاً بالنسبة للدولة(أي كما أن الثروة بالنسبة إلى الفرد تتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من النقود كذلك يكون الأمر بالنسبة إلى الدولة فتقاس ثروتها بمقدار ما تمتلك من نقود)، وأن ما هو صحيح على المستوى الجزئي صحيح أيضاً على المستوى الكلي.

٢- المركانتيلية الصناعية في فرنسا (القرن السابع عشر):

لم تكن فرنسا تملك مناجم للذهب أو الفضة، ولذلك فالمسألة بالنسبة إليها لم تكن مسألة محافظة على معادن ثمينة ، كما هي الحال في إسبانيا، وإنما كانت مسألة اقتناء هذه المعادن. وكان لا بد بالتالي من مذهب يوضح الوسائل التي تستطيع الدولة بواسطتها أن تحصل على المعادن الثمينة.

وظهر المذهب وارتكز على فكرة رئيسية وهي أن ليست وفرة الذهب أو الفضة هي التي تجعل الدول تعيش في ثراء ورفاه وإنما تكون الثروة بوفرة الأشياء الضرورية للحياة .ولتحقيق هذه الغاية وهي توفير أكبر قدر ممكن من الثروة للدولة عليها أن تلجأ إلى مجموعتين من التدابير :

- **المجموعة الأولى:** هي مجموعة من القواعد المنظمة للإنتاج.
- **والمجموعة الثانية :** هي مجموعة من القواعد المنظمة للحماية الجمركية.

وتتمثل هذه الحماية التي تهدف إلى تنشيط الإنتاج الوطني في السماح بإدخال المواد الأولية الأجنبية معفاة من الرسوم ومنع تصديرها، وتشجيع تصدير المواد المصنوعة وفرض رسوم مرتفعة على إدخالها أو منع هذا الإدخال.

ومن أبرز المفكرين الذين نادوا بهذا المذهب:

أ- جان بودان:

لاحظ أن توافر كميات النقد يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار. ودعا إلى تنمية الزراعة والصناعة كما دعا سياسة حماية الإنتاج الوطني عن طريق التدابير الجمركية (فرض ضرائب على المستوردات الجاهزة، وتقديم مكافآت على تصدير المواد المصنعة وطنياً، ومنع تصدير المواد الأولية الوطنية)

ب- أنطوان دي مونكريتان:

الذي كان أول من أطلق على علم الاقتصاد تسميته بالاقتصاد السياسي، بسط بالتفصيل السياسة التي يدعو الدولة إلى انتهاجها والتي تتلخص في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوليها الإدارة العامة للنشاط الاقتصادي وذلك بإيجاد مجموعة من القواعد المنظمة لكل مهنة بصورة توفر العمل للجميع، وانتهاج سياسة حماية جمركية بمنع استيراد كل مالا يلزم للإنتاج الوطني وبتشجيع التصدير . والمبدأ الذي يدعو إليه هو أن تسعى الدولة إلى أن تكفي نفسها ، لأنها تفقد ثروتها واستقلالها إذا ما عمدت إلى اقتناء السلع التي تحتاج إليها من بلاد أخرى في الوقت الذي تستطيع فيه أن تحصل على هذه

السلع بعمل أبنائها، ويقول أن سعادة الناس تتمثل بصورة رئيسية في الثروة، والثروة تتمثل في العمل ، وعلى البلد أن يكفي نفسه . فيجب على الدولة أن تتدخل لتوفير كل ما من شأنه تنشيط العمل في الداخل ، وأن تسلك السياسة الجمركية التي توفر لهذا العمل إمكانياته.

جـ – الوزير الفرنسي كولبير:

ففي الداخل طبق تدابير من شأنها تقوية الاقتصاد الوطني وعلى الأخص الصناعة، فأقيمت مصانع ملكية وشجعت إقامة المشاريع الصناعية الخاصة الجديدة، وذلك بمنحها مساعدات مالية أو إعفاءات ضريبية أو بإقراضها الأموال اللازمة لإقامتها. وإلى جانب هذه القواعد المنظمة للإنتاج في الداخل وضع مجموعة من القواعد المنظمة للتجارة الخارجية على أساس حماية الإنتاج الوطني بتشجيع استيراد المواد الأولية عن طريق إعفائها من الرسوم وبمنع تصديرها ، وعلى العكس بتشجيع تصدير المواد المصنوعة والحد من استيرادها.

د– أنطونيو سارا:

اعتبر الصناعة النشاط الاقتصادي الأكثر إنتاجية . واستناداً إلى ذلك نشأ اعتقاد بأن الحصول على ميزان تجاري رابح يكون بزيادة الصادرات من المنتجات الصناعية وتقليل الواردات منها.

٣– المركانتيلية التجارية في بريطانيا(القرن الثامن عشر):

لم يظهر الازدهار الاقتصادي في بريطانيا إلا بشكل متأخر. ولكن ما أن بدأ فيها حتى أخذ يتسارع، وعلى الأخص ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر، بعد أن كانت إنكلترا تفتقر إلى الصناعة والتجارة والأسطول البحري في القرن السادس عشر. وقد كان الفضل في هذا النمو والازدهار يعود إلى التجارة الخارجية بصورة رئيسية، ومن ذلك فلا غرابة أن يرتكز المفكرين الاقتصاديين في بريطانيا على التجارة، ومن أبرز هؤلاء المفكرين توماس مان، وجوزيا شايلد، ووليم تمبل، وجيمس ستيوارت.

ولم يعمر المذهب المركانتيلي في بريطانيا طويلا فسيتخلى المفكرون الإنكليز عنه في القرن الثامن عشر إلى مذهب الحرية الاقتصادية.

على أن المذهب المركانتيلي عند الإنكليز يشكل تقدماً من الناحية العملية على مركانتيلية الإسبان والفرنسيين ، لأنه ينطوي على جهد ومحاولة لتحليل التجارة الدولية ولتحليل الميزان التجاري للدولة.

ولكن المركانتيلية التجارية في إنكلترا ركزت البحث على التجارة الدولية. فهي ترى أن التجارة هي في حد ذاتها مصدر للربح والثروة، والمقصود بالتجارة شراء السلعة وبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء لتحقيق ربح، وكذلك فمن الخير للبلد تنمية الحركة التجارية بشراء السلع وتحويلها بالعمل التقني ثم بيعها، وما دام هذا هو الهدف فليس من الضروري الحد من الاستيرادات، بل على العكس فمن المفيد شراء الكثير من السلع إذا كان القصد من ذلك مضاعفة المبيعات، وبناء على ذلك فعلى الدولة أن تهتم بصورة رئيسية بالتجارة والملاحة البحرية وبتنظيمها وبالسعي إلى السيطرة البحرية و إلى إيجاد منافذ جديدة للتجارة باحتلال البلاد التي يمكن أن تشكل مثل هذه المنافذ.

تنظر الميركانتيلية التجارية إلى الصناعة على أنها مجرد وسيلة من وسائل تغذية التجارة وذلك بتحويل المنتجات الوطنية أو المواد الأولية المستوردة إلى سلع مصنوعة معدة للتصدير.

تركز الفكر الاقتصادي على تحليل التجارة الخارجية وعلى دراسة الميزان التجاري ، ولذلك أهملت المركانتيلية تحليل الظواهر الاقتصادية واكتفت بوصفها مطالبة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية.

لقد كانت الوقائع الاقتصادية أكثر سرعة من الفكر الميركانتيلي، حيث بدأ الفكر الرأسمالي التاجر عمدة الدولة الميركانتيلية يتحول إلى صناعي يتملك وسائل الإنتاج ويشتري قوة العمل من السوق لينتج ويبيع ويربح ويزيد بالتالي ثروته ، ومع هذا التحول انعطف الفكر الاقتصادي ليبحث عن الوسائل التي تنمي ثروة الفرد بدلاً من تنمية ثروة الدولة وقد وجد مفتاح ذلك في الحرية الاقتصادية ونبذ هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي.

وهكذا بدأ المذهب المركانتيلي حتى منتصف القرن الثامن عشر ينحسر أمام الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ، خاصة وأن هذه الدعوة ترافقت بتحول الفكر الاقتصادي نحو دراسة الظواهر الاقتصادية والسعي إلى تحليلها بدلاً من الاكتفاء بصياغة السياسة المثلى لتنمية ثروة الدولة، هذا وقد كان برنارد دوماندفيل و دو بواغيلبير أو المفكرين الذين حملوا بذور هذا التحول، حيث أشار دوماندفيل إلى أن المنفعة هي معيار النشاط الاقتصادي، في حين أن بواغيلبير نادى بالتشديد على أهمية الزراعة لتنمية الثروة الفردية والثروة الوطنية معاً، كما طالب بحرية المبادلات وحرية دوران الدخل وهو ما نادى به الفيزيوقراطيون، بحيث أنه يمكن اعتبار فكر بواغيلبير صلة الوصل بين التيار الميركانتيلي والفكر الفيزيوقراطية.

أفكار عامة إضافية حول المذهب المركانتيلي:

١- لاحظ المركانتيليون أن الفائدة ليست أجرة النقد وإنما هي أجرة رأس المال وباعتبارها سعراً فإن تحديده، أي تحديد نسبة الفائدة، لا يمكن أن يتم بشكل إلزامي وإنما يخضع أيضاً لعاملي العرض والطلب.

٢- إن السياسة المركانتيلية كانت بحاجة إلى يد عاملة متوفرة بكثرة وكانت أبحاثهم حول كيفية تسهيل حركة تلك اليد العاملة.

٣- إن أفضل دراساتهم كانت حول النقد وحول الميزان التجاري ، وخصوصاً تمييز المركانتيليين بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وذلك حين بين مالين أنه لا يمكن لدولة ما أن تجمع كمية كبيرة من المعادن الثمينة دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البضائع في هذه الدولة ويصبح ميزان مدفوعاتها غير رابح.

٤- إن المذهب الميركانتيلي عجز عن تحليل العلاقة بين النقد والإنتاج وذلك لأن الميركانتيليون لم يستطيعوا الوصول إلى نظرة عامة صحيحة حول الإنتاج.

السياسات التجارية

عبارة عن الإجراءات التي تطبق في نطاق العلاقات التجارية بهدف تحقيق أهداف معينة

- تنمية الاقتصاد القومي
- تحقيق العمالة الكاملة
- تثبيت أسعار الصرف

هذا ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للسياسات التجارية:

١- الحماية .
٢- الحرية .
٣- الحصر الحكومى .

أولاً: الحرية التجارية:

تدعو سياسة الحرية التجارية إلى ضرورة أن تكون التجارة الخارجية حرة ، وأن يترك أمر التجارة للأفراد والمؤسسات التجارية ، كما ترى أن التجارة الخارجية ليست سوى امتداد للتجارة الداخلية (مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود السياسية)

ما هي فوائد سياسة الحرية التجارية:

١- الحرية تؤدي إلى التمتع بمزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل ، وهذا يؤدي إلى استغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة وبالتالي زيادة الدخل القومي .
٢- الحرية تقود إلى تخفيض أسعار السلع وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
٣- الحرية تؤدي إلى التنافس بين الدول ، وهذا يؤدي إلى تقدم الإنتاج والتقدم التقني وبالتالي زيادة الجودة وتخفيض الأسعار .
٤- الحرية تمنع أو تقلل من قيام الاحتكارات .
٥- الحرية تؤدي إلى توسيع نطاق السوق والوصول إلى تحقيق الحجم الأمثل للمشروعات.

ثانياً: الحماية التجارية:

تهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي والمحافظة على الطابع القومي و القضاء على عجز ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية (نظرية فريدك ليست والتي من أهم شروطها أن تكون الحماية للصناعة وليس للزراعة و للصناعات ذات المستقبل وأن تكون مؤقتة).

ما هي أهم أدوات الحماية التجارية:

١- الرسوم الجمركية.
٢- إعانات التصدير
٣- نظام الحصص: أن تحدد الحكومة الكميات التي يمكن استيرادها والكميات التي يمكن تصديرها خلال فترة معينة

ثالثاً: الحصر الحكومي:

سادت هذه السياسة في الدول الاشتراكية بحيث تكون الدولة هي المسؤولة عن إدارة الاقتصاد (الاقتصاد تحت تصرف الدولة) وبالتالي تقوم هي بإدارة التجارة الخارجية.

ما هي فوائد احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

- المساعدة على زيادة حجم التبادل مع الدول الأخرى على أساس المنفعة المتبادلة .
- حماية الاقتصاد من فوضى الأسواق الرأسمالية .
- تنظيم الاستيراد والتصدير وفق حاجات البلد الحقيقية.

النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية

اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظهرت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أخذوا ينظرون إلى الاقتصاد السياسي على أنه علم كسائر العلوم. فبعد أن كان الاقتصاد فناً وإدارة لموارد الدولة أضحى علماً قائماً بذاته.

ولكن الطابع الأساسي الذي تتسم به الأفكار الجديدة والذي يجعلها مناهضة ومناقضة للمركانتيلية هو طابعها الفردي. فهي تستند على المصلحة الشخصية كقاعدة لكل التصرفات الاقتصادية ،وهي قاعدة سليمة ، أي الدفاع عن الحرية الفردية والحيلولة دون تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي، وقد كان سند هذه الأفكار أن الفعاليات البشرية إنما تحكمها قوانين طبيعية هي التعبير الحي عن الإرادة الإلهية .ولذلك اصطلح على تسمية المدرسة التي تضمنت تلك الأفكار بالمدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية، حيث سعت هذه المدرسة إلى تقديم نظرية شاملة حول الحياة الاقتصادية مستندة في ذلك إلى محاولة معرفة العلاقات التي تربط الإنسان بالعالم المادي (الطبيعة).

يشترك في الفكر الفيزوقراطي عدد من المفكرين على رأسهم مؤسس المدرسة الطبيب الفرنسي فرانسوا كنه. فبعد عمر طويل قضاه كطبيب لملك فرنسا لويس الخامس عشر ولحاشيته اهتم بالاقتصاد وهو على أعتاب الشيخوخة ونشر في عام ١٧٥٨ مؤلفاً بعنوان (اللوحة الاقتصادية) اعتبر حجر الأساس للفكر الفيزيوقراطي وإلى جانب كنة يوجد مجموعة من المفكرين الفيزيوقراطيين مثل ميرابو و ديبون دونيمور وريفيير و الأب بودو.

فما هي أهم مبادئ ونظريات المدرسة الفيزيوقراطية؟.

أولاً – مفهوم النظام الطبيعي:

النظام الطبيعي هو ذلك النظام الذي يتألف من القوانين الطبيعية التي يخضع اليها المجتمع، ويسود بشكل عفوي إذا احترمت العلاقات الضرورية الناتجة عن طبيعة الأشياء ، فهو نظام يتفق مع الإرادة الإلهية.

وما دامت العلاقات بين الناس تخضع إلى قوانين فالمهم التعرف على هذه القوانين من أجل إفساح المجال لعملها وإزالة كل العقبات التي تعيق عملها.

إن المشاهدة لا تسمح برؤية هذا النظام وهو غير موجود في الواقع المعاش، ولكن يمكن أن يكتشف بالفكر والاستدلال والحكمة فمن خلال الاستدلال وضع فرانسوا كنة لوحته الاقتصادية وحاول مع مؤيدوه اكتشاف قوانين النظام الطبيعي.

للعقل المكانة الأولى، عند الفيزيوقراط، فبواسطته يتم التوصل إلى معرفة قوانين الطبيعة. فبإعمال العقل نصل إلى الحقيقة وبالتعليم والتثقيف ننشر هذه الحقيقة على الملأ . لذلك فإن هذا النظام لا يكشف أسراره إلا لذوي العقول والأفكار النيرة المتفتحة. وأصحاب هذه العقول ، يقول الفيزيوقراطيون ، هم النبلاء والمالكون ورجال الدين والعلم، لذلك فواجبهم هو اكتشاف هذه القوانين الطبيعية وتعليمها للبشر، وعندما اكتشفوها وجدوها مطابقة لمصالحهم!! ، لذلك نراهم يحثون على احترام حق الملكية واحترام هيبة السلطة الحاكمة التي هي سلطتهم بالفعل، وكذلك احترام الحرية الفردية التي وضعوا لها شعاراً (دعوه يمر دعوه يعمل) أي دعوا الفرد يعمل ما يريد فإنه بذلك يحقق الخير العام عن طريق تحقيق منفعته الشخصية. (فالبداهة هي التي توفق بين المنفعة الشخصية والنفع العام من جهة وبين العدالة من جهة أخرى. فهي التي تضمن اتفاق المصالح بين السلطة والأمة .

إن حق الملكية هو حق أساسي لا بد منه لإنتاج الثروات ، وضمان هذا الحق هو السند الأساسي للنظام الاقتصادي في المجتمع . ويتطلب حق الملكية الاعتراف بحق الحرية . فالحرية هي جوهر النظام الطبيعي ولذا ينبغي ترك الحرية للأفراد في تصرفاتهم. وبذلك يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته بأكبر قدر ممكن وبأقل التكاليف وهنا يتحقق كمال السلوك الاقتصادي، هذا ويعتقد الفيزيوقراطيون أن تحقيق النظام الطبيعي يفترض قبل كل شيء وجود الملكية بأشكالها الثلاثة:

- الملكية الشخصية: أي حقة في الحرية.
- ملكية الأموال المنقولة: أي حق الإنسان في امتلاك ثمار أعماله.
- الملكية العقارية: أي ملكية الأرض وهذه الملكية لم تخلق بواسطة الإنسان.

نستنتج مما تقدم أن مضمون النظام الطبيعي يتحدد في النقاط التالية:

١- إن حق الملكية هو حق طبيعي، واحترام الملكية يتفق مع النظام الطبيعي.
٢- الحرية هي جوهر النظام ولذا يجب ترك الحرية للأفراد في تصرفاتهم.
٣- الانسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة فمصلحة كل فرد تتفق في النتيجة مع مصالح الآخرين.
٤- على الدولة فرض احترام الملكية والحرية وذلك عن طريق معرفة النظام الطبيعي وتعريف الناس به وبقوانينه وإيجاد الظروف التي تكفل سريان هذه القوانين.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن النظام الطبيعي هو:

أولاً: نظام أساسي تخضع له جميع المجتمعات التي تريد تحقيق مصالحها.

ثانياً: نظام أوجدته العناية الإلهية لتحقيق سعادة البشر.

ثالثاً: نظام لا يطبق استناداً إلى النصوص الإلهية وإنما فهمه ودراسته تتم من قبل طليعة المجتمع المثقفة التي تقدمه إلى كامل المجتمع من أجل التقيد به.

رابعاً: نظام يتطلب وجود سيادة ممثلة بسيادة الملك من أجل تطبيقه وإزالة العقبات التي تعترض سبيله.

ثانياً– النظريات الفيزيوقراطية:

كان للفيزيوقراط نظرة مختلفة إلى الثروة ومصادرها، فالثروة لديهم هي السلعة المادية وليس النقود كما أن مصدرها هو الإنتاج وليس التبادل، وقد تركز محور تحليل الفيزيوقراط في البحث عن الفائض في الإنتاج (المنتج الصافي بحسب تعبيرهم) وبعد أن اكتشفوه تابعوا تحليلهم متبعين دورة هذا المنتج بين طبقات المجتمع، وبناء على النتائج التي توصلوا إليها في تحليلهم صاغوا سياستهم الاقتصادية.

١– الفائض في الإنتاج (المنتج الصافي):

رأي الفيزيوقراط أن المنتج الصافي لا يتأتى إلا من الزراعة. فالأرض وحدها هي التي تعطي إضافة فوق ما يدخل فيها من نفقات في عملية الإنتاج وهي التي تتميز بالقدرة المتجددة على إحداث هذه الإضافة وتبنى فكرة الفيزيوقراط هذه على فهمهم للثروة . فالثروة لديهم هي كمية القيم التي يمكن استهلاكها حسب الرغبات دون أن يؤدي ذلك إلى شح المنبع الرئيسي لها، والمصدر الوحيد للقيم الذي يتمتع بهذه الصفة هو الأرض. فمنتجات الأرض – المواد الغذائية والمواد الأولية – هي منتجات دورية يمكن استهلاكها دون أن يؤدي ذلك إلى الافتقار أو يؤثر على مصدرها – الأرض – كما لا يمنع تجدد إنتاجها.

أما مجالات الإنتاج الأخرى فلا يمكن أن تحدث إضافة لما يدخل في عملية الإنتاج فيها من نفقات ، فالمعروف أن كل عملية إنتاجية لكي تتم لا بد بادئ ذي بدء من القيام ببعض المصاريف الضرورية (شراء مواد أولية وخدمات إنتاجية) وعند الحصول على السلعة لا بد من طرح تلك المصاريف حتى يمكن الحصول على ما يسمى بالمنتج الصافي، وهذا المنتج الصافي لا تعطيه سوى الزراعة ، فالزراعة **تضاعف** بينما الصناعة **تحول** والتجارة **تنقل**.

٢– طبقات المجتمع:

قسم الفيزيوقراط المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة، طبقة الملاك، والطبقة العقيمة.

الطبقة الأولى: الطبقة المنتجة :

- الطبقة المنتجة تتألف فقط من الزراع الذين بفضل عملهم يتم الحصول على المنتج الصافي.
- هي تلك الطبقة التي تعمل في الأرض.
- تنتج سنوياً ثروة المجتمع.
- تؤمن دخول ملاك الأراضي.

الطبقة الثانية : طبقة الملاك العقاريين:

- هذه الطبقة لا تشارك في عملية الإنتاج بشكل من الأشكال ومع ذلك فإنها تحصل على دخل يتمثل هذا في أجور الأرض التي تحصل عليها من المزارعين وفي الضرائب التي تجبيها.
- الفزيوقراطيين يبررون الدخل الذي تحصل عليه طبقة الملاك العقاريين:

أولاً: بفعل الخدمات التي تؤديها هذه الطبقة للعملية الإنتاجية وبالدور الاقتصادي الذي تلعبه، ويعتقدون أن طبقة الملاك العقاريين هذه هي دعامة النظام الطبيعي. ذلك بأن الملاك العقاريين هم الذين استصلحوا الأراضي وأنفقوا عليها ما يسميه الفيزيوقراطيون بالسلف العقارية أي النفقات اللازمة لجعل الأرض صالحة للزراعة ولرفع الأحجار وكل ما يعيق الزراعة منها ولإنشاء الأبنية والطرق اللازمة لجعل الزراعة ممكنة.

ثانياً: تبرير الملكية العقارية بمبرر النفع الاجتماعي ، إذ يقول الفيزيوقراطيون أن عملية استصلاح الأراضي تتوقف حتماً اذا لم يعترف لمن قام باستصلاح الأرض بحقه في جني ثمار ذلك، إذن فالملكية العقارية وبالتالي حق الملاك العقاريين في تقاضي دخل بسبب ملكيتهم للأرض ودون عمل لا بد منها للمحافظة على الإنتاج الزراعي.

الطبقة الثالثة: الطبقة العقيمة:

- هي مجموعة الصناع والتجار والمهن الحرة والخدم.
- لا يعود عقم هذه الطبقة إلى عدم الضرورة إليها أو إمكانية الاستغناء عنها، وإنما لأنها لا تخلق (منتجاً صافياً) كما هو الحال في الزراعة.
- ومع ذلك يفرق الفيزيوقراطيون بين عمل الصانع وعمل التاجر. فعمل الصانع على الرغم من أنه عقيم لا يخلق الثروة إلا أنه يؤدي إلى زيادة قيمة الأشياء المصنوعة . أما عمل التاجر فهو فضلاً عن كونه عقيماً فإنه لا يؤدي إلى زيادة في قيمة السلع.

٣- دوران الثروة (توزيع المنتج الصافي):

لعل الشهرة التي اكتسبها معلم الفيزيوقراط (فرانسوا كنه) إنما تعود لتحليله عملية تداول المنتج الصافي بين طبقات المجتمع. حيث يعتبر هذا التحليل أول محاولة لتقديم نظرية إجمالية لتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع وأول تصور لوجود دوران عفوي للثروات بحيث تنتقل من طبقة اجتماعية إلى أخرى.

قدم (كنه) شرحاً لدوران الثروة بين طبقات المجتمع المختلفة شبيهاً بدوران الدم في الجسم الإنساني.

فعلى أساس نظرية المنتج الصافي في الزراعة وانطلاقاً من فكرة تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات رسم (كنه) لوحة اقتصادية أوضح فيها كيف تنتقل الثروة من الطبقة المنتجة (الزراع) إلى غيرها من الطبقات ثم كيف تعود هذه الثروة ، بفعل الدورة الاقتصادية المشابهة للدورة الدموية ، إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها. ولكن كنه لم يأخذ بالاعتبار في لوحته الاقتصادية سوى دوران الثروة بين الطبقات متجاهلاً دورانها ضمن كل طبقة.

ومن أجل شرح آلية الدورة يفترض (كنه) أن قيمة المنتج الصافي هي (٥) مليار فرنك تم الحصول عليه بواسطة الزراع بعد أن صرفوا نفقات قدرها بـ (٢) مليار فرنك تمثلت بوسائل معيشتهم وإطعام حيواناتهم وبالبذار والسماد الخ .. ولذلك لا بد من تعويضها من أجل تجديد الإنتاج ولذلك لا يدخل هذا الجزء من المنتج الصافي في دورة الثروة ويتبقى فائض مقداره (٣) مليار فرنك.

تحتاج الطبقة المنتجة من أجل تأمين معيشتها ومن أجل تجديد الإنتاج إلى سلع صناعية مثل الألبسة والأدوات الزراعية وغيرها وعليها أن تحصل عليها من الطبقة العقيمة، ويفترض أن قيمة هذه السلع تقدر بـ (١) مليار فرنك ، فتدفع الطبقة المنتجة هذا المبلغ إلى الطبقة العقيمة كثمن للسلع التي اشترتها منها. وما تبقى من المنتج الصافي (٢) مليار فرنك يدفع لطبقة الملاك على شكل ريع الأرض (أجور) المقدمة من قبلهم إلى الطبقة المنتجة.

طبقة الملاك العقاريين التي حصلت على (٢) مليار فرنك سوف تستخدمها لتلبية معيشتها، فهي بحاجة إلى المواد الغذائية من جهة فتشتريها من الطبقة المنتجة وتدفع قيمتها (١) مليار فرنك يعود من جديد إلى الطبقة المنتجة ، وهي بحاجة من جهة أخرى إلى سلع مصنوعة تشتريها من الطبقة العقيمة وتدفع قيمتها (١) مليار فرنك.

وهكذا تكون الطبقة العقيمة قد حصلت على (٢) مليار فرنك، واحد منها من الطبقة المنتجة والآخر من طبقة الملاك العقاريين، وبدورها سوف تستخدمها لتأمين معيشتها وشراء المواد الأولية اللازمة لصناعتها والتي لا تتوفر إلا عند الطبقة المنتجة، فتشتريها الطبقة العقيمة منها وتدفع (٢) مليا فرنك. وعلى هذا النحو تكون المليارات الثلاثة التي خرجت في البداية من الطبقة المنتجة قد عادت إليها.

ومع أن اللوحة الاقتصادية التي قدمها (كنه) احتوت على مجموعة من المتناقضات والعيوب والنواقص ، سواء من حيث التسليم بنظرية المنتج الصافي أم من حيث أسس التقسيم الطبقي للمجتمع. فإنها أبرزت فكرة دوران الثروة وتوزيع الدخل وخضوعها إلى قوانين موضوعية يتحدد بمقتضاها الدخل الفردي، ولقد كان هذا من أهم الموضوعات التي عني بها الفكر الاقتصادي.

٤ – السياسة الفيزيوقراطية:

بناء على التحليل الاقتصادي للفيزيوقراط والنتائج التي توصلوا إليها تبلورت نظرياتهم في عدد من الطرق العملية والتطبيقات التي طالبوا بتطبيقها من أجل تحقيق (النظام الطبيعي).تجلت في ثلاثة أمور:

أ– دور الدولة في الحياة الاقتصادية:

انطلاقا من فكرتهم من أن القانون الطبيعي يحقق مصلحة المجتمع وأنه يسود بشكل تلقائي وعفوي، فقد دعا الفيزيوقراطيون إلى إزالة كل التشريعات والقوانين المعرقلة لسيادة القانون الطبيعي، كما دعوا إلى تقليص سلطة الدولة وإزالتها في النهاية، ولكنهم قبل ذلك رأوا أن تطبيق القانون الطبيعي والنظام الطبيعي يستوجب تدخل الدولة في المرحلة الأولى واللجوء إلى تشريعاتها وقوانينها أحياناً، شريطة أن يكون هذا التدخل في أضيق الحدود.

اعتقد الفيزيوقراط أن الفرد سيسعى طوعاً ، إذا ترك دون ضغط أو إكراه، وبرغبة عميقة إلى تنفيذ القوانين الطبيعية . ودور الدولة عندهم ينبغي أن يتجه إلى المساعدة في تطبيق تلك القوانين. ولكي تستطيع الدولة القيام بمهمتها هذه ينبغي أن تكون السلطة العليا والتامة والكاملة للملك الذي يجب أن يطاع، ذلك لأنه مرتبط بتشريعاته التي تتكون تعبيراً عن مقتضيات النظام الطبيعي الذي يكون الملك قد تعرف عليه وتفهمه.

فدور الدولة إذا ينحصر عند الفيزيوقراطين في النقاط التالية:

- مساعدة الأفراد في تطبيق القوانين الطبيعية.
- المحافظة على الملكية لأن الوضع الطبيعي بنظر الفيزيوقراط (هو أن حق التملك يجب أن يكون مصوناً ومأموناً بقوة سلطة مستعلية).
- نشر التعليم والثقافة وبالدرجة الأولى تعليم (مبادئ النظام الطبيعي) لكل فرد حتى يمتثل لأوامر هذا النظام.
- القيام بالأشغال العامة (الطرق والأبنية) وكل ما يساعد على زيادة إنتاجية مصدر الثروة وهو الزراعة.
- تسهيل تصدير المنتجات الزراعية وتسهيل مبادلتها داخليا وخارجياً.

ب- سياسة المبادلات:

الفيزيوقراط نظروا إلى النشاط التجاري سواء أكان داخلياً أما خارجياً على أنه عقيم لا يولد منتجاً صافياً ولا يضيف قيمة، فعملية التبادل بحد ذاتها هي عملية غير منتجة. من ذلك نرى أن تصورهم للمبادلة هو مناقض للفكرة المركانتيلية التي كانت تقول بأن التجارة هي خير وسيلة لزيادة ثروة الدولة، أما عن السبب في نظرتهم إلى التجارة على أنها عملية غير منتجة وعقيمة فإنه يرجع إلى عدم فهمهم للأشكال الأخرى للثروة وحصر الثروة عندهم بالشكل المادي أي زيادة الإنتاج.

إن التجارة بنظر الفيزيوقراط لا تنتج ثروة جديدة، وقد تنتج ربحاً، وهذه النظرة تنطبق على التجارة بشكليها الخارجي والداخلي، ولكنهم مع ذلك لا يدعون إلى منع التجارة أو تقييدها، بل دعوا على العكس إلى الحرية التجارية وإلغاء الرسوم وإزالة كافة العقبات التي تعترض طريق انتقال البضائع (وخاصة المحاصيل الزراعية) من منطقة إلى أخرى سواء داخل البلد أو خارجه.

يرى الفيزيوقراطيون أن التجارة الخارجية ليست مفيدة مثلها مثل التجارة الداخلية، ويرجعون ذلك إلى أن زيادة صادرات بلد ما عن طريق اعتماد التجارة الخارجية سيؤدي إلى تدفق النقد داخل الوطن وبالتالي زيادة الكتلة النقدية، وهذا يؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي عجز الدول الأخرى عن شراء السلع الوطنية، ولكن كل ذلك لم يمنع الفيزيوقراطيون من الاعتقاد بأن هناك تجارة واحدة فقط مفيدة داخل الوطن وخارجة وهي تجارة المنتجات الزراعية.

مجمل القول أن سياسة المبادلات عند الفيزيوقراطيون داخلية أم خارجية هي من أجل دعم القطاع الزراعي وتصريف منتجاته لأفضل الشروط والأسعار.

وتبقى الإشارة الأخيرة في سياق المبادلات أن الفيزيوقراطيون كانوا ضد تجارة النقد، أي ضد انتقال النقد من مكان إلى آخر وذلك لأنم وقفوا موقف معادي للفائدة وبالتالي للإقراض بفائدة باستثناء الإقراض من أجل الإنتاج الزراعي.

جـ- النظام الضريبي:

يقوم النظام الضريبي المقترح من قبل الفيزيوقراط على فكرتهم للمنتج الصافي في الزراعة. فبما أن الزراعة هي وحدها التي تنتج ريعاً صافياً فإن عليها وحدها عبء الضريبة عن المجتمع. وبما أن المنتج الصافي يذهب إلى أيدي طبقة الملاك الزراعيين فهذه الطبقة وحدها ينبغي أن تدفع الضريبة حيث أن دخل الطبقة

المنتجة والعميقة يذهب في مجملة نحو الاستهلاك وتجديد الإنتاج، ويحدد الفيزيوقراط هذه الضريبة بنسبة (٣٠-٣٥%) من دخل العقاريين.

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن المدرسة الفيزيوقراطية هي أول من نادى بعدم عدالة نظام الضريبة غير المباشرة لأن هذا النظام لا يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في ظروف الأفراد وخاصة في المداخيل، لذلك فضلوا الاتجاه مباشرة نحو الضريبة المباشرة واقتطاعها من الطبقة الغنية في المجتمع.

أفكار عامة حول الفيزيوقراطية:

١- الزراعة أكثر إنتاجية من الصناعة والتجارة وهي النشاط الوحيد الذي يشكل المنتج الصافي الذي يقصدون به الفائض في الإنتاج.
٢- دعوا إلى إقامة نظام اقتصادي مستند إلى الحرية الاقتصادية والملكية الفردية.
٣- كان لهم أفكار اقتصادية لا تقل أهمية عن فكرة القانون الطبيعي والتي من أبرزها حق كل إنسان في التمتع بالحياة وحقة في ممارسة مواهبه وحق في التملك.
٤- يرى فرانسوا كنة أن هناك قطاع اقتصادي واحد قادر على خلق الثروة وهو القطاع الزراعي.
٥- يقف الفيزيوقراطيون موقف معادي من زيادة الادخار لاعتقادهم بأن ذلك سوف يقلل من تصريف المنتجات الزراعية.

البحث الثالث

مذهب الحرية الاقتصادية

المدرسة الكلاسيكية

إذا كانت الصفة البارزة للمدرسة الفيزيوقراطية هي أنها استطاعت أن تحدد بعض المبادئ العامة والقوانين المطلقة في الشؤون الاقتصادية فتمكنت بذلك من وضع نواة علم جديد هو علم الاقتصاد، إلا أنها مع ذلك فشلت في تطبيق النظام الذي اقترحته. فالفيزيوقراطية، كما رأينا، لم تكن تعنى بغير القطاع الزراعي معتبرة إياه مصدر الثروة الوحيد والأمل الوحيد في التقدم، وأهملت القطاع الصناعي واعتبرت النشاط فيه نشاطاً عقيماً. لكن واقع الحال كان ينطق بعكس ذلك، فنتائج الثورة الصناعية حركت " النشاط العقيم" فانطلق هذا جامحاً يدفع الاقتصاد خطوات سريعة نحو الأمام، وكان لابد من أن ينعكس هذا الواقع في البناء النظري والفكري ويتمخض بالنتيجة في نظرية أو مدرسة جديدة تساير روح الصناعة وتعطيه أسسه الفكرية فكانت المدرسة الكلاسيكية فكيف نشأت هذه المدرسة؟ وماهي أهم أفكارها؟.

أولاً– نشوء المدرسة الكلاسيكية:

ولدت المدرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر في انكلترا، واعتبرت أفكارها الوعاء العام للثورة الصناعية والمعبر نحو الاتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة التاريخية. ومؤسس هذه المدرسة هو آدم سميث ذلك الانكليزي الذي درس الفلسفة والمنطق في جامعة كلاسكو في اسكوتلندا ثم عمل استاذاً لهذه المواد في نفس الجامعة وبعدها انتقل إلى تدريس علم الاقتصاد. احتك آدم سميث بالفيزيوقراط خلال رحلته الطويلة إلى باريس وناقشهم في أفكارهم، كما اطلع على معالم الحضارة في البلدان الأوربية المختلفة فاكتسب من كل ذلك معرفة نظرية وخبرة عملية جسدهما أخيراً في كتاب كان له من الأهمية ماجعله المرجع الدائم لطلاب الاقتصاد وحتى لمنتقدي آدم سميث طيلة قرن من الزمن وهو " أبحاث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". قد نشر هذا الكتاب في عام 1776 م متضمناً أهم الأسس والمبادئ التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية أو مايسمى " مدرسة الاقتصاد الحر".

وكان من أهم المبادئ والمرتكزات التي صاغها آدم سميث وكونت الأساس الذي قامت عليه المدرسة الكلاسيكية (النظام الفكري الكلاسيكي)، مايمكن إيجازه في النقاط التالية:

أ- القوانين الأساسية:[1]

هناك قوانين أساسية هي قوانين الطبيعة تلهم الأفراد والمجتمعات في تصرفاتهم وتستند حسب سميث على معطيات نفسية تتلخص في تعلق الناس بصفة عفوية بمصالحهم الخاصة نتيجة للدافع الغريزة البشرية الصرفة. ويرى أنه من الأصلح حماية هذه العفوية والحفاظ على الحرية الشخصية لأن ذلك يؤدي إلى مصلحة الجميع.

ب- العمل أساس القيمة:

في حين أن المركانتيليين اعتبروا أن مصدر الثروات هو تراكم رأس المال، وأن الفيزيوقراط اعتبروا أن الأرض والطبيعة مصدر كل الثروات، ذهب آدم سميث إلى أن العمل البشري هو الذي يزيد في قيمة المنتوجات وان الطاقة البشرية هي الامكانية الاقتصادية الأولى التي قد تمتلكها الأمم.

ثم ينتقل من هذه الفكرة ليلاحظ أن تقسيم العمل داخل المجتمعات أو داخل المعامل يؤدي إلى زيادة الانتاجية لذلك نراه ينادي بضرورة تشجيع التخصص على الصعيد العام وعلى صعيد القطاعات.

طالما أن العمل، لدى آدم سميث، هو مصدر الثروة لذلك نراه يرفض فكرة الفيزيوقراط حول تقسيم المجتمع إلى طبقات منتجة واخرى غير منتجة، بل كل طبقة في المجتمع هي منتجة بشكل ما.

على الرغم من أن آدم سميث اعتبر أن العمل مصدر الثروة إلى أنه لم يكن منطقياً مع نفسه حتى النهاية ويعتبر أن قيمة السلعة محددة بما أنفق عليها من عمل، بل اعتقد أن قيمة السلعة تتحدد بكلفة انتاجها والتي تتألف من مجموع العمل ورأس المال والريع، أي أن

[1] الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص107-109.

قيمة السلعة تعادل مجموع العوائد التي حصل عليها الأفراد خلال دورة الانتاج وهي عائد العمل (الأجر) وعائد رأس المال(الفائدة) وعائد الأرض(الريع).

ج- التوازن العفوي والمزاحمة الحرة:

اعتقد آدم سميث بإمكانية قيام التوازن العفوي في الحياة الاقتصادية إذا احترم مبدأ المزاحمة الحرة. فآلية السوق قادرة على تحقيق هذا التوازن بواسطة حركة العرض والطلب.

ويشرح آدم سميث آلية تشكل التوازن العفوي على أساس التفريق بين نوعين من السعر: السعر الطبيعي(وهو مساوٍ لكلفة انتاج البضاعة أي مساوٍ لقيمة البضاعة) والسعر الجاري(وهو السعر الذي يتكون بفعل العرض والطلب في السوق). وبرأيه أن السعر الجاري يحوم دائماً حول السعر الطبيعي ويقترب منه ليساويه في أغلب الأحيان عن طريق التوازن العفوي، الذي يجري في السوق بين العرض والطلب، واذا كان هناك اختلال فإنه زائل لامحالة وحالة التوازن عائدة ولاشك في ذلك.

وإن هذا التوازن العفوي لايمكن أن يختل إلا بسبب واحد هو عدم تطبيق مبدأ المزاحمة الحرة.

غير أن آدم سميث لم يلتفت إلى ناحية مهمة وهي أن بنية النظام الذي يدعو إليه ويحلل آلية النشاط الاقتصادي فيه ليست مستقرة. فحالة المزاحمة الحرة بين وحدات انتاجية صغيرة، كما كان في عهده، لايمكن أن تدوم، فالمزاحمة نفسها سوف تؤدي إلى قيام وحدات انتاجية كبيرة تبتلع الوحدات الصغيرة وتفرض على السوق نوعاً من الاحتكار يعطل تلك المزاحمة ويقضي على الآلية الذي بذل سميث الكثير من أجل شرح دقائقها وتفاصيلها. وهذا بالفعل ما أثبته التطور اللاحق للرأسمالية التي وصلت إلى أعلى مراحل الاحتكار فيها كما مر معنا سابقاً.

د- السياسة الاقتصادية:

إن النتيجة المنطقية لمبدأ المزاحمة الحرة هي الدعوة للحرية الاقتصادية وخير ماتفعله الدولة هو أن لاتعترض سبيل الأفراد في تصرفاتهم الاقتصادية طالما أن كلا منهم يسعى إلى تحقيق مصلحته دون أن ينتهك قوانين العدالة ولا يتعدى على حريات الآخرين والمهام

التي على الدولة أن تؤديها هي تلك التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل القضاء والدفاع عن الوطن وتنفيذ الأشغال العامة و وتعميم التعليم.

من جهة أخرى فقد خالف آدم سميث مبدأ الضريبة الواحدة الذي دعا إليه الفيزيوقراط ونادى بفرض الضريبة على كل فئات الدخل سواءً كان مصدره العمل أو رأس المال أو الأرض. وهذا ينسجم أصلا مع فكرته بأن العمل الزراعي ليس وحده العمل المنتج بل أن كل عمل منتج.

كما يهاجم آدم سميث نظرة المركانتيليين إلى التجارة الخارجية ويدعو إلى حريتها على أساس أنها مفيدة إذا تمت بصورة عفوية ويرفض كل حماية لها من قبل الدولة. فمن الحمق بنظره أن تنتج دولة بنفسها وبمزيد من النفقات ماتستطيع أن تحصل عليه من البلاد الأخرى بأقل كلفة. حيث يعتقد آدم سميث أن ثم توزيعاً للانتاج بين مختلف الدول يحقق مصالحها جميعاً وأن سياسة الحماية تمنع الدولة التي تنتهجها من الاستفادة من هذا التوزيع المبني أساساً على تقسيم العمل في المجتمع الدولي.

ثانياً – تبلور النظام الفكري الكلاسيكي

حقا لقد وضع آدم سميث الأساس الفكري للمدرسة الكلاسيكية، غير أن اتباعه من بعده تمكنوا من استكمال البناء بعد أن شذبوا أفكار معلمهم وأوضحوها أو أضافوا إليها وفي بعض الأحيان عدلوها.

وكان من أهم رواد هذه المدرسة في انكلترا(دافيد ريكاردو 1772–1823)، و(روبرت مالتوس 1776–1836) و(جون ستيوارت ميل 1806–1873)، أما في فرنسا فكان (جان باتيستساي 1767–1832).

وإن كان مفكروا هذه المدرسة قد اختلفوا في بعض الأحيان حول نقاط معينة، إلا أنهم جميعاً التقوا في نقاط مشتركة كونت مضمون فلسفتهم وهيكل النظام الفكري الكلاسيكي الذي سيمتد فترة طويلة من الزمن.

ومن أهم النقاط المشتركة الذي تعتبر الأسس العامة للنظام الفكري الكلاسيكي ما يمكن إيجازه فيما يلي:

1- الاستقرار حول وجود القانون الاقتصادي:

لقد انتهت مرحلة تطور الفكر الاقتصادي عبر الفيزيوقراط وآدم سميث إلى إبراز مفهوم وجود القانون الطبيعي ورسم حدود العلم الجديد الذي هو الاقتصاد السياسي ومن ثم اعطاء مضمون محدد لمفهوم القانون الاقتصادي، لكن هذا المفهوم مازال مرتبطاً بفكرة أنه يعمل دائماً في مصلحة المجتمع. وقد تم تجريد القانون الاقتصادي من حتمية هذه الصفة، حيث أصبحت مهمة الاقتصاد السياسي تتلخص في عرض القوانين الاقتصادية عرضاً علمياً باللجوء إلى الطريقة التجريدية دون الاكتراث بما إذا كانت هذه القوانين تترتب عليها نتائج في صالح المجتمع أو نتائج اجتماعية سيئة وضارة.

إن وصول الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى هذه الصورة من الفهم للقانون الاقتصادي شكل ضربة قوية لمبدأ " حياد الدولة"، فعندما لاتستطيع القوانين الاقتصادية أن تحقق بفعلها العفوي مصلحة المجتمع فلا بد من افساح المجال أمام السلطة لأن تتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق مصلحة المجتمع ولذلك نجد اتباع المدرسة الكلاسيكية (جون ستيوارت ميل) ينكر وجود قوانين اقتصادية في ميدان توزيع الثروات ويؤيد تدخل الدولة في هذا الميدان، في حين ينكر على الدولة تدخلها في ميدان الانتاج لاعتقاده بوجود القوانين الاقتصادية فيه وهي قوانين طبيعية لابد وأن تحترم كي تتحقق مصلحة المجتمع.

2- انسجاماً مع فكرة القانون الطبيعي فإن المذهب يقوم على الاعتقاد بأن تقاطع وتداخل المصالح الفردية يؤدي إلى انسجامها. وإن " اليد الخفية – آلية السوق" هي التي تؤدي إلى الانسجام بين المصالح الفردية باتجاه تحقيق المصلحة الجماعية.

3- الاهتمام بالتصرفات الجزئية، المبنية على المصلحة الفردية. وقد تركز الاهتمام بشكل خاص على مشكلة القيمة والأسعار وما إلى هنالك. وقد اعتقد الكلاسيك أن الكليات انما هي مجموع الجزئيات.

4- التحليل الكلاسيكي هو تحليل سكوني، أي أن دراسات الكلاسيك تنصب على واقع معين وفي فترة زمنية معينة. أي أنهم كانوا يجردون الظاهرة من أهم صفاتها وهي الحركية. ولكن ذلك لايعني أنهم لم يهتموا بمشاكل التطور أو أنهم لم يأخذوا بالاعتبار

بعض الظواهر الحركية، إنما اعتقدوا بامكانية وجود توازن مستقر ودائم بسبب تداخل المصالح الخاصة.

تلك كانت أهم الاسس التي قام عليها النظام الفكري الكلاسيكي الذي سوف نتناول أهم نظرياته في الفصل اللاحق.

الفصل الخامس

النظام الفكري الكلاسيكي

يتكون هذا النظام من مجموعة من النظريات المترابطة، التي تشكل في مجموعها نظرية عامة للحياة الاقتصادية لتفسير مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

وقد نعت هذا النظام الفكري ب (الكلاسيكي) لأن اتباعه إنما قاموا بجمع نظريات من سبقهم من علماء الاقتصاد وحسنوها وأدخلوا عليها التصحيحات مع المحافظة على جوهرها.

وتبعاً لتطور الاوضاع الاقتصادية وتطور النظام الاقتصادي نفسه إضافة إلى الأفكار المعارضة التي راحت تفند وتنتقد الفكر الاقتصادي المؤيد، فقد مر النظام الفكري الكلاسيكي بثلاث مراحل أساسية متعاقبة وهي: الكلاسيكية، الكلاسيكية الجديدة أو مدارس الاقتصاد الصرف، الكينزية.

وسف نحاول أن ندرس بإيجاز تطورات هذا النظام وفق مراحل تطوره المتعاقبة، حيث نفرد هذا الفصل لدراسة أفكار المدرسة الكلاسيكية الأصل ثم نفرد فصلين آخرين لدراسة تطوراتها.

الكلاسيكية الأصل

في إطار المبادئ والأسس العامة التي كونت الأرضية الفكرية للنظام الفكري الكلاسيكي– والتي ذكرناها سابقاً– صاغ رواد المدرسة عدداً من النظريات شكلت في مجموعها بناء النظام. وكان من أهم هذه النظريات: نظرية القيمة والأسعار، نظرية الانتاج، نظرية التوزيع، نظرية المبادلات الدولية، نظرية السكان، نظرية التطور الاقتصادي. وسوف نحاول أن نعرض بإيجاز فحوى كل من تلك النظريات.

البحث الأول

نظرية القيمة والأسعار

ولدت بوادر هذه النظرية عند آدم سميث ، وقد رأينا سابقاً كيف انتهى آدم سميث إلى أن قيمة السلعة أنما تتحدد بكلفة إنتاجها،أي بمجموع عوائد عناصر الانتاج المستخدمة في إنتاج السلعة.وعلى أساس التمييز بين نوعين من الاسعار (السعر الطبيعي ويتحدد بكلفة الانتاج، والسعر الجاري الذي يتكون بفعل العرض والطلب) ساوى آدم سميث بين السعر الطبيعي وكلفة الانتاج ورأى أن السعر الجاري لا بد وأن يتساوى مع السعر الطبيعي بفعل التوازن العفوي.

لكن تطوير هذه النظرية وبلورتها كانت على يد ريكاردو أحد أبرز اتباع النظام الفكري الكلاسيكي.فقد ميز ريكاردو أولاً بين نوعين من القيمة القيمة الاستعمالية التي تتمثل في مقدرة السلعة على تلبية حاجة ما، والقيمة التبادلية التي تتوقف على ندرة السلعة والعمل اللازم لاقتنائها. والقيمة الاستعمالية لايمكن أن تقاس وفقاً لأي معيار مألوف لأن تقديرها يختلف باختلاف الأشخاص. أما القيمة التبادلية فتتوقف على تكلفة الانتاج. وخلافاً لمعلمه سميث يرى ريكاردو أن ريع الأرض ليس سبباً في القيمة وإنما هو نتيجة مشتقة من الأسعار، كما أن رأس المال ليس إلا عملاً مختزناً، أي عملاً بذل في الماضي في انتاج الأدوات والآلات والمواد التي تستخدم في العملية الانتاجية. وبذلك فإن تكلفة الانتاج يرجعها ريكاردو إلى عنصر العمل وحده. ومع ذلك يفرق ريكاردو بين نوعين من السلع، تلك التي يمكن زيادة انتاجها عن طريق إعادة انتاجها وهذه تتوقف قيمتها على كمية العمل المبذول لانتاجها، وسلع موجودة بكميات محدودة ولايمكن إعادة انتاجها وهذه تتوقف قيمتها التبادلية على ندرتها مثل لوحة الفنان.

ومهما يكن من أمر فإن ريكاردو أرسى نظرية القيمة – العمل بعد أن تراجع عنها أستاذه سميث، وسوف يعتنق هذه النظرية فيما بعد كارل ماركس ويبني عليها نظريته الشهيرة حول فائض القيمة.

أما بالنسبة للسعر فيفرق ريكاردو بين السعر الطبيعي الذي يمثل قيمة السلعة وبين سعر السوق الذي كثيراً ما ينحرف عن السعر الطبيعي تحت تأثير العرض والطلب. غير أن هذه الانحرافات لا تبدو له طويلة الأمد وقد أرجع ظهورها إلى حركة رؤوس الأموال الجديدة نحو الصناعات التي تكون مرغوبة بسبب ارتفاع أسعار سلعها، غير أن استمرار تدفق رؤوس الأموال على هذه الصناعات يؤدي إلى انخفاض الأسعار بحيث لايلبث سعر السوق أن يقترب بصورة آلية وفي مدة قصيرة من مستوى السعر الطبيعي. ونلاحظ هنا أن أفكار ريكاردو حول الأسعار لاتختلف كثيراً عن أفكار أستاذه.

ويكمل الدراسة جون ستيوارت ميل. حيث يهتم بدراسة المؤثرات التي تجعل سعر السوق ينحرف عن القيمة (السعر الطبيعي).

ويبدأ بملاحظة ستصبح فيما بعد حقيقة مقبولة من الجميع، وهي أنه لايمكن أن يكون لسلعة من نوع معين أكثر من سعر واحد في سوق معينة وفي وقت معين. لأنه لو وجد سعران لمثل هذه السلعة فسرعان مايعلم بذلك البائعون والمشترون ولابد من أن يصبح بعد وقت قصير سعرها واحداً.

ثم يدرس ستيوارت ميل قانون العرض والطلب مبيناً أن السعر يرتفع تحت تأثير ارتفاع الطلب وينخفض تحت تأثير ارتفاع العرض، ولكنه يستدرك ليؤكد فكرة أخرى وهي أنه اذا كان السعر يتأثر بحركات العرض والطلب فإن السعر بدوره يؤثر على العرض والطلب. وعلى هذا يستقر رأي ستيوارت ميل عند فكرة أن السعر يستقر عند مستوى تكون معه الكميات المعروضة والكميات المطلوبة متعادلة، وأن تقلبات الأسعار يكون من شأنها تحقيق هذه المعادلة بفعل المزاحمة.

البحث الثاني

نظرية الانتاج

تعود هذه النظرية إلى آدم سميث الذي يرى أن كمية الانتاج إنما تتوقف على انتاجية العمل (أي على تقسيم العمل) وعلى الكمية المتراكمة من رأس المال ووجهة استخدامه (

أي على المدخر من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية). ولكن آدم سميث لم يتمكن في حينه من الكشف عن الأساس الذي تتحدد بموجبه كمية السلع المنتجة.

إن استكمال بناء النظرية كان من قبل جان باتيست ساي. فقد أوضح ساي أن الانتاج لايتمثل في خلق أو تحويل أشياء مادية إنما يتمثل في خلق منافع أي في تقديم ما يشبع حاجات الناس وبذلك يكون قد قضى نهائياً على الرواسب القيزيوقراطية التي كانت لاتزال عالقة في أفكار المدرسة الكلاسيكية.

يرأي ساي أن الانتاج يتحقق بفضل مساهمة ثلاث عناصر في العملية الانتاجية هي: العمل، رأس المال، الأرض، غير أن جمع المقادير المناسبة من هذه العناصر يتم من قبل شخص هو " المستحدث". فهذا الشخص الذي يلعب دوراً في العملية الانتاجية. يشتري الخدمات المنتجة (عناصر الانتاج) من أصحابها (العمال، أصحاب رؤوس الأموال، أصحاب الأراضي) ثم يستخدمها عن طريق مزج مقادير مناسبة للعملية الانتاجية وبالتالي يحصل المستحدث على كمية من السلع يعرضها للبيع في السوق. وعندما يقدم المستحدث على العملية الانتاجية يكون قد أخذ باعتباره حاجات المستهلكين مما يعني أن الكميات المنتجة والمعروضة لابد وأن تنزع إلى التعادل مع حاجات المستهلكين، وبتعبير آخر فإن العرض في السوق سوف يتجه نحو التساوي مع الطلب. وإن ظهر عدم التوازن في السوق فإنه لابد وأن يزول بعد مدة من الزمن بحيث يستقر وضع التوازن.

ويخلص "ساي " إلى نفي امكانية وجود فائض من السلع في السوق، أي أنه ينفي وجود أزمات فيض الانتاج ويعلل نتيجته هذه بقانون يسمى "قانون المنافذ" وبمقتضى هذا القانون تعتبر المنتجات منافذ لبعضها البعض. فالسلع إنما تنتج لتبادل بسلع أخرى فإنتاج سلعة ما يشجع على رواج سلعة أخرى. ذلك لأن المنتج عندما ينتج سلعة ما يكون همه الاسراع في بيعها. وعندما يحصل على ثمنها يكون همه الاسراع في التخلص من النقد الذي حصل عليه وذلك لكي لا يبقى النقد دون فائدة لديه.

البحث الخامس

نظرية السكان

التصقت هذه النظرية باسم راهب بروتستانتي هو روبرت مالتوس (1766–1836) شب وترعرع على الأفكار الفلسفية والاقتصادية التي كانت منتشرة في زمنه، تخرج من جامعة كامبردج وعين أستاذاً عام 1807 في كلية هايلبري وبقي في مركزه حتى وفاته.

ضمن مالتوس نظريته في السكان في كتاب عنوانه " بحث في مبادئ السكان". وقد كان هذا الكتاب سبب شهرته بالرغم أنه نشر مؤلفات أخرى أهمها: مبادئ الاقتصاد السياسي، التعاريف في الاقتصاد السياسي.

تساءل مالتوس حول سبب انتشار الفاقة والبؤس والشقاء في انكلترا مع أن سميث وغيره بشروا بالرفاه والحياة السعيدة إذا احترمت القوانين الطبيعية والحرية وحصل التوازن العفوي. وقد سلم مالتوس بصحة نظريات السلف وراح يبحث عن العوامل التي تعيق تحقيق النظام الحر الذي دعا إليه سميث وتمنع المجتمعات من العيش برفاه. وقد وجد مالتوس هذه العوامل مجتمعة في " مشكلة السكان".

وقد ظهرت المشكلة عنده عندما قارن بين الزيادة البشرية والزيادة في الانتاج حيث زعم أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية (1، 2، 4، 8....) وأن الانتاج يتزايد وفق متوالية حسابية (1، 2 ، 3، 4....) والنتيجة الحتمية هو أنه سيأتي اليوم الذي يصبح فيه الانتاج غير كافي لإطعام السكان فتكون الكارثة والصدمة وما يتبعها من مجاعات وأمراض إلخ.....

وبناءً على ذلك فإن الداء يكمن في (الزيادة السكانية)، ولكن ماهو العلاج؟ إن مالتوس يتوجه إلى الناس طالباً منهم ممارسة " العفة والامتناع"، يريد منهم أن يمتنعوا عن الزواج أو يؤخروه على الأقل، ولكن لمن يوجه مطالبته ودعوته؟ إنه يوجهها إلى الطبقة الفقيرة نظراً لضيق ذات يدها ولعدم استطاعتها القيام بتربية الأطفال. ولا ينسى أن يوجه النصائح " القيمة " إلى الطبقة الغنية: " أن تبعد عنها فكرة الاحسان إلى الطبقة الفقيرة لأن ذلك يشجعها على الزواج".

واجهت نظرية مالتوس في السكان انتقادات كثيرة ومتعددة كما كذبها الواقع نفسه الذي حاول مالتوس أن يرسم صورته القاتمة. ومع ذلك لابد من الاعتراف أنها قدمت مساهمة كبيرة لعلم الاقتصاد حيث دلت على موضوع حيوي هو موضوع السكان ونتيجة لذلك ظهر علم خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو علم السكان.

البحث الثالث

نظرية التوزيع

تعتمد نظرية التوزيع في النظام الفكري الكلاسيكي على نظرية الكلاسيكيين للقيمة والأسعار وعلى نظريتهم في الانتاج. فقد تقدم معنا أن " المستحدث" عندما يقوم بشراء الخدمات المنتجة (العمل والأرض ورأس المال) فإنه يدفع لأصحابها قيمتها. والمستحدث بعد أن يحصل على السلعة نتيجة مزج عناصر الانتاج فإنه يعمد إلى بيعها، والثمن الذي يحصل عليه المستحدث من بيع السلع المنتجة هو الذي يدفع ثمناً للخدمات المنتجة. وهكذا إذ يدفع المستحدث تكاليف الخدمات المنتجة إلى أصحابها يوزع الدخل عليهم، أي أن هذا الثمن الذي يدفع لعناصر الانتاج يتكون من الريع وأجرة العمل والربح. وانطلاقاً من ذلك تتفرع نظرية التوزيع إلى ثلاث نظريات هي: نظرية الريع ونظرية الأجر ونظرية الربح.

1-نظرية الريع:

على الرغم من أن مسألة الريع شغلت الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن وحاول كثير من المفكرين تفسيرها وخاصة الفيزيوقراط الذين فسروا الريع، كما رأينا، بالمنتج الصافي واعتبروه هبة من الطبيعة تعطيه الأرض، إلا أن مسألة الريع ارتبطت ارتباطاً وثيقاً باسم ريكاردو.

ومع ذلك فإن بوادر نظرية الريع ظهرت لدى مالتوس، حيث بعد أن يقر هذا الفيزيوقراط على رأيهم من أن الريع أثر طبيعي لصفة وضعها الله في الأرض، فإنه يضيق إلى ذلك أن الأرض تمتاز بصفة فريدة وهي ضمان استمرار قيمتها وزيادة هذه القيمة وبالتالي ضمان استمرار وزيادة دخل أصحابها من دون حدود وذلك بسبب تزايد أعداد السكان وبالتالي زيادة حاجاتهم إلى منتجات الأرض.

أما الاضافة الثانية، وهي الأكثر أهمية وستكون منطلق نظرية ريكاردو في الريع، فهي أن الأراضي متفاوتة في خصوبتها ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة ارباحاً متفاوتة. ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات ربح أعلى من غيرهم. وهذا ما سمي فيما بعد " بالريع التفاضلي أو الفرقي".

يتبنى ريكاردو هذه الفكرة ويزيد في شرحها فيقرر أن الأراضي التي يباشر في استثمارها في بادئ الأمر في بلد ما هي الأراضي الأكثر خصوبة ولايظهر الريع هنا طالما توافرت مساحات من هذه الأراضي تزيد عن حاجات السكان. ولكن مع زيادة السكان وتزايد حاجاتهم إلى المنتجات الزراعية تظهر الحاجة إلى استثمار المزيد من الأراضي الجديدة. وعندما تستنفذ الأراضي الأكثر خصوبة يلجأ الناس لزراعة الأراضي الأقل خصوبة، وهنا يبذلون المزيد من العمل ورأس المال من أجل الحصول على نفس الكمية من الانتاج التي تعطيها الأرض الأكثر خصوبة مما يعني زيادة تكاليف الانتاج. وعليه فكلما انخفضت خصوبة الأرض كلما ارتفعت كلفة انتاج المحصول الذي تعطيه.

وطبقاً لنظرية القيمة والأسعار التي تقول بأنه لايمكن أن تباع السلعة الواحدة في السوق الواحدة وبوقت معين بأكثر من سعر واحد، وأن سعر البيع يتحدد وفق أعلى كلفة للانتاج، فإن سعر بيع المحصول يتحدد تبعاً لكلفة انتاجه في الأراضي الأقل خصوبة. وباعتبار أن الأراضي الأكثر خصوبة تكلفة الانتاج فيها أقل عندها يظهر الريع.

ومن هنا نلاحظ أن الريع لايكوّن القيمة لدى ريكاردو، كما اعتقد سميث وأنه ليس السبب في ارتفاع الأسعار وإنما هو نتيجة لهذا الارتفاع.

من جهة أخرى فقد وجد ريكاردو أنه قد يظهر الريع دون اللجوء إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة. بل عند محاولة زيادة الانتاج في نفس الأرض عن طريق بذل المزيد من العمل وتخصيص المزيد من رأس المال. فعند زيادة هذه العناصر في نفس قطعة الأرص فإن محصولها سوف يزداد ولكن من غير المعقول أن نتصور امكانية زيادة محصول أرض معينة دونما حد حتى أنه في مرحلة معينة يجد المستثمر أن زيادة المحصول لاتتناسب مع

زيادة العمل ورأس المال، وقد يجد نفسه مضطراً إلى التوقف عن محاولة زيادة المحصول لأنها تصبح غير مجدية. ومرد ذلك إلى فعل قانون اقتصادي يسمى قانون المردود غير المتناسب أو قانون الغلة المتناقصة.

وهكذا يلاحظ ريكاردو أن نسبة المحصول الجديد أدنى من نسبة الجهد المتزايد المبذول لزيادة الانتاج الزراعي في أرض معينة، مما يعني زيادة كلفة انتاج الكمية الاضافية التي حصلنا عليها، وتبعاً لقانون وحدة السعر فإن زيادة التكلفة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ومعنى ذلك ظهور حالة مماثلة لتلك الحالة التي صادفناها عند زراعة الأراضي الأقل خصوبة، أي يظهر الريع ليس فقط عند زراعة الأراضي الأقل خصوبة و إنما أيضاً عند زيادة انتاج الأراضي المستثمرة عن طريق زيادة العمل ورأس المال. ويضيف "ساي" إلى ذلك أن الريع يظهر أيضاً عند تزرع الأراضي الأكثر بعداً عن السوق، فالبعد بنظره يوازي انحفاض الخصوبة.

2-نظرية الأجر:

تتلخص نظرية الأجر في النظام الفكري الكلاسيكي بأن أجر العامل يتحدد بمقدار الحد الأدنى من السلع اللازمة لاستمرار بقاء العامل، أي بما يكفل تجديد قوة العمل.

وقد وجدت فكرة النظرية عند آدم سميث واعتنقها مالتوس الذي بررها بأن نمو عدد السكان سوف يجعل الأجور تستقر على مستوى لايزيد كثيراً عن المقدار الذي جعلته الطبيعة والعادات ضرورياً لمعيشة العمال.

ولكن النظرية لم تأخذ أبعادها الواضحة إلا عند ريكاردو. فقد فرق ريكاردو بين صورتين للأجر: الأجر الطبيعي (أو السعر الطبيعي) وهو مايكفل للعامل وأسرته مدخولاً يسمح له ولهم بمتابعة الحياة لمتابعة العمل ومتابعة انجاب الأولاد، والأجر الأسمي (أو السعر الدارج) وهو المبلغ من النقود الذي يحصل عليه العامل والذي لايمكن أن يبقى ثابتاً إذ لابد له من أن يتزايد، ولكن هذه الزيادة وهمية بسبب الزيادة الحتمية في أسعار المواد

الغذائية (وفق نظرية الريع لدى ريكاردو بسبب اللجوء إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة نتيجة تزايد السكان) مما يعني أن مستوى الأجر الفعلي سوف يبقى عند مستوى الكفاف، وهذا ما يؤكده ريكاردو عندما يقول بأن أجرة العامل سوف تبقى مستقرة على حد الكفاف مهما بلغ التقدم الاقتصادي.

ويضيف جون ستيوارت ميل على ذلك بأن الأجر الأسمي (أو الأجر الدارج) إنما يحدده العرض والطلب. ويشرح ميل آلية العرض والطلب في هذا المجال على اساس أن الأجر الأسمي يحدده عاملان هما مقدار رأس المال المتداول المخصص لدفع الأجور، وعدد العمال الذين يطلبون العمل . فإذا كانت زيادة كمية رأس المال المخصص لدفع الأجور تخرج عن إمكانية العمال، فإنهم بإمكانهم التحكم بعددهم.

ولكن وجهة نظر ستيوارت ميل لاقت نقداً شديداً من قبل العديد من الاقتصاديين مما دفعه للتراجع عنها كلياً عام 1869م، وقد انعكس هذا التراجع على النظام الفكري الكلاسيكي بمجله، حيث زعزع الثقة فيه.

3-نظرية الربح:

طبقاً لنظرية القيمة والأسعار في المدرسة الكلاسيكية فإن الربح هو حصة المستحدث من الدخل الناجم عن العملية الانتاجية، وتعود نظرية الربح في أصولها إلى آدم سميث. حيث حدد قيمة السلعة بكلفة انتاجها المتمثلة بعوائد عوامل الانتاج المستخدمة من أجل انتاج السلعة، وإيضاح هذه النظرية في النظام الفكري الكلاسيكي وجد عند ريكاردو الذي بناها على نظريته في الريع.

فحسب ريكاردو إن المالك العقاري يستأثر بكامل الريع، وما تبقى من دخل يتم اقتسامهم بين العامل وصاحب العمل. وحصة العامل تحددت بمستوى الكفاف، أي بمقدار ما يكفل تجديد قوة العمل. كما مر معنا. إذاً ما تبقى يشكل الربح. ويرى ريكاردو أن الربح ينزع دوماً نحو الانخفاض. وسبب ذلك ارتفاع الأسعار المستمر الذي يتبعه تزايد الاجر الأسمي

فإنخفاض الربح إلى أن يأتي الوقت الذي ينعدم فيه الربح وهو الوضع المستقر. ومع ذلك فإن ريكاردو كان يعتقد بإمكانية وجود عوامل من شأنها أن تحد من انخفاض الربح ومن ارتفاع الريع في نفس الوقت. ومن أهمها حرية التجارة الخارجية.

على الرغم من النواحي الضعف الكثيرة التي تتصف بها هذه النظرية إلا أنها كشفت النقاب عن ظاهرة على غاية من الأهمية وهي التناقض بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح الطبقة الرأسمالية، وسوف يتلقفها كارل ماركس فيما بعد ويدعمها بحجج وبراهين ولتشكل أحد أعمدة النظرية الماركسية.

لم يفرق ريكاردو كمن سبقه بين الفائدة والربح ذلك لأن المنتج كان في الغالب، يستخدم في انتاجه رأسماله الخاص، وقد رأينا في نظرية الانتاج أن جان باتيست ساي أبرز دور المستحدث وأوضح كيف يقوم بدور منظم الانتاج وتحمل مخاطرته. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة لم تلق صدى في بريطانيا إلا ان جون ستيوارت فرق بين الفائدة والربح ومع ذلك اعتبر الفائدة جزءاً من الربح، حيث ما زال يعتبر أن الحالة العادية هي حالة المستحدث الذي يستخدم رأسماله ولايعتمد على رأس مال غيره. وفي نظرية ستيوارت أن الربح يتألف من ثلاثة عناصر: مكافأة الحرمان، ومقابل المخاطرة وجزاء النشاط.

الفصل السادس

الكلاسيكية الجديدة

(مدارس الاقتصاد الصرف)

لقد شهد القرن التاسع عشر تحولاً خطيراً، كما رأينا، في البنية الاجتماعية والاقتصادية للنظام الرأسمالي، وانعكس هذا التحول على طبيعة العلاقات الانتاجية في المجتمع. وكانت المدرسة الكلاسيكية، بعد أن أشبعت نظرية القيمة تحليلاً وتفسيراً، انصرفت إلى دراسة وتحليل مسألة التوزيع في المجتمع، وقد رأينا انها توصلت إلى نظريات ونتائج أصابت مقتلها، ذلك لأن النتائج نفسها سوف يستخدمها معارضوا المدرسة في الهجوم على أفكارها وبناء نظام فكري مغاير، وكان أهم تلك النظريات: نظرية القيمة العمل،

نظرية الربح والأجور والكشف عن التناقض الطبيعي بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال إضافة إلى نظرية السكان ونظرية التطور الاقتصادي.

في خضم النتائج الاجتماعية الخطيرة التي تمخض عنها النظام الرأسمالي انكمش الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على نفسه وراح يحاول الهروب من مناقشة وتحليل تلك النتائج إلى دراسة آلية الفعاليات الاقتصادية بصورة مجردة زاعماً دعاته أن دراسة الاوضاع الاجتماعية إنما تخرج عن موضوع علم الاقتصاد. وإن عرض علم الاقتصاد إنما هو التوصل إلى قوانين تكشف حركة العناصر المادية للفعالية الاقتصادية وآلياتها. وعلى الرغم من أن بعض الاتجاهات الجديدة اتخذت من الفرد البشري أساساً لأبحاثها إلا أنها جردته من صلته بمجتمعه ودرسته كفرد مستقل تحكم تصرفاته " قوانين موضوعية ".

غير أن هروب مفكري النظام عن مناقشة ودراسة العلاقات الاجتماعية مكنها من بناء الكثير من النظريات التي ساعدت كثيراً في فهم البنية الاقتصادية للمجتمع وسوف تكون محور التفكير الاقتصادي لما بعد منتصف القرن العشرين.

ومع أن النظام الفكري الكلاسيكي في هذه المرحلة ظل في إطار المبادئ والأسس العامة للنظام إلا أنه مع ذلك انقسم في مدارس ثلاث اختلفت في انطلاقاتها أو في فرضياتها. وقد سميت هذه المدارس بأسماء الجامعات التي درست فيها فكان هناك مدرسة فيينا ومدرسة لوزان ومدرسة كامبردج وسوف نتناول بايجاز أفكار كل مدرسة.[1]

البحث الأول

[1] دروس في الاقتصاد السياسي. مصدر سبق ذكره ص414-437 (بتصرف)

مدرسة فيينا

النظرية الحدية

ان المدرسة الكلاسيكية القديمة كانت تحاول البحث عن القيمة في الاشياء ناسية أو متناسية الانسان. لذلك فإن نظرية القيمة لديها كانت تعني، كما رأينا سابقاً تكاليف انتاج السلع.

وفي عام 1870 تقريباً قام الانكليزي جيفونس S.Jevons والنمساوي كارل منجر K. Menger وكذلك الفرنسي ليون فالراس l.walras بمحاولات لتوجيه الأنظار نحو الاساس النفساني، والبسيكولوجي، للقيمة معتبرين بأنها تنبع من مصدر داخلي انساني هو الرغبة أو الحاجة Besoin رغبة وحاجة الفرد.

وقد تقدم منجر الجميع في حسن وعمق دراسته للنظرية الجديدة وباعتباره كان استاذ الاقتصاد في جامعة فيينا فقد اكتسبت المدرسة لقب "مدرسة فيينا".

انطلق منجر في بنائه للنظرية من فكرة بسيطة للغاية حاول فيما بعد أن يطبق نتائج تحليلها على كافة العناصر والمشاكل الاقتصادية التي اعترضته، وهذه الفكرة هي: أن الحاح وشدة الحاجة تخف تدريجياً وبالضرورة إذا ما استطاع الانسان الاجابة عليها واشباعها. وإن قيمة سلعة من السلع، نظراً لهذه الفكرة، تحددها قيمة الوحدة الأخيرة من السلعة التي تستعمل لسد الحاجة مع فرض أن السلع قابلة للتقسيم إلى وحدات.

إن قيمة الوحدة الأخيرة من السلعة تحدد بمنفعتها، وبالتالي فإن منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة هي التي تحدد قيمة السلعة. وقد سميت منفعة الوحدة الأخيرة بالمنفعة الحدية أو المنفعة الهامشية. ومن هنا انطلق تعبير نظرية المنفعة الحدية على هذه النظرية.

وبناءً على نظرية المنفعة الحدية حاول كارل منجر أن يعيد تحليل آلية الفعالية الاقتصادية وراح يبني بصورة تجريدية علم الاقتصاد من جديد . فكان أن صاغ عدداً من النظريات في الفائدة والنقد وفي قيمة عناصر الانتاج والتوزيع.

وتجدر الاشارة أن فكرة المنفعة وجدت قبل نشأة المدرسة الكلاسيكية أصلاً. حيث نجد كوندياك (1715– 1780) وتورغو (1727– 1781) يقرران أن مقدار درجة الرغبة لدى الأفراد في السلعة هو الذي يشكل الأساس والمقياس اللذين تتحدد بمقتضاهما القيمة، فالقيمة تستند إلى الحاجة، والحاجة إلى الأشياء هي التي تولد نفعها بالنسبة للأفراد، أي أن هذه الحاجة هي التي تجعل الأشياء المذكورة مرغوبة منهم.

ولكن فكرة المنفعة حكم عليها بالفشل الذريع في حينها لأن أصحابها لم يتمكنوا من التوفيق والربط بين فكرتي المنفعة والندرة. فمثلا نجد بأن شيئاً ضرورياً كالماء والهواء ليس له قيمة تذكر مع أن "منفعته" لاتقدر بثمن وبالعكس فإن "منفعة" الماس ضعيفة بالنسبة للفرد مع قيمته عالية جداً.

وواضح أن فشل تلك الفكرة يعود إلى أن أصحابها نظروا إلى المنفعة الكلية للأشياء، حيث نظروا للسلعة على أنها كتلة واحدة. وقد أفلحت" المدرسة الحدية" في استكمال " نظرية المنفعة" عندما أضافت فكرة تقسيم السلعة إلى وحدات متجانسة واهتمت بتحليل أخر وحدة من السلعة.

البحث الثاني

مدرسة لوزان

نظرية التوازن العام

مؤسس هذه المدرسة ليون فالراس فرنسي الأصل والجنسية تعذر عليه الدخول إلى إحدى الجامعات الفرنسية فهاجر إلى لوزان في سويسرا حيث استلم منصب استاذ الاقتصاد السياسي في جامعتها فأطلق عليه مؤرخوا الفكر الاقتصادي مؤسس مدرسة لوزان.

انطلق فالراس في فهمه للحياة الاقتصادية من مبدأ الحدي، ولكنه سرعان ما انقلب على هذا المبدأ واتخذ لنفسه طريقة خاصة لدراسة آلية الحياة الاقتصادية، حيث نظر إليها من الوجهة العامة، الكلية Macro.

حاول فالراس التوصل إلى نظرية عامة لتوازن الفعاليات الاقتصادية على أساس تحليل العلاقات العامة المتبادلة بين الحادثات الاقتصادية آخذاً بعين الاعتبار التأثير المتبادل بين السبب والنتيجة. وهكذا عكس ما اخذت به المدرسة الكلاسيكية القديمة التي حاولت البحث عن السبب أو الأسباب التي تؤثر في الفعاليات الاقتصادية.

اعتمد فالراس في تحليله على فكرة جديدة رأى أنها تشكل الأداة الفعلية لفهم الحياة الاقتصادية هي فكرة "التابع Fonction" التي أخذها عن الرياضيات محاولاً الوصول إلى نظرية عامة للتوازن.

وأوضح من ذلك أن فالراس لم يشذ عن الاتجاه الجديد وهو الابتعاد عن دراسة القضايا الاقتصادية في علاقاتها الجدلية مع القضايا الاجتماعية، وإنما عمد كغيره من الكلاسيكيين المتأخرين أن يضفي على الاقتصاد صفة التجرد شأن العلوم البحتية مثل الرياضيات، حيث لايعني بتقييم القوانين التي يصل إليها بقدر عنايته في الوصول إلى هذه القوانين.

وهو لايحيد أيضاً عن المبادئ الكلاسيكية فنظريته تقوم على فرضية أساسية هي مبدأ المزاحمة الحرة، لذلك فإنه يطالب الدولة أن تتدخل كي تحمي المزاحمة الفردية من هجمة الانحصار (الاحتكار) التي اشتدت في عهده.

وبعد ذلك ماهي نظرية التوازن؟

تعتمد هذه النظرية على مقدمة أولية وهامة هي مبدأ التابع Fonction بمعنى أن العلاقة التي تربط العناصر الاقتصادية ليست سببية (في اتجاه واحد) وإنما هي متبادلة. فكل عامل يؤثر على الآخر ويتأثر منه.

وعليه، فليس المهم أن نبحث عن سبب القيمة أو نتساءل عن أن العرض هو الذي يؤثر في السعر أم الطلب، وإنما المهم هو أن ندرس العلاقات المتبادلة بين كل هذه العوامل مجتمعة فنصل حين ذاك إلى معرفة " السعر" الذي يحدده سوق المزاحمة الحرة.

أما عن نظرية التوازن نفسها فإنها تعتمد على المنطلقات التالية:

1- يجد فالراس أن الاقتصاد يمر بأسواق ثلاثة تؤثر كل واحدة منها على الآخر وتتأثر بها بحسب مبدأ التبعية. وهذه الأسواق هي: سوق البضائع وسوق الخدمات الانتاجية وسوق الرساميل. وتهيمن قوانين التوازن على الأسواق الثلاثة وعلى علاقة الواحدة بالأخرى.
2- أما عن التوازن داخل كل سوق فهو يعتمد على شرطين أساسيين. الشرط الأول هو أن تكون الأسعار داخل هذا السوق متوازنة. وذلك يتحقق عندما يتوازن العرض مع الطلب أولاً، وعندما يكون سعر المبيع مساوياً لسعر الكلفة ثانياً. أما الشرط الثاني الذي لابد منه لقيام التوازن فهو تطبيق نظام المزاحمة الحرة بحذافيره لأن هذا النظام " يحقق في حال ثباته الحد الأعظم من المنفعة للجميع.... لذلك فيجب أن يكون هدفاً بحد ذاته لأنه يحقق الصالح العام" وينبغي أن يسود نظام المزاحمة كافة القطاعات الاقتصادية.
3- يحصل التوازن في الأسواق الثلاثة، بنظر فالراس، بفضل المستحدث حيث يقوم هذا بشراء الرساميل والخدمات الانتاجية من جهة ويبيع البضائع المنتجة في سوق البضائع من جهة أخرى. وعلى هذا فإن كل تذبذب في الأسعار في سوق البضائع سوف يجر وراءه تذبذبات مماثلة في سوق الرساميل والخدمات الانتاجية. ولقد شبه فالراس هذا الوضع بمبدأ الأواني المستطرقة.

وهكذا يشكل المستحدث " قطب الرحى" في نظرية التوازن العام ولكن عليه أن يبيع السلع التي ينتجها بسعر يماثل تماماً سعر كلفتها دون زيادة أو نقصان حتى يتحقق التوازن. والمزاحمة الحرة كفيلة بذلك، حيث أنها سوف تقضي في النهاية على أرباح المنتجين. ومن هنا كان يشدد فالراس على تطبيق مبدأ المزاحمة الحرة ويدعو الدولة إلى حمايتها. ولكن مجريات التطور الاقتصادي للنظام الرأسمالي كانت تقضي على آمال فالراس بعودة المزاحمة الحرة حيث كان النظام يسير حثيثاً نحو الاحتكار، بل إلى أعلى مراحله، الامبريالية.

البحث الثالث

مدرسة كامبردج

النظرية التوفيقية

صاحب هذه المدرسة هو الاقتصادي الانكليزي الفرد مارشال A. Marshall (1842-1924) تولى تدريس الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج في انكلترا فترة طويلة من الزمن، حيث استطاع أن يجعل هذه الجامعة في بدايات القرن العشرين المركز الأساسي للابحاث الاقتصادية في اوروبا، وعلى يده تخرجت فئة كبيرة من الاقتصاديين العمالقة من بينهم اللورد جون ماينرد كينز الذي سيفوق استاذه شهرة بعد حين.

حاول مارشال أن يجعل من نفسه الوعاء الذي تجتمع فيه نظريات المدارس الاقتصادية الحديثة، فعمد إلى التوفيق بين نظريات عديدة متضاربة دون أن يرغب بصياغة " نظرية" خاصة به نشر النظرية الحديثة في انكلترا وأخذ عنها بعضاً من آرائها مهملاً البعض الآخر، درس نظريات فالراس واستفاد منها دون أن ينضم في ركابه. أراد أن يوفق بين كافة النظريات الحديثة التي أسماها " الكلاسيكية الجديدة" وبين الكلاسيكية القديمة فجاء كتابه المعروف " مبادئ الاقتصاد" الذي نشر عام 1890 مختوماً بطابع " التوفيق" والوصول إلى الحلول الوسطى. ولذلك أتت أفكار مارشال ضمن إطار مايسمى بالنظرية التوفيقية. فما هو مضمون هذه النظرية؟

لخص مارشال موقفه من مسألة القيمة في جملة واحدة هي: " إن التساؤل عن أساس القيمة وهل يعتمد على هذه النظرية أو تلك هو كالتساؤل عن أي نصل من المقص هو الذي يقطع ورقة ما: أهل النصل الأعلى أم النصل الأسفل؟!" فالنسبة إليه إن تكاليف الانتاج والمنفعة والندرة كلها عوامل تدخل في تحديد القيمة. ولذلك نراه يدرس آلية تشكل الأسعار، باعتبار السعر وسيلة التعبير عن القيمة، انطلاقاً من مقولته السابقة.

ونراه يفرق في الزمن بين الفترة قصيرة الأجل والفترة طويلة الأجل فقد يكون قانون ما صحيحاً في الفترة قصيرة الأجل حيث لامجال للتغيير في البنية الاقتصادية للمجتمع: من طرق في الانتاج أو التوزيع الخ... وقد يكون نفس القانون خاطئاً في الفترة طويلة الأجل الذي تتعرض فيها البنية الاقتصادية للتبدل والتغيير بفعل عامل الزمن وما يحتويه من مفاجآت على هذا الصعيد.

بمعنى آخر فإن إدخال عنصر الزمن لدراسة الفعاليات الاقتصادية ضرورة لابد منها لفهمها فهماً صحيحاً. والتفريق بين الحالة الستاتيكية Statique الراكدة التي توافق الفترة قصيرة الأجل تختلف اختلافاً كبيراً عن الحالة الديناميكية المتطورة والنامية التي توافق الفترة طويلة الأجل.

بعد هذا التفريق الذي اتبعه مارشال من حيث الزمن يدرس آلية تشكل السعر في كل فترة بطريقة معينة.

1-في الفترة قصيرة الأجل:

يقبل مارشال بنظرية المدرسة الحدية، حيث أن العامل الأساسي الذي يحدد السعر في هذه الفترة هو الطلب على البضائع. ولقد اعتبر مارشال أن " سعر العرض" الذي يطلبه البائعون لاعلاقة له إلا من بعيد بنظرية تكاليف السلعة. لذلك فلا يسعنا أن نعتبر بأن تكاليف السلعة هي التي تحدد السعر في هذه الفترة. على العكس فإن الذي يحدد السعر هو الطلب على البضائع الذي تحكمه المنفعة الحدية التي يتصور أن يحصل عليها الطالبون.

2-**في الفترة طويلة الأجل:**

ينحاز مارشال إلى نظرية المدرسة الكلاسيكية القديمة، حيث يبدو لديه تفسير تكاليف الانتاج على أسعار السلع وأن التوازن بين العرض والطلب لن يتم في هذه الفترة إلا إذا كان السعر محدداً على ضوء تكاليف السلعة.

البطالة والتضخم

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم. فمشكلتي التضخم والبطالة تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما. وفي كثير من الأحيان تواجه حكومات الدول التي تعاني من التضخم أو البطالة العديد من المظاهرات والإحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة للبطالة أو التضخم.

أولاً: البطالة:

يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية:

✓ **أنواع البطالة:**

$$\text{معدل البطالة} = \left(\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}}\right) \times 100$$

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع:

١- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الإنتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

٢- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

٣- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

٤- البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

٥- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

٦- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):
وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف.
٧- البطالة المستوردة (Imported Unemployment):
وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

- ✓ **آثار البطالة:**

تنجم عن البطالة آثار عديدة منها الاثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية.
فمن الآثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد.
ومن جانب آخر، فإن للبطالة آثار اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة.
أما من الجانب السياسي نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع.

ثانياً: التضخم:

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. ويمكن احتساب معدل التضخم (Inflation Rate) كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \left(\frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار السنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \right) \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

✓ **تصنيف التضخم:**

يمكن التفرقة بين نوعين من وذلك حسب حجم ومستوى التضخم.

- ☒ النوع الأول فيسمى التضخم المعتدل (Moderate Inflation) أو التضخم الزاحف (Creeping Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتعدى (١٠%) سنوياً.
- ☒ النوع الثاني فهو التضخم الجامح (Hyper Inflation) وهو عبارة عن ارتفاع مستمر وبمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار يتجاوز (١٠%) وفي فترات زمنية متقاربة.

✓ **أنواع التضخم:**

توجد هناك أنواع مختلفة من التضخم ولأسباب متنوعة ومنها:

١- تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي عن استيفاء الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج ارتفاع الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا.

٢- تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation):

وهو التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في اسعار السلع والخدمات المنتجة.

٣- التضخم المستورد (Imported Inflation):

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

٤- التضخم المشترك (Mixed Inflation):
ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوة الشرائية (وكذلك حجم السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

- ✓ **آثار التضخم:**

يقوم التضخم بإنتاج العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد المحلي فمن هذه الاثار:

١- انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد.
٢- انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات والودائع (خاصة إذا كان معدل التضخم أعلى من نسبة الفائدة).
٣- زيادة اسعار السلع المنتجة محلياً مما يعمل على انخفاض الصادرات الوطنية.
٤- يؤثر سلباً على حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني.
٥- يثبط عملية التنمية الاقتصادية.

ثالثًا: السـيـاسـة النـقـديـة

أولاً ـ تعريف السياسة النقدية:

هي الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وتعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تتبعها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي. فالمهمة الأولى للبنك المركزي تتمثل في تعريف ووضع السياسة النقدية موضع التنفيذ وبالتالي فهي الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة.

ثانياً ـ أنواع السياسة النقدية:

١ـ السياسة النقدية الانكماشية:

يهدف هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

٢ـ السياسة النقدية التوسعية:

تهدف إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد حيث تسعى السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.

ثالثاً ـ أدوات السياسة النقدية:

تعرف أدوات السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات النقدية والاقتصادية والقيود الإدارية والقانونية التي تستخدمها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية، هذا ويستخدم المصرف المركزي العديد من الأدوات لتحقيق سياسته النقدية أبرزها :

- ✓ **الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية**

هي الأدوات الكمية والتي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية المعروضة في الاقتصاد، وتتمثل في:

سياسة معدل الخصم ، سياسة السوق المفتوحة ، نسبة الاحتياطي القانوني.

١ـ سياسة سعر إعادة الخصم أو سعر الفائدة:

يقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي عن القروض التي يمنحها للمصارف التجارية أو عن الأوراق المالية التي تقدمها هذه المصارف لإعادة خصمها لديه وذلك بغرض توفير السيولة اللازمة.

وتقضي هذه السياسة بأن يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مواجهة الأوضاع التضخمية.

إن سياسة سعر إعادة الخصم في الماضي عبارة عن السياسة الرئيسية للمصارف المركزية حيث تلجأ إليها للسيطرة على عرض النقود وحجم الائتمان، فأي تغيير يطرأ على سعر الخصم سيؤدي إلى تغيير مماثل في معدلات الفائدة في السوق النقدية المحلية مما يؤثر في الأسعار.

من أجل توضيح سياسة سعر الخصم، نفترض أنه ظهرت في النشاط الاقتصادي بوادر تضخمية ، وقد شعر المصرف المركزي بأن المصارف التجارية زادت في منحها للائتمان من أجل تمويل الفعاليات الاقتصادية، فإنه يقوم بإتباع سياسة نقدية انكماشية لتخفيض حجم الائتمان وذلك عن طريق رفع سعر الخصم ومعدل الفائدة لديه مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخصم والفائدة على القروض والسلف لدى المصارف التجارية، وكما هو معروف عندما يرتفع معدل الفائدة يمتنع الأفراد وأصحاب الفعاليات الاقتصادية عن خصم ما لديهم من أوراق مالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية النقود في التداول، هذا الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ، ضعف التوظيف والدخل وانخفاض الطلب وبالتالي الأسعار، مما يساهم في تخفيف حدة الضغوط التضخمية.
في ظل الظروف الاقتصادية وتطور الأدوات الأخرى للسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة واتساع دور الأسواق المالية وخصوصاً أسواق الأسهم وما يرافقها من هندسة مالية متطورة، كل ذلك أدى لانخفاض أهمية سياسة إعادة الخصم.

٢- سياسة السوق المفتوحة:

السوق المفتوحة تعني دخول المصرف المركزي السوق النقدية والمالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية والتجارية للتأثير في كمية النقود وحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية.

<u>أثر سياسة السوق المفتوحة:</u>

عندما تبدأ بوادر الركود بالظهور في النشاط الاقتصادي ويدرك المصرف المركزي بأنه لا بد من إتباع سياسة توسعية لتنشيط الحياة الاقتصادية ولزيادة حجم الإنفاق الكلي، فإن المصرف المركزي يتدخل في الأسواق المالية والنقدية من أجل شراء الأوراق المالية لزيادة السيولة لدى الأفراد ولزيادة احتياطيات المصارف التجارية، مما يدفع هذه المصارف لزيادة الائتمان الممنوح، لأن ارتفاع حجم الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية سيدفعها إلى تخفيض أسعار الفائدة.

أما في حالة التضخم يتدخل البنك المركزي بصفته بائعاً للأوراق المالية التي بحوزته الأمر الذي من شأنه أن يمتص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية فيتقلص حجم السيولة لديها وتنخفض البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان فتقوم برفع سعر الفائدة.

من خلال ما تقدم، تعتبر سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية، هذا وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على ما يلي:

أ- وجود أسواق مالية متطورة.
ب- توفر الأوراق المالية لدى البنك المركزي لطرحها في السوق.

٣- نسبة الاحتياطي القانوني:

إن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من الودائع التي يجب على البنوك أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي بحكم القانون.

وتتحدد هذه النسبة بشكل أساسي من الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى المصرف التجاري وقد تتسع هذه النسبة لتشمل نسبة من أرصدة الحسابات والودائع لأجل.

وتأتي مقدرة البنك المركزي بالتحكم بهذه الأداة عن طريق خفض ورفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي إلى خفض ورفع حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية وبالتالي إلى نقص أو زيادة قدرة البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.

ما يميز هذه الأداة عن غيرها من الأدوات أنها تستخدم حتى في الدول التي لا تملك أسواقاً نقدية متطورة وتفتقر إلى وجود أوراق وسندات مالية عامة أي أنها أكثر الأدوات استخداماً في الدول النامية مقارنة بعمليات السوق المفتوح لحداثة الأسواق النقدية والمالية إن وجدت في هذه الدول.

ففي أوقات التضخم، وعن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني من طرف البنك المركزي تقل سيولة البنوك التجارية فتنخفض قدرتها على الإقراض ويقل بذلك الطلب على الاستثمار.

وفي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة فتزداد قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي تشجيع الاستثمار.

- ✓ **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية**

هناك أدوات أخرى قد تلجأ إليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر.

- ✓ فقد تتعمد السلطات إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة يتم تحديدها بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من البنوك التجارية.
- ✓ قد تتعمد هذه السلطات فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية أو كلها بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها.

أما الأهداف من استخدام السلطات النقدية لهذه الأدوات المباشرة فهي:

أولاً: التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية بالزيادة أو بالنقصان بما يتيح الفرصة للتأثير على حجم الائتمان إما للحد منه أو للتوسع فيه.

ثانياً: إتاحة الفرصة للنمو والازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية، بما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل.

ثالثاً: توفير قدر كافي من الأصول القابلة للتسييل في أسرع وقت ممكن لمواجهة متطلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصف خاصة في أوقات الأزمات النقدية.

رابعاً : السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على الأهداف الاقتصادية المرجوه بمعنى آخر استخدام الدولة لإيراداتها من الضرائب ورسوم من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وهناك سياستان ماليتان رئيسيتان :

١- السياسة المالية التوسعية .
٢- السياسة المالية التقلصية .

فيما يخص السياسة المالية التوسعية فإنها تتضمن :

١- **تقليص الضرائب والرسوم** من حيث المعدل أو المجال في حالة الانكماش .
٢- **زيادة الإنفاق الحكومي** وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي .

أما فيما يخص السياسة المالية التقلصية فإنها تتضمن :

١- **زيادة الضرائب والرسوم** في حال التضخم .
٢- **تخفيض الإنفاق الحكومي** وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الإجمالي .

خامساً : البورصة

تعريف البورصة : هو السوق المالي الذي يؤمن الالتقاء بين الطالبين والعارضين للأوراق المالية .

- **السوق المالي**: ينقسم السوق المالي إلى قسمين سوق مالي أول ونسميه سوق الإصدار الذي يؤمن الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وسوق ثانوي وهو سوق (البورصة) الذي يؤمن عملية الشراء والبيع للأوراق المالية الصادرة مسبقاً والقول الصحيح أن السوق المالي هو سوق البورصة
- **إصدار الأوراق المالية:** الإصدار هو وضع الأوراق المالية أمام الأفراد. بمعنى أن الشركة أو المشروع الذي يريد إصدار أوراق مالية يتوجه إلى البنك الذي يقوم بعملية تحديد سعر الورقة المالية (سند – سهم) وطريقة التسجيل ويقوم البنك بعد ذلك للعرض الأوراق المالية على الجماهير .